الاثنين 6 حزيران 2022
العدد 4646 السنة السادسة عشرة
lundi 6 Juin 2022 nº 4646 16ème année

24 صفحة
5000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
مكاسب المصارف على حساب الأجور

- بشير المرّ
«لعبة القَطع» تُطيح بالأمن المعيشي والاجتماعي
- ماهر سلامة
هل لدى لبنان فرصة لبيع الغاز؟

اختبار نيابي جديد غداً
الحكومة مؤجّلة: عودة صراع النوايا [4]

العدوّ يستفزّ لبنان
تنقيب بلا اتفاق
[2 ـ 3]

(أ ف ب)

قضيّة

الدولة الطافرة
أبناء العشائر بين الأمس واليوم

6

سوريا

تركيا أمام استحقاق مزدوج

8

فلسطين

الصراع على خلافة «أبو مازن» يحتدم

10

على الغلاف

لبنان يطلب وأميركا لا تجيب: التفاوض البحري منعاً للمواجهة

توافق رئاسي على سقف سياسي والمقاومة تنتظر قرار الدولة

حتى ليل أمس، لم يكن لبنان قد تلقّى رسمياً جواباً أميركياً حول استئناف الوسيط الأميركي في ملف ترسيم الحدود البحرية مع فلسطين المحتلة عاموس هوكشتين مهمّته. فيما يتوقع المتصلون اللبنانيون بالسفارة الأميركية في بيروت أو بمكتب هوكشتين في واشنطن أن يكون لديهم جواب أولي اليوم، حول ما إذا كان «الوسيط» سيحضر قريباً تلبيةً لدعوة الرؤساء الثلاثة ميشال عون ونبيه بري ونجيب ميقاتي، سواء عبر السفير الأميركية في بيروت دوروثي شيا، أو بواسطة قناة التواصل التي يديرها مع الأميركيين نائب رئيس المجلس إلياس بوصعب بصفته مساعداً لرئيس الجمهورية في هذا الملف.

لكن، ماذا تعني دعوة هوكشتين مجدداً؟

قبل أسابيع، وعلى هامش اجتماعات عقدت في واشنطن، سأل مسؤولون أميركيون زواراً لبنانيين عن رأيهم في مآل المفاوضات بين لبنان وإسرائيل حول ترسيم الحدود البحرية، وجاءهم الجواب: «إذا كانت إسرائيل، كما تقولون، تريد اتفاقاً، ولبنان يؤكد أنه يريد اتفاقاً، فهذا يوجب عليكم استئناف الوساطة لا تجميدها».

وعندما حاولت السفيرة الأميركية في بيروت الاستفسار بصورة أوضح في لقائها مع أحد الرؤساء الثلاثة، أجابها الأخير: «أنتم تتولّون الوساطة، نعرف أنكم أحرص على إسرائيل من حرصكم على لبنان. مع ذلك، فإن أقل الواجب أن تؤخذ مصالحنا في الاعتبار. وبالتالي فإن الوساطة تحتاج الى دفع لا الى تجميد وتحويلها الى فرض إملاءات».

ما استوجب الحركة الأخيرة لا يتعلق فقط بمسار سفينة الحفر التي وصلت الى منطقة عملها المفترضة أمس، وإنما بالحراك العالمي المتعلق بسوق الطاقة، والضغط الغربي على منتجي ومصدّري الغاز في العالم للمسارعة الى استخراج ما يمكن استخراجه

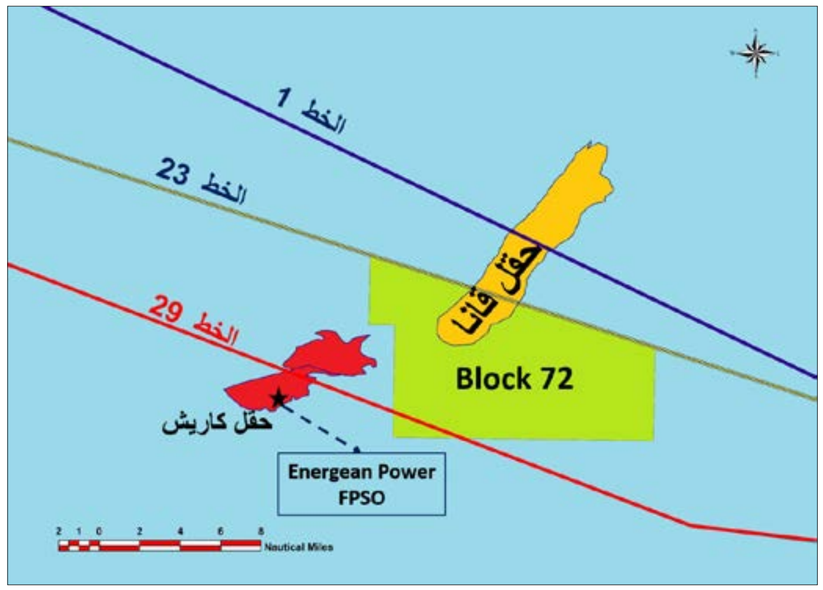

لسدّ النقص الذي تسبّبت به الحرب الروسية - الأوكرانية. وأخذ الأمر بعداً إضافياً بعد التحالفات الإقليمية الكبيرة التي قامت في المنطقة، بعدما نجحت واشنطن بالتعاون مع الأوروبيين في إقناع إسرائيل ومصر وقبرص واليونان والأردن بالتحالف المباشر في عملية بيع الغاز المستخرج من البحر المتوسط. وقد طلب الأميركيون من لبنان الانضمام الى هذا الحلف، وهو أمر يدركون تماماً أنه غير ممكن، كما يدركون في الوقت نفسه الحاجة الى استعجال العمل في حقوله للحصول على موارد مالية يحتاج إليها في مواجهة الأزمة الخانقة. وهو ما دفع بالأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله الى إثارة الأمر مراراً في خطبه عشية الاستحقاق الانتخابي. وكان واضحاً أن حزب الله يقول للسلطات اللبنانية أن تبادر الى خطوات تنفيذية كما يفعل العدو، وإن المقاومة جاهزة لحماية هذا الخيار. لكنه حرص في الوقت نفسه على تحييد المقاومة عن النزاع اللبناني «الغامض» حول ملف الترسيم، وإن كانت مراكز القوى الرسمية تدعم عملياً وجهة الرئيس ميشال عون القائلة بأن الخط 29 إنما هو خط تفاوضي.

التطور الميداني المتمثل بوصول سفينة الحفر الى حقل «كاريش»، أمس، أعاد فتح الملف بطريقة دراماتيكية استوجبت سلسلة مشاورات بين المسؤولين والقوى المعنية، أفضت الى الآتي:

أولاً، اتفاق مبدئي على مراسلة الأمم المتحدة، من خلال الرئيس عون أو عبر الحكومة، تتضمن تأكيداً بأن النزاع لا يزال قائماً وأن التفاوض متوقف، وبالتالي لا يحقّ لأيّ طرف المباشرة في أعمال حفر في المناطق محل النزاع التي تقع جنوب الخط 23 حتى آخر نقطة تأثير، وأن لجوء العدو الى خطوات عملانية قد يقود الى مواجهة غير محسوبة من قبله.

ثانياً، عدم وجود اتفاق على إصدار مرسوم جديد يحدّد النقاط الحدودية لإيداعه لدى الأمم المتحدة، خشية أن يتحوّل ذلك الى معرقل للتفاوض لا مسهّل له، وتدارس في ردّ أرسل الى الأميركيين يقول بأن لبنان لا يوافق على اقتراح هوكشتين، لكنه يفتح باب التفاوض حوله، والمهم الآن هو استئناف المفاوضات، وأن تقدم الولايات المتحدة تعهداً واضحاً بأن إسرائيل لن تبادر الى أعمال في المنطقة قبل الوصول الى اتفاق.

ثالثاً، حسم الجدل حول آلية التفاوض، وإقفال الباب أمام الاجتهادات التي شهدتها الفترة الماضية، بعدما تبيّن أن الأميركيين سمعوا أكثر من رأي، سياسي وتقني، في لبنان، وهو أمر سجّل كنقطة سلبية في خانة المفاوض اللبناني، واستغلّه الأميركيون لمحاولة فرض واقع من جانب واحد. وقد سعى الرئيس نبيه بري، على وجه الخصوص، الى إعادة تنظيم الأمور من خلال الإعلان أن الأفضل هو العودة الى اتفاق الإطار كأساس لكلّ بحث.

تجدر الإشارة الى أن تعديل المرسوم 6433 كمنطلق للتفاوض لم يصل الى خواتيمه بسبب تضارب المصالح. فبرّي الذي كان قد طلب الالتزام باتفاق الإطار، سبق أن رفض تعديل المرسوم ليبقى باب التفاوض مفتوحاً مفضّلاً اعتبار الخط 29 خطاً تفاوضياً ليستطيع لبنان الحصول على المساحة التي كان يطالب بها كاملة. إلا أن الملف دخل البازار السياسي والمزايدات، قبل أن يمتنع رئيس الجمهورية عن توقيعه بعدما وصل المرسوم إليه. وكان لبنان قد بعث برسالة إلى الأمم المتحدة بتاريخ 28 كانون الثاني 2022 أكد فيها حقّه بالخط 29 بعد حصول شركة «هاليبرتون» الأميركية في أيلول الماضي على ترخيص وقّعت بموجبه عقداً مع شركة «نوبل إنرجي» اليونانية لحفر آبار في القسم الشمالي من «كاريش» القريب من البلوك 9 اللبناني.

الدولة والمقاومة

وبعد الإعلان عن وصول السفينة، انطلقت مشاورات رسمية لتحديد الموقف. فيما تلقّى القصر الجمهوري معلومات رسمية من قيادة الجيش تؤكد أن السفينة رست في نقطة تقع بعيداً قليلاً عن الخط 29، وبالتالي، لا يمكن الحديث عن دخول العدو في قلب المغامرة، وهو ما دفع الى العمل بتأنٍّ، وعزّز الوجهة التي تدعو الوسيط الأميركي للعودة سريعاً الى لبنان. فيما أخذت مواقف المسؤولين اللبنانيين طابعاً تحذيريّاً العدو، وهي مقدمة إيجابية تساعد على صدور موقف موحد.

وفي ظلّ صمت رسمي من جانب العدو ومن الجانب الأميركي والأمم المتحدة، لم يرصد أي تفاعل من الجهات الدبلوماسية الغربية في لبنان ما عدا الجانب الألماني الذي يظهر اهتماماً غير واضح الأبعاد. فيما اتجهت الأنظار لمعرفة ردّ فعل حزب الله، وسط تقديرات متفاوتة، علماً بأن الحزب أعلن مراراً على لسان أمينه العام أن المقاومة جاهزة للعمل ضمن محدّدات: أولاً، أن تعلن السلطات اللبنانية موقفاً رسمياً لا لبس فيه يحدد حقوق لبنان وحدود منطقته الاقتصادية. ثانياً، أن يبادر لبنان الى استدراج عروض التنقيب مباشرة وعدم ربط الخطوة بالتفاوض مع العدو. ثالثاً، استعداد المقاومة لتحمل المسؤولية إزاء أي اعتداء إسرائيلي على الحقوق البحرية أو النفطية للبنان. لكن الموقف الأولي على ضوء تطوّرات أمس، جاء على لسان رئيس

> **برّي: في حال عدم تجاوب هوكشتين على الحكومة أن تجتمع وأن تأخذ قراراً بالإجماع بتعديل المرسوم 6433**

المجلس التنفيذي في حزب الله، السيد هاشم صفي الدين، الذي قال «إنّ لبنان يمتلك القدرة والفعالية في استخراج غازه ونفطه وأن يكون مستقلاً عن كلّ وسائل الضغط، التي يخشاها بعض اللبنانيين في الداخل». ورأى أنّ «أميركا هي السبب الرئيس في منع لبنان من استخراج ثروته النفطية. والمطلوب من الدولة، على نحو رسميّ وواضح، أن تعلن ما هي الحدود، وما هي المناطق المتنازع عليها، ليجتمع عندها اللبنانيون بمقاومتهم وجيشهم وشعبهم وعزمهم، وياخذوا حقوقهم».

وخلال الساعات الـ 24 الماضية، كانت الحرب النفسية قائمة على قدم وساق. فقد سارع العدو الى بث تقارير إعلامية عن استعدادات عسكرية لحماية عمليات الحفر، وعن نشاط جوي وبحري لهذه الغاية، بينما انتشرت في لبنان مقاطع فيديو تعيد التذكير بتحذيرات السيد نصر الله من المسّ بثروة لبنان. وتدرس قيادة المقاومة الموقف في ضوء ما تجمعه من معطيات حول ما يقوم به جيش الاحتلال على الأرض، ونتائج الاتصالات السياسية في لبنان ومع الجهات الدولية. وتقول مصادر مطلعة إن الحزب سبق أن أكّد للجهات المعنية في الدولة ضرورة اتخاذ قرار حاسم في شأن الحدود، وأن المقاومة جاهزة لردّ أي اعتداء ضمن الحدود التي تحددها الدولة.

على الصعيد الرسمي، لفت رئيس الجمهورية إلى أن «المفاوضات لترسيم الحدود لا تزال مستمرة، وأي عمل أو نشاط في المنطقة المتنازع عليها يشكل استفزازاً وعملاً عدائياً». فيما أكد الرئيس برّي لـ«الأخبار» أنه «ليس ممكناً تجاهل الخطوات التي يقوم بها العدو الإسرائيلي (...) ومن المفترض حضور الوسيط الأميركي الى بيروت وإبلاغه أن لبنان لن يقف مكتوف الأيدي أمام هذه التجاوزات، وعليه أن يقوم بإجراءات لوقف هذه التجاوزات، باعتباره مسؤولاً عن ملف التفاوض». وفي ما يُمكن اعتباره موقفاً متقدماً، نبّه برّي إلى أنه «إذا لم يتجاوب هوكشتين أو لم يصل إلى نتيجة، فعلى الحكومة أن تجتمع وأن تأخذ قراراً وطنياً بالإجماع بتعديل المرسوم 6433 وإرساله إلى الأمم المتحدة».

من جهته، رأى ميقاتي أنّ «محاولات العدو افتعال أزمة جديدة، بالتعدي على ثروة لبنان المائية، وفرض أمر واقع في منطقة متنازَع عليها، أمر في منتهى الخطورة، ومن شأنه إحداث توترات لا يمكن أحداً التكهّن بتداعياتها». وحذّر في بيان «من تداعيات أي خطوة ناقصة، قبل استكمال مهمة الوسيط الأميركي، التي بات استئنافها أكثر من ضرورة ملحّة»، داعياً «الأمم المتحدة وجميع المعنيين الى تدارك الوضع وإلزام العدو الإسرائيلي بوقف استفزازاته».

وزير الخارجية عبد الله بوحبيب رأى أنّ الأميركيين غير جديّين في موضوع ترسيم الحدود، «ولو كانت هناك جدية لما زار المبعوث الأميركي عاموس هوكشتين بيروت مرتين فقط»، مؤكداً أن «الرؤساء الثلاثة متفقون على الجواب على مقترح هوكشتين، لكنه لم يأت لتلقّيه».

ودعا وزير الدفاع موريس سليم، في بيان، المجتمع الدولي والأمم المتحدة الى «التحرك سريعاً لاستباق أي تدهور أمني في جنوب لبنان، ستكون له انعكاسات على الاستقرار في المنطقة»، مشيراً الى أنّ «التحركات التي تقوم بها إسرائيل في المنطقة المتنازع عليها تشكل تحدّياً واستفزازاً للبنان، وتحاول خلق أمر واقع وتطيح بذلك الجهود لاستئناف مفاوضات ترسيم الحدود البحرية».

(الأخبار)

إسرائيل تستكين وتهدد: تفاهمنا مع لبنان عبر أميركا

يحيى دبوق

تلتزم إسرائيل الرسمية بصمت لافت إزاء وصول حفّارة التنقيب عن النفط والغاز إلى حقل «كاريش»، فيما تترك إعلامها ومراسليه إدارة معركة

> **تعمل إسرائيل وفق استراتيجية مدروسة لتكون قادرة على فرملة نفسها وفقاً لردّ الفعل المقابل**

التصريحات والمواقف و«اختبار الإرادات والنيات»، عبر تقارير محدودة وموجّهة.

لم ترد من تل أبيب، حتى الآن، مواقف وتعليقات رسمية ذات شأن، فيما تترك إدارة المسألة البحرية مع لبنان، بما يشمل نية الحفر في «كاريش»، لتقارير مراسلي الشؤون العسكرية والأمنية والاقتصادية، ولكن تحت إدارة وإشراف واضحين من الرقابة العسكرية وبتوجيه من المؤسسة العسكرية. ووفقاً لما صدر في اليومين الأخيرين، يمكن ملاحظة الآتي:

أولاً، تُدار خطة الحفر في كاريش بتأنٍّ وحذر وعدم الانجرار إلى التعليق الرسمي، عسكرياً وسياسياً، بما يحقّق الأهداف، وبحول دون استفزاز الطرف الآخر أو كشف النيات الحقيقية له. وهذا يستدعي، في المقابل، تأنّياً وحذراً في إطلاق المواقف وتقدير أفعال العدو. فالمواقف والتعليقات الواردة من لبنان، بما فيها إشارات الفعل واللافعل والتأييد واللاتأييد للمقاومة والتشبّث بالحق الغازي والنفطي، كلها ستكون جزءاً لا يتجزّأ من أي قرار تتخذه إسرائيل إزاء الاعتداء على الحق اللبناني.

ثانياً، من الواضح تماماً قرار المستويين السياسي والعسكري بترك الأضواء للإعلام العبري هذه الفترة لينشر ويعلق ويقدّر المواقف والمآلات. وهذه سياسة مدروسة جداً وبرجح بقوة إسرائيلية. فأي موقف رسمي، سياسي أو عسكري، يصدر مباشرة عن أي مسؤول في تل أبيب، وتحديداً من الصف الأول، سيكون مُحرجاً جداً له. وهذا يستدعي، في المقابل، تأنّياً وحذراً في إطلاق المواقف وتقدير أفعال العدو. فالمواقف والتعليقات الواردة من لبنان، بما فيها إشارات الفعل واللافعل والتأييد واللاتأييد للمقاومة والتشبّث بالحق الغازي والنفطي، من عام على اعتدائها الأخير على قطاع غزة (معركة سيف القدس)، بأن الدفاعات الجوية أسقطت طائرة مسيّرة لحركة حماس أطلقت من غزة كانت موجّهة لاستهداف حقول غاز في المتوسط».

لذلك، يمكن القول إن ما نشهده من تعبيرات إسرائيلية بمثل مقدمات ضرورية تمهيداً لما يمكن لها أن تقوم به، لكن يبدو أن الأمر مرتبط بردة الفعل من جانب لبنان. وهنا تلقي تل أبيب الكرة في الملعب اللبناني، ضمن مقاربة ظاهرية غير رسمية يمكن التراجع عنها وفقاً للفعل المقابل. لكن مع حرص تل أبيب على تظهير «حقها»، وأنها في وارد استغلال حق «غير متنازع» عليه، وأنها حرصت مسبقاً على التفاهم عبر الوسيط الأميركي، مع التلويح وإن بإشارات غير مباشرة إلى أنها على الحفر ومن ثم استخراج الغاز من «كاريش»، هي عمل طبيعي ولا يرتبط بأي نزاع قانوني أو غير قانوني مع لبنان. بل تشير التقارير العبرية، بنوع من الاستغراب، إلى أن «هناك في لبنان» من يتحدث عن مكان متنازَع عليه رغم أن «هذا المقطع الشمالي خارج أي تنازع». وكان لافتاً ما ورد في تقرير مراسل الشؤون العسكرية في القناة 12 بأن «الجزء الشمالي لحقل كاريش يلامس الحدود البحرية للبنان»، وهي ملامسة وليست خرقاً. والأهم في التقرير هو التأكيد على وجود اتفاق مسبق مع لبنان يخرج «كاريش» من دائرة التنازع، إذ جاء في التقرير أن «هناك توافقاً حول الموضوع جرى التوصل إليه عبر اللجنة المشتركة التي يرأسها المبعوث (الأميركي) الخاص للطاقة في الشرق الأوسط عاموس هوكشتين».

في موازاة ذلك، تحرص التقارير العبرية على إظهار «اضطرار» إسرائيل لاستخراج الغاز من حقل «كاريش» وصولاً إلى الإشارة إلى ضرر قد يصيب قطاعات استراتيجية أخرى، «وقد يؤدي الضرر الذي يلحق بالمنصة إلى صعوبات حقيقية في أداء الاقتصاد الإسرائيلي، إلى حد الإضرار بإمدادات الكهرباء المنتظمة للإسرائيليين».

رابعاً، إلى جانب «البراعة والوداعة والحاجة الاقتصادية والحرص على التفاهم المسبق»، تلمح التقارير الإسرائيلية إلى وجود إجراءات وتدابير عسكرية تخدم أمن حقل «كاريش» وما فيه من معدات ومنشآت، يتولاها سلاح البحر في جيش العدو. ووفقاً للتقارير العبرية، «بدأ سلاح البحرية عملية أمنية واسعة حول منصة الحفر والإنتاج التي وصلت صباح اليوم (أمس) إلى وجهتها على بعد تسعين كيلومتراً قبالة الساحل الإسرائيلي، عند النقطة الأقرب إلى شواطئ لبنان»، مشيرة إلى أن البحرية الإسرائيلية ستنفي في الأسابيع المقبلة ترتيباتها وإجراءاتها، لتبدأ عمليات الحفر، ومن ثم استخراج الغاز». مع الإشارة إلى أن «لغة تهديد» تضمّنها الحديث عن نشاط البحرية الإسرائيلية مثل التذكير، بعد أكثر من عام على اعتدائها الأخير على قطاع غزة، بأن «سلاح البحرية يستعد أمني وعسكري للمواجهة العسكرية».

مقاربة مدروسة جيداً ومُعَدّ لها مسبقاً ويجري تنفيذها بدقة وعناية لافتتين، طبعاً التهديد المقابل، من حزب الله أولاً باستخدام القوة لحفظ الحق اللبناني، وثانياً الالتفاف الطوعي والقسري للقوس السياسي على اختلافه، عامل مؤثر في هذه المقاربة، وإلا ما كانت إسرائيل لتلجأ إلى الحذر وطرح خططها بالتدريج لتكون قادرة على فرملة نفسها وفقاً لردّ الفعل المقابل.

تقرير القناة 12 العبرية كان عنوانه سؤال: «منصة الغاز التي قد تشعل مواجهة مع حزب الله؟». هنا يجب إعادة صياغة السؤال حول مآل «المواجهة التي تسبّبت بها إسرائيل، انطلاقاً من حقل كاريش؟» وقد يكون السؤال الثاني، أكثر دقّة وموضوعية.

برامج العدوّ العملانيّة: امتلاك «كاريش» وقضم «قانا»

عبد الله قمح

فجر أمس، وصلت سفينة استخراج الغاز الطبيعي المسال وتخزينه، التابعة لشركة «إينرجيان» اليونانية، إلى حقل «كاريش»، ورست في الجزء الجنوبي من الحقل، من دون أن تتجاوزه بعد إلى الجزء الشمالي الواقع داخل الخط 29 الذي يعدّه لبنان خطاً تفاوضياً، وكل ما يقع داخله مناطق متنازعاً عليها. لذلك، فإنّ التحدّي الأساس هو في كيفيّة مقاربة الجانب اللبناني لاستحقاق قرب بدء حفر البئر KN-01 داخل هذا الخط شمال «كاريش»، وهو الخطوة التالية بعد وصول السفينة، وكيفية التعاطي مع إعلان تل أبيب نيّتها إطلاق دورة التراخيص الجديدة عن الغاز في البحر المتوسط المؤجّلة منذ عام 2020، إذ يرجّح خبراء أن تشمل هذه الدورة بلوكات غازية متنازعاً عليها بحكم وجودها داخل الخط 29، ما يعني، بحسب مصادر معنيّة لـ«الأخبار»، أنّ العدوّ عازم على استغلال التخبّط اللبناني إلى الحدّ الأقصى، لاستئناف مسار وضع اليد على المكامن الخاصة بلبنان أو المشتركة معه، وليس في وارد انتظار نتائج مسار المفاوضات غير المباشرة المتوقفة منذ أشهر.

ورغم أن لا تقديرات حتى الآن، لدى الخبراء الذين تحدّثت إليهم «الأخبار»، تحسم وجهة دورة التراخيص الإسرائيلية، لكن ربطاً باهتمامها البالغ بالمنطقة المحاذية للبنان ومحيط «كاريش»، يرجّح بقوة أن تشمل البلوكات: 4 و5 و6 و7 و8 و13 و14 و15 و16 و71 و72. وفي ما يعني لبنان، يقع كل من البلوكات 4 و7 و8 و15 و16 و71 و72 ضمن الخط 29 الذي صنّفه الفريق العسكري التقني المفاوض على أنه سقف للحدود اللبنانية. وللبلوك 72 أهمية خاصة، إذ إنه ملاصق للخط 23 ويقع بمجمله داخل الخط 29، وهو يضمّ القسم الجنوبي من «حقل قانا» اللبناني. وفي حال ذهاب العدوّ نحو تلزيم «البلوك 72»، يكون قد نجح عملياً في سلب لبنان نقطة قوة. إذ إنه إضافة إلى نزع الأفضلية والأسبقية، يكون قد جعل من «حقل قانا» بأكمله منطقة نزاع، ما يعرقل خطط لبنان للاستكشاف والتلزيم مستقبلاً.

ولا تنحصر المخاطر الإسرائيلية على الحقوق اللبنانية في «البلوك 72»، إذ إن البلوكين 4 و7 يقعان بمحاذاة «البلوك 8» اللبناني غير المكتشف بعد. وكان الوسيط الأميركي عاموس هوكشتين قد طرح خلال زيارته الأخيرة لبيروت في شباط الماضي منح لبنان الخط 23 معدلاً، بقضم جيباً إلى الجنوب من «حقل قانا» ثم ينحني باتجاه «البلوك 8» ويأخذ مساحة شاسعة منه.

وقد تزامن اقتراح هوكشتين مع ضمّ العدوّ البلوكات المحاذية للبلوك 8 اللبناني إلى دورة التراخيص، ما يقود الى تفسير واحد، وهو أن لدى العدوّ مسوحات تؤكد وجود مكامن غازية محتملة فيه، ما يفسر اهتمامه بقضم جزء منه. ولاحقاً، سيكون بمقدور تل أبيب التسلّل إلى البلوكات اللبنانية ما سيخوّلها إعادة تسويق نظرية «الاستفادة من المكامن المشتركة».

وفيما يتحيّط لبنان الرسمي في مقاربة هذا الملف، يتقدم العدوّ نحو توقيع عقود طويلة الأمد مع دول أوروبية لتصدير الغاز إليها من حقول جنوب المتوسط، بالشراكة مع مصر، وقد شُكّل فريق أوروبي – إسرائيلي لوضع إطار سياسي بالتنسيق مع القاهرة من أجل خلال 18 إلى 24 شهراً على أبعد تقدير، على أن يوكل إلى القاهرة مهمة تسييل الغاز الإسرائيلي من خلال مصانع شركة «إدكو» في دلتا النيل.

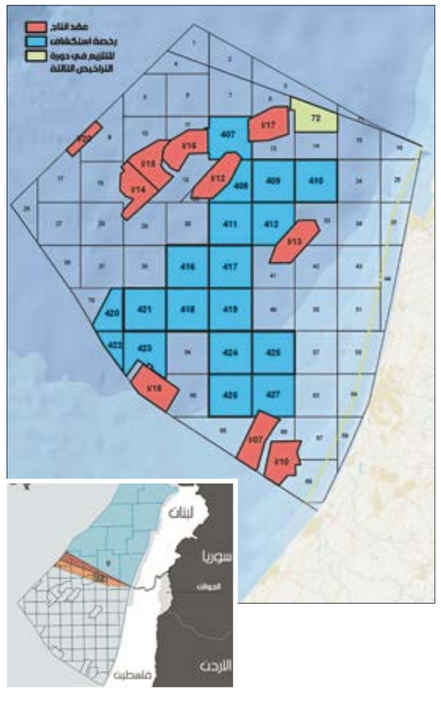

قضية اليوم

اختبار نيابي جديد غداً
الحكومة مؤجّلة

(أ ف ب)

لم تبدأ بعد المشاورات السياسية الفعلية لتشكيل الحكومة، في انتظار الانتهاء من معركة اللجان النيابية التي لم يتّضح بعد ما إذا كانت ستشهد معارك شرسة في ضوء التركيبة الجديدة لمجلس النواب. أكثر من مصدر مطّلع، تقاطعت معلوماتهم، حول وجود تريّث من قبل كل الأطراف، وخصوصاً أن الحكومة العتيدة ستكون محط اشتباك كبير لجهة هويّتها وتوازناتها. فهي ليست حكومة «عادية» يجري تقاسم الحصص فيها، بل حكومة «تقاسم النفوذ» الذي يريده كل طرف في مرحلة لاحقة، في ضوء المؤشرات التي ترجّح عدم القدرة على انتخاب رئيس جديد للجمهورية، ما يعني أن هذه الحكومة ستكون هي الحاكم الفعلي في ظل الفراغ.

ورجحت المصادر أن الخلاف حول رئيس الحكومة وشكلها سيكون متعدد الاتجاهات، من جهة بين الرئيسين نبيه بري وميشال عون، واستطراداً رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، ومن جهة أخرى مع القوى المعارضة كالقوات اللبنانية والكتائب والمستقلين الذين يرفضون حكومة «وحدة وطنية» كما صرّح بعضهم، فيما البعض الآخر «لا يزال يشاور نفسه». وقالت أوساط سياسية مطّلعة على الاتصالات «التحضيرية» إنه «ستكون هناك صعوبة كبيرة في الاتفاق على رئيس جديد للحكومة، فيما هناك قوى أساسية ترى أن المدة المتبقية لانتهاء العهد لا تستاهل تأليف حكومة جديدة، ويُمكن الإبقاء على الحكومة الحالية لتصريف الأعمال»، وأن «هذا هو الخيار الراجح».

وفي انتظار دعوة الرئيس عون إلى الاستشارات الملزمة في قصر بعبدا، والتي تقول المصادر إنها «لن تحصل قبل إجراء مشاورات جانبية لترتيب الأجواء السياسية»، تواصلت المشاورات المتعلقة بإنجاز المطبخ التشريعي الذي سيكتمل في جلسة الغد. وتقول مصادر نيابية إن هناك شبه توافق على الإبقاء على مذهبية اللجان وحصص القوى الرئيسية كما هي الآن، أي أن تكون لجنة المال والموازنة مع التيار الوطني الحر، الإدارة والعدل مع القوات، الاتصالات مع حزب الله، على أن تؤول لجنة الأشغال إلى النائب سجيع عطية والخارجية إلى حركة أمل، والصحة إلى الحزب الاشتراكي. في هذا الإطار، أشارت مصادر التيار الوطني الحر الى أن «المفاوضات مع كل الكتل السياسية من حلفاء وخصوم تجري بسلاسة للوصول الى توافق قبيل جلسة انتخاب أعضاء اللجان النيابية يوم غد». وبحسب المصادر، فإن التيار تواصل مع القوات ومع رئيس المجلس النيابي لأن «الكل بحاجة إلى الكل، وهذا العمل لا يدخل ضمن مبدأ المحاصصة، بل تسهيلاً لتشكيل اللجان للبدء بالعمل التشريعي». ويسعى التيار إلى التمثل في مختلف اللجان ولضمان رئاسة ثلاث لجان عبر ثلاثة نواب: إبراهيم كنعان على رأس لجنة المال والموازنة، فريد بستاني للجنة الاقتصاد الوطني والتجارة والصناعة والتخطيط، وسيمون أبي رميا لرئاسة الشباب والرياضة. ويؤكد التيار عدم معارضته تمثيل كتلة نواب المعارضة في كل اللجان، مؤكداً أن «لا نيّة بإقصائهم، ولكن إن أصرّوا على رفض التفاهم فعندها سنذهب الى الانتخابات».

> مفاوضات مع النوّاب «التغييريين» للتمثّل في كلّ اللجان بلا معركة

بدوره، يفضّل حزب القوات إرساء تفاهم مع كل الكتل لأن «الذهاب الى جلسات مطولة للانتخاب ليس سوى مضيعة للوقت، وخصوصاً أن ثمة مساحة للجميع للمشاركة». ووفقاً للمعلومات، لم يخلص اجتماع نهاية الأسبوع لنواب القوات الى صورة واضحة حول توجههم يوم غد، على أن تتخذ معراب قرارها في الساعات المقبلة وتبلغه الى الكتلة. لكن المؤكد أن رئيس الحزب متمسك بعضوية نوابه في كل اللجان، من دون أن يحسم قراره برئاسة لجان أو لا، رغم أن ثمة لجنة واحدة هي الأهم بالنسبة إلى القوات وهي لجنة الإدارة والعدل التي كان يرأسها جورج عدوان.

أما بالنسبة إلى قوى «الاعتراض»، فقد علمت «الأخبار» أن الأمين العام لمجلس النواب عدنان ضاهر هو من يتفاوض معهم، وأكد عليهم ضرورة التعاون لأن الذهاب إلى معركة لن يعود بالمنفعة عليهم. وقالت النائبة بولا يعقوبيان لـ«الأخبار» إن «الكتلة سبق أن اجتمعت واتخذت قرارها بالمشاركة في كل اللجان نظراً إلى أهمية الوجود فيها وللمراقبة والمشاركة الفعالة». وعما إذا كان جرى التنسيق مع باقي الأحزاب السياسية، قالت إن «الكتلة تفضّل العمل بحسب القانون والنظام الداخلي، وأرسلت الأسماء الى أمانة سرّ مجلس النواب من دون التواصل مع أي جهة سياسية على مستوى الكتلة، وقد طرح أسمها في عضوية لجنتين: الإعلام والاتصالات، والدفاع والداخلية والبلديات». وعلى مقلب حزب «تقدم» ومن يمثله في البرلمان، النائبان نجاة صليبا ومارك ضو، فسبق أن أعلن ترشيح صليبا لعضوية لجنتي البيئة والتربية والتعليم العالي والثقافة، وترشيح ضو لعضوية لجنتي المال والاقتصاد. ورأى ضو أن «المسؤولية تقتضي المشاركة في كل اللجان وسنتمثل بها عبر شخصيات ذات كفاءة تراعي اختصاص كل فرد. فقضيتنا إيصال أصحاب الاختصاص منيمنة الى لجنة الأشغال وملحم خلف الى لجنة الإدارة والعدل». من ناحية أخرى، قال أحد النواب المستقلين إن «الكتلة بانتظار رد أمانة سرّ المجلس على ما تقدمت به، لدراسة اقتراح الأمانة في ما بينهم، ثم اتخاذ القرار بالموافقة على الطرح المقدم من الرئيس بري أو رفضه»، ومؤكداً أنهم ليسوا «في صدد الذهاب الى معركة ويفترضون النية الحسنة بالقبول بتمثيلهم، وخصوصاً أن عدد اللجان كبير وهي تتّسع للجميع».
(الأخبار)

تقرير

حملة الجيش مستمرة في بعلبك... حتى اعتقال «أبو سلة»

رامح حمية

واصل الجيش اللبناني في اليومين الماضيين عمليات الدهم لمنازل مطلوبين في منطقة بعلبك، عقب تمكّن المطلوب ع. م. زعيتر (الملقّب بـ«أبو سلّة») من الفرار، يوم الجمعة الماضي، بعد اشتباك سقط ضحيته شهيد من العسكريين وجُرح أربعة آخرون، أثناء دهم منزله في حيّ الشراونة شمال بعلبك.

مصادر أمنية أكّدت لـ«الأخبار» أن «الأوامر واضحة: العملية مستمرة حتى توقيف أبو سلة وقتَلة العسكري الشهيد». فيما شنّت قوات الجيش أمس حملة دهم واسعة لغالبية القرى التي يسكنها أفراد من عشيرة زعيتر، شملت حيَّي الشراونة والتل الأبيض في بعلبك، وبلدات عدوس وريحا والكنيسة، وصولاً إلى الكرك في البقاع الأوسط، مع تنفيذ إجراءات أمنية مشددة في كل منطقة البقاع الشمالي حتّى الحدود السورية. وعثر الجيش على معمل لتصنيع المخدرات وصادر كميات من الممنوعات والأسلحة والذخيرة وسيارات من أنواع متعددة نقلت جميعها الى ثكنة أبلح. وبعد توافر معلومات عن وجود «أبو سلّة» ومرافقيه ممّن تمكنوا من الفرار في بلدة جبعا، دهمت قوة من المغاوير البلدة حيث دارت اشتباكات تضرّرت خلالها آلية للجيش وأصيب ثلاثة عسكريين كانوا في داخلها بحروق. وأوضحت مصادر عسكرية أن الجيش «ردّ على مصادر النيران، وبعد تدخل عدد من النسوة والأهالي تراجعت القوة في انتظار وصول تعزيزات عسكرية، ما سمح للمسلحين بالفرار في اتجاه جرود السلسلة الغربية».

ورغم تعطش البقاعيين لحضور الدولة وللتخلص من عصابات السرقة والخطف والاتجار بالمخدرات، إلا أن العملية الأمنية شابتها كالعادة ممارسات مستهجنة بعد انتشار فيديوات لعمليات جرف وتحطيم داخل المنازل التي دوهمت. المحامي أشرف الموسوي قال لـ«الأخبار» إن العمليات الأمنية التي ينفذها الجيش ضد العصابات المنظّمة «تلقى ارتياحاً لدى البقاعيين واللبنانيين، إلا أن ما تقوم به القوة المداهمة من هدم منازل ظاهرة غير مألوفة من دون المقارنة طبعاً بين جيشنا الوطني وجيش الاحتلال». ووصف تصرّفات بعض العسكريين على الأرض بأنها «مسّ بالحريات العامة والشخصية، وعلى مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية فتح تحقيق لمعرفه من أعطى الإيعاز بالهدم من دون أيّ مسوغ قانوني شرعي، إذ لا أحكام صدرت ولا قوانين تنصّ على ذلك».

من جهته، أكد مسؤول عسكري لـ«الأخبار» أن ما يتم تداوله عن هدم الجيش للمنازل «غير صحيح ويجافي الحقيقة»، و«الجرف لم يطل إلا ربعة لتجارة المخدرات خاصة بالمطلوب زعيتر كانت وكراً يشكل خطراً على أبناء الحيّ أنفسهم وعلى المنطقة بأكملها، وتشكل نقطة استقطاب لآلاف الشبان والشابات». وأكد أن قرار الهدم نُفّذ بناءً على أوامر القيادة.

محافظ بعلبك - الهرمل بشير خضر، دعا إلى عدم تصوير الأمر كأنه «مشكلة بين الجيش اللبناني وأهالي بعلبك الهرمل الذين لطالما كانوا يطالبون بفرض الأمن وملاحقة المطلوبين، للعيش بسلام في منطقتهم. وخير دليل على ذلك أنّ العريف زين العابدين شمص، الذي استشهد خلال المداهمات، من أبناء بعلبك الهرمل». وأكد أن العملية الأمنية التي يقوم بها الجيش هي «ضمن الحرب على انتشار آفة المخدرات بشكل غير مسبوق في المجتمع اللبناني، وتوقيتها غير مرتبط بأي موضوع آخر، بل هو ضمن الخطة المتّبعة من الجيش الذي ينفذ العمليات وفق المعلومات والإحداثيات المتوفرة لديه، بعد المتابعة والرصد والتقصّي».

واعتراضاً على بعض التدابير التي تتعرض لها البلدات ومنازل غير المطلوبين بمداهمات الجيش، زار وفد من عشائر المنطقة على رأسه الشيخ شوقي زعيتر مكتب عضو شورى حزب الله الشيخ محمد يزبك الذي اعتبر أن «ليس كل من تاذى في هذه العملية هو مجرم أو خارج عن القانون»، مطالباً الجيش بأن يأخذ دوره إلى جانب القوى الأمنية في تثبيت الأمن، «ولكن لا ينبغي التعاطي بانفعال أو بعصبية وردات فعل تجاه المواطنين الأبرياء، هذا الأمر في منتهى الخطورة». وناشد «كل المسؤولين وقائد الجيش أن يحققوا في ما جرى»، لافتاً إلى أنه «إذا وجد ضمن العشيرة مجرم، لا ينبغي أن نحمل المسؤولية لكل أبناء العشيرة». ولاحقاً بدأ الجيش تخفيف إجراءاته العملانية في الشراونة وبقية القرى، مع استمرار العملية الأمنية حتى اعتقال «أبو سلة».

(الأخبار)

> دعوات للجيش للتحقيق في ممارسات غير مألوفة رافقت عمليات الدهم

تقرير

«حرب الناعمة» بين الاشتراكيّ و«التغييريين»؟

لينا فخر الدين

قبل أشهر، مع تحديد موعد الانتخابات النيابية، لم يترك نواب الحزب التقدمي الاشتراكي مناسبة من دون أن يتطرقوا إلى قضية توليد الطاقة من غاز المتوسط. مع اشتداد وطيس «المعركة»، غاب الأمر تماماً، قبل أن يعود أخيراً محور «حرب ناعمة» بين الاشتراكي ونواب «قوى التغيير». الأسبوع الماضي، اتفق النواب نجاة عون وحليمة القعقور ومارك ضو على التنسيق لتحريك الملف العالق في وزارة المالية منذ أكثر من عامين. فمنذ انتهاء عقد شركة «Clean Energy Solutions» المشغّلة لمعمل الكهرباء في المطمر، في 1 أيلول 2020، تنبعث الغازات السامة من النفايات المطمورة في الهواء، فيما يرزح سكّان المناطق المجاورة تحت وطأة العتمة التي تجتاح كل المناطق. وكانت مؤسسة كهرباء لبنان عملت قبل انتهاء العقد على استدراج عروض لتشغيل المولّدات السبعة التي تنتج ستة ميغاوات من الكهرباء، وفاز بالمناقصة، في آب 2020، ائتلاف شركتَي «Mep-Simar» (الأولى لبنانية يملكها كريم تحسين الخياط، والثانية تركية). إلا أن وزراتَي المالية والطاقة رفضتا الصفقة لأسباب سياسية تتعلق بمرجعيتَي الوزارتين، ليبقى المعمل خارج الخدمة.

> يسعى النواب الجدد الى الحصول على هبة لتشغيل المعمل

قبل أشهر، أُفِق على حلّ آخر يلزم شركة «Mep» بعقد بالتراضي، ونجح الحزب التقدمي الاشتراكي في نيْل موافقة الرئيس نجيب ميقاتي على استخدام أموال قرض البنك الدولي المخصّص لتحسين قطاع الكهرباء (75 مليون دولار في مصرف لبنان)، إلا أن الأمر عاد وعلق في وزارة المالية، إضافة إلى رفض حاكم مصرف لبنان صرف مليون و200 ألف دولار للسنة الأولى من تشغيل المولدات وصيانتها (تُقدّر كلفة تلزيم المشروع لـ5 سنوات بنحو 6 ملايين و661 ألف دولار).

ضو أوضح لـ«الأخبار» أن النواب الجدد يعملون للحصول على هبة لتشغيل المعمل، مشيراً إلى أنه وزملاءه سيزورون السفارة النمسوية في بيروت للبحث في إمكان أن تقدم شركة «يانباخر» النمسوية التي اشتُريت منها المولدات عند إنشاء محطة الكهرباء في المطمر «هبة عينيّة من قطع الغيار تُقدّر بنحو 700 ألف دولار، على أن تؤمن الدولة كلفة التشغيل، وهي أقل من 500 ألف دولار». بالتزامن، زار النائب أكرم شهيّب ورئيس مصلحة المعامل المائيّة والطاقة المتجدّدة في مؤسسة كهرباء لبنان فادي بو خزام وزير المالية في حكومة تصريف الأعمال يوسف خليل لمتابعة ملف المطمر. وفيما اعتُبرت خطوة شهيب «قوطبة» على تحرك النواب الجدد، قال الأخير لـ«الأخبار»: «مشكور كل من يساعد في خدمة الناس»، داعياً «الجميع للعمل في هذا الملف والتعاون لإنهائه». وأوضح أنه التقى وزير المال لحثّه على فسخ العقد المرسل من ائتلاف شركتَي «Mep-Simar» «ما يحرّر مؤسسة كهرباء لبنان ويفتح الباب أمام تسوية هذه المسألة»، ملمّحاً إلى موافقة حاكم مصرف لبنان على صرف الأموال اللازمة لتشغيل المحطة.

(هيثم الموسوي)

قضية

الدولة «الطافرة»؟

إذا حاولنا الإجابة عن السؤال الأشهر الذي يكرّره اللبنانيون، في معرض الجدّ او المزاح، «وينيي الدولة؟»، لأمكن القول وبجدية مطلقة «هي طافرة». فإذا عزفنا الطافر، بأنّه الهارب من مسؤوليته عن امر ما، تكون الدولة على راس القائمة. الدولة غائبة بالنسبة إلى اللبنانيين عموماً، لكنها بالنسبة إلى ابناء بعلبك- الهرمل المطلوب رقم واحد، يحمّلونها مسؤولية ما آلت إليه اوضاعهم وابرزها تحويل الآلاف منهم إلى طفّار صادرة بحقهم عشرات آلاف مذكرات التوقيف. وإذا تذكرنا ان «الطافر»، طافر، لانه لا يثق بالعدالة، لكانت «الدولة» ايضاً على راس القائمة. هي هاربة، لانها بدورها لا تثق في قدرتها على الدفاع عن نفسها بعدما سلّمت الفاسدين كامل مفاتيح استقوائهم عليها. والامر الاخير هو ايضاً من ميزات الطفّار الذين يعيشون في عالم خاص مواز، ذلك ان غياب الدولة أرسى عوالم موازية عديدة. قد يكون هناك فرق وحيد، وهو ان الكثير من الطفّار (غير المحظيّين) لا ينامون خوفاً من توقيفهم، أما الدولة فغارقة في سبات عميق. لو انّ ملاحقة حثيثة تجري في طلب الدولة، لما كان اهالي حيّ الشراونة في بعلبك وحيّ الليلكي في الضاحية الجنوبية لبيروت، عانوا ما عانوه خلال الايام القليلة الفائتة من خوف ونزوح وشعور بقلة الحيلة. ولما كان كلّ اللبنانيين، والمقيمين في لبنان، يعيشون رهائن عصابات تتحكم بحياتهم تحت مسمّيات مختلفة، صودف انها تحمل هذه المرة اسم «عشيرة»، مع ما في هذه التسمية من ظلم لا ينفكّ يلحق بابناء العشائر

تُعيد الاحداث الامنية المتكرّرة بين الجيش وعصابات ترويج المخدرات قضية العشائر الى الضوء. ومن الوجهة نفسها التي يتناولها الإعلام منذ عقود: صورة سلبية مرتبطة بمخالفة القانون والاعتداء على ارزاق الناس من جهة وبعادات انتقامية لا يتخلّون عنها مثل الثار من جهة ثانية. صورة يصعب تعديلها في ظلّ غياب دولة يحلمون بوجودها

صار الانتماء العشائري سمعة سيئة (هيثم الموسوي)

أبناء العشائر بين الأمس واليوم

البقاء للأقوى حتى قيام الدولة

زينب حمود

عندما يُعرّف أبناء العشائر الكبيرة مثل دندش وزعيتر وجعفر وعلّوه والمقداد وغيرها عن هويّتهم يُقابلون بردّة الفعل نفسها: صدمة بنكهة الخوف تليها نكتة سمجة: «معك حشيشة؟» أو سؤالٌ خبيثٌ: «إن شاء الله ما حدا من العائلة محبوس أو طافر؟» إلى أن صار الانتماء العشائري سمعة سيئة تؤذي أصحابها. حتى أحد وجهاء العشائر، الذي يحتل منذ عقود منصباً رئيسياً في الدولة، يرفض أي سؤال عن وضع العشائر، واصفاً إثارة الموضوع بـ«الملغومة».

> صارت عصابات المدن أخطر من عصابات المناطق لأنها تتطلّب نفوذاً أكبر

تتحدّث سيدة من آل شمص عن عجزها عن العثور على منزل للإيجار لأن انطباع أصحاب البيوت حول العائلة أنها لن تدفع وستسكن بالقوة. تقول: «كلما ذكرت أمام صاحب منزل اسم عائلتي، أؤكد له مباشرة أننا لسنا زعرانا وليسال عنّا، إلا أن الغالبية ترفض تأجيرنا».

أما وسام المقداد فيتحدّث عن صعوبات يواجهها لإيجاد فرصة عمل. «ومن يقبل يشترط أن أبرز سجلاً عدلياً نظيفاً لتسقط عني تهم جاهزة مرتبطة بالمخدرات واستسهال سفك الدماء». الزواج من ابن أو ابنة عشيرة «مرفوض» أيضاً لأنه «يوجع الرأس» و«أحد لا يفضّل أن يعلق مع عشيرة».

من جهة ثانية، أن تكون ابن/ة عشيرة يعني «هيبة ووقار»، بالنسبة لسيدة من آل دندش. ورغم أنها خلعت عباءة العشيرة وتقطن بعيداً عن تنظيماتها، إلا أنها تتباهى بطريقة التعامل معها، «الناس بتحسبلك ألف حساب قبل أن تغلط معك». غيرها وجد أن انتماءه لآل زعيتر «يوفر له ظهراً يحميه عند أي خلاف صغير».

سلطة العشيرة

ما هي العشيرة؟ عن هذا السؤال يجيب أستاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانية طراد حمادة: «هي وحدة اجتماعية تقوم على التضامن والعصبية والتكاتف والدفاع عن مصالحها. تتواجد عادة في مساحة جغرافية واحدة. وتكون جزءاً من قبيلة لها أعرافها وتقاليدها التي تلتزم فيها التزاماً تاماً. وتتميّز بمتانة العلاقات الداخلية». وفي منطقة بعلبك- الهرمل، التي تنتمي إليها غالبية العشائر في لبنان، «ترجع العشائر إلى قبيلة مدحج». تاريخياً، كرّست الحياة العشائرية في بعلبك - الهرمل، المنطقة الحدودية والمحرومة قاعدة «البقاء للأقوى». منذ الدولة العثمانية، مروراً بحقبة الانتداب الفرنسي، إلى ما بعد الاستقلال والطائف، لم يعرف أبناء بعلبك - الهرمل ما هي الدولة.

هذا الانتماء العشائري المتين يتطلب التزاماً بأعراف العشيرة وتقاليدها وإن كان يتراجع مع الوقت. فلم يعد الأبناء، مثلاً، يتقيّدون بالطاعة إلى زعيم العشيرة. لكن المفارقة أن الكلمة الفصل صارت لكبار المهرّبين وتجار المخدرات ممن يمتلكون نفوذاً كبيراً، حتى الانتماء الحزبي لم يستطع أن يحدث تغييراً كبيراً، لذا قد يمكن القول، بحسب عدد من أبناء العشائر الذين حاورناهم أن «سلطة العشيرة تراجعت، لكنها لم تنكسر».

اقتصاد الممنوعات

التحوّل من زعامة كبير العشيرة إلى سلطة مهرّب المخدرات لم يحصل بين ليلة وضحاها، بل جاء نتيجة عقود من إهمال الدولة لواجباتها تجاه أبنائها المقيمين في مناطق نائية وبعيدة عن كلّ مقومات الحياة الكريمة. وعندما وجد أبناء العشائر في بعلبك- الهرمل أنفسهم مخنوقين في رقعة تنقصها أبسط أشكال الإنماء، ويقيمون في جرود تصلح لزراعة الحشيشة وعلى يمينهم الحدود مفتوحة مع سوريا، بنوا اقتصاداً قائماً بشكل أساسي على الممنوعات: زراعة الحشيشة وبيعها والإتجار بالمخدرات والتهريب، ما أدى إلى نشوء جيش من الطفّار في الجرود، المطلوبين بمذكرات توقيف غيابية يحتمون بسلطة العشيرة من السلطات العامة. «هؤلاء لم يولدوا طفاراً، إلّا أن النظام السياسي والأمني في المنطقة دفعهم إلى ذلك»، بحسب الوزير السابق طراد حمادة، الذي لا يجد حلاً لمشكلة الطفّار غير «التسريع في المحاكمات وإجراء المصالحات».

النزوح إلى بيروت

ورغم نزوح كثيرين من أبناء العشائر إلى ضواحي بيروت، ظلّت غاية البقاء لدى البعض تبرّر استخدام القوة بغرض الحماية وكسب لقمة العيش. لم يغيّر النزوح كثيراً في حياتهم، إذ إنهم راحوا يتجمّعون في أحياء سكنية في الضواحي، حتى صرنا نسمع عن حيّ زعيتر في الليلكي وفي الفنار، وحيّ المقداد في الرويس والشياح، وحيّ مشيك في صحراء الشويفات... محافظين على الطابع العشائري واللحمة في ما بينهم. ويرى حمادة ذلك «أمراً طبيعياً، فكما عاش الأرمن مع بعضهم البعض في أحياء واحدة، سكن ابن العشيرة بالقرب من أخيه وابن عمه». لكن ما قد لا يبدو طبيعياً أن يحافظ عدد من أبناء العشائر على الشعار الذي حفظوه: البقاء للأقوى. وتحت هذا الشعار سيطرت شريعة الغاب في مناطق نفوذهم، واستخدموا القوة بحجة الحماية وكسب لقمة العيش، إلى أن صارت عصابات المدن أخطر بكثير من عصابات المناطق لأنها تستلزم نفوذاً أكبر.

اقتصاد «البلطجة»

العيش في المدينة شكّل اقتصاداً مغايراً لمجموعة من أبناء العشائر قائماً على «البلطجة»، كاحتكار خط «فان» أو مولد الكهرباء في الحي، وكان أكثرها «بلطجة» فرض الخوّات على المحال بالقوة بدل حماية. لكن أي حماية وممّن؟ الله أعلم. وطبعاً كل من يتمرّد يجري تأديبه بأساليب شتى تصل إلى القتل، ليكون عبرة لغيره. و«المعارك» التي تقع بين أفراد من عشيرتين، تدوم لساعات أو أيام، تُستخدم فيها الأسلحة الرشاشة والصاروخية، قد تقفل على إثرها مدارس وتُصاب منازل ويسقط ضحايا جرّاء الرصاص الطائش.

يُعيد أحد كبار العشائر السلوكيات العنيفة والخارجة عن القانون إلى «البطالة واللاعدالة في توزيع الأرزاق». ضارباً مثلاً: «إذا شوى جارك اللحمة وأنت جائع وتشمّ الرائحة، ألا تنقضّ عليه؟» وردّاً على السؤال: «ممّن يحمي أبناء العشائر أنفسهم؟ وهل هم وحدهم الغارقون في البطالة؟» يجيب: «دائماً التركيز علينا وكأننا وحدنا المهرّبون وتجّار المخدرات. ألا يوجد في مناطق أخرى خارجون عن القانون لأنهم محرومون؟».

برأيه، لا يحلم ابن العشيرة بأكثر مما يحلم به كلّ اللبنانيين: دولة قوية وحرّة وعادلة تعترف بوجودهم وتعاملهم بإنصاف وتمنحهم الحقوق المسلوبة. ولأنهم لم يعرفوا شيئاً من هذه الدولة، لا أمناً ولا تعليماً ولا طبابة ولا فرص عمل... يتمسّكون بسلطة العشيرة التي توفر لهم البقاء على قيد الحياة.

يوميات مواطن في «جمهورية الليلكي»

على مدى يومين متواصلين، لم ينم سكان منطقة الليلكي والأحياء المجاورة. الرصاص الذي أُطلق في استقبال جثمان الشاب ع. ز. بعدما قُتل في اشتباك مع الجيش خلال محاولته الهروب إلى سوريا، كما الرصاص الذي أُطلق خلال تشييعه في اليوم التالي. أبقى أهالي المنطقة أسرى ممرّات منازلهم يحاولون قدر الإمكان التخفيف من الخوف الذي سيطر على أولادهم. هي ليست المرة الأولى، وفق ما تؤكده شهادة أحد المقيمين في الحي:

ضياء سعد

مرحى يا إخوتي في الجمهورية اللبنانية، اكتبي لكم هذه الليلة متخذاً كلّ الاحتياطات اللازمة لقضاء الليلة في ممرّ البيت بعدما وقع إشكال مسلّح ظهراً، نتوقع أن تستمرّ ارتداداته حتى ساعات الليل، مع ما يعنيه الأمر من رعب للأطفال وخروجهم من أسرّتهم مذعورين يدورون ولا يعرفون أين الملجأ. يا إخوتي في الوطن كاتب هذه السطور مواطن في جمهورية الليلكي المستقلة، يحكي لكم عن حاله الليلة بين رصاص وخوّات، لاعناً الأقدار التي وضعته في هذه البؤرة من الكرة الأرضية دون غيرها.

لا يُنضب الرصاص في جمهوريتنا، لا في الأفراح ولا في الأتراح. وهذا الرصاص يُطلق على الناس، سواء كان في الهواء فيُصيب الشرفات والأشخاص على حدّ سواء، أو على «الصايب» بقصد القتل فيُقتل، وكلّ من يُقتل في جمهوريتنا شهيد مظلوم مغدور حتى لو كان بين مهاجمين يتوغلون من حيّ إلى حيّ من دون أن نفهم ماذا سيحدث لو استطاعوا الوصول إلى قلب الأحياء. فالمشكلات تبدأ هنا لأسخف الأسباب، من أفضلية المرور أو العثور على موقف للسيارة وصولاً إلى الإشكالات بين العائلات.

خيارات جيواستراتيجية

منذ فترة عاشت المنطقة ما يُشبه لعبة pubg، ولكن على مستوى عال من الواقعية بعدما وقعت اشتباكات بين عائلتين في المنطقة على تحديد مناطق نفوذ وسيطرة. طبعاً، يمكنكم أن تقدّروا أن هذه المناوشات على قدر من الأهمية كي لا يتمكن أحد من فرض خيارات جيواستراتيجية على الآخر، وكأننا نعيش على الحدود بين الناتو وروسيا. التوازنات الدقيقة لا يمكن أن تُمسّ، ولو كلّف الأمر فتح اشتباكات إلى أقصى حدّ ممكن.

في الصيف الماضي وخلال أزمة البنزين قام عامل على محطة بمنع «عسكري» من تخطي طوابير الناس لتعبئة عبوات بلاستيكية، فاشتعلت على أثر فعلته المحطة بالنار والمنطقة بالرصاص، ودوّار الكفاءات بالدواليب المحترقة، ومُنعت الناس حرفياً من العودة إلى بيوتها. زوجة جاري كانت هناك، ومعها أولادها، اتصلت به لتسأله أين يمكنها أن تذهب وكيف تتحرّك بعدما حوصرت بالرصاص والمسلحين في الشارع المؤدي إلى المنزل. أما هو فقد مُنع من التقدّم نحوها وملاقاتها بعدما هدّده مراهق بسلاحه. القتل هنا أهون من شربة الماء، والثأر مقدّس، أمام إحدى صيدليات المنطقة قُتل شاب خارج من السجن، ولم تشفع له السنوات العشر التي قضاها عقوبةً على القتل، «اقتُصّ» منه وسبح في بركة من دمه غُسلت بالماء بعد ساعات وكأنّ شيئاً لم يكن.

طبعاً لم يتدخل الجيش الذي يتمركز في نقاط قريبة جداً مثل مجمع الحدث في الجامعة اللبنانية أو القوى الأمنية. جلّ ما قاموا به خلال هذا الاشتباك هو الوقوف في الشارع وانتظار مشايخ الصلح على طريقة «أبو ملحم» لإقناع المسلحين بالخروج من الطرقات ومن بعدها الانتشار، أما التعويض على الناس فأمر من سابع المستحيلات. أنت محظوظ بالسماح لك بالبقاء هنا طالما فمك مغلق، وإن قرّرت التمرّد كحال أحد سكان الحي الذي رفض الانصياع لأوامر «قبضاي» الحي بعدما صادر له موقف سيارته فكان الطرد من منزله: «معك 48 ساعة لتفلّ أو منعرف كيف منخليك تطلع» ولم تنفع كلّ المناشدات إلّا في تمديد مهلة الطرد لتصبح أسبوعاً تمكن فيه من فك أغراض منزله والخروج، محظوظ هو أنّه خرج.

> كلّ من يُقتل في جمهوريتنا شهيد مظلوم ومغدور حتى لو كان قاتلاً

اشتراكات وبلديات

أما اشتراكات الكهرباء في الحيّ فموزّعة بحسب النفوذ على العائلتين اللدودتين، ولا يمكن مهما جرى أن تجرّب نقل اشتراك الكهرباء من مولّد لآخر أو أن تطلب زيادة ساعات التغذية القليلة مقابل أغلى فاتورة اشتراك ممكنة. فلو دقّقت اللوائح الصادرة عن اتحاد بلديات الضاحية ستجد أنّ المبلغ المتوجب دفعه مغاير لما يطلبه صاحب المولّد، وطبعاً لا يمكنك أن تراجع لأن رقم الشكاوى موجود لتتمكن من تسلية نفسك بالانتظار دون أن تتوقع إجابة. ولا تفكّر بتركيب عدادات في الحيّ فهذا أمر ممنوع. وإن أردت المطالبة ولو بالسؤال، ستُقطع الكهرباء عن بيتك بأمر من صاحب المولّد لتكون عبرة لمن يعتبر.

تتبع «جمهورية» الليلكي لبلدية الحدث من جهة الشرق وبلدية المريجة من جهة الغرب، والبلدتان تشتركان في أمر واحد وهو نسيان المنطقة من كلّ إنماء أو تنظيم ولو عبر تغيير «لمبات الشارع»، فلا تتدخل هاتان البلديتان في أيّ من أمور المنطقة رغم أنّ جزءاً لا يُستهان به من سكان الحي يقومون بدفع ما يتوجب عليهم من اشتراكات سنوية ولكن «تُصرف على الجهة الأخرى من العالم» كما يعبّر أحد جيراني، مبرزاً إيصالات دفع تعود لعشر سنوات، بينما يقف على حفرة مفتوحة تتوسّع منذ أكثر من سنتين. يشعر بأنه يدفع خوّة «لا أستفيد من البلدية، لا ترى حجر رصيف هنا أو تنظيماً لاشتراك كهرباء، بينما شوارع الحدث لا تنطفئ الأنوار فيها».

اين المفر؟

هذه الأحداث جعلت أسعار البيوت أرخص من مثيلاتها في المنطقة، وكذلك الإيجارات. يتجنّب الكثيرون الدخول إلى الحيّ، ويتحيّن الموجودون فيه الفرص للخروج والنجاة بأنفسهم وأبنائهم، ما يدفعهم لعرض بيوتهم للبيع والهجرة نحو أحياء أخرى أو باتجاه قراهم وفي بالهم فكرة واحدة: لا عودة للعيش بين عشائر تفرض نمط حياة على الناس حتى داخل بيوتها، أو تجعلك تعيش في تهديد مستمر لو خالفت العادات السائدة. فابشع الصور التي يمكن أن تراها هي السلاح في أيدٍ متفلتة من كلّ رادع، وأقسى المشاعر هي اضطرارك أن تسير، كلّما دخلت إلى الحيّ بسيارتك أو راجلاً، بحذر ومن دون أن تتلفت يميناً أو يساراً خشية على شبيتك من إهانة لن تقدر على ردّها.

لا ينضب الرصاص لا في الافراح ولا في الأتراح (هيثم الموسوي)

سوريا

بينما تحاول تركيا استثمار الظروف الدولية المرافقة للحرب الروسية في أوكرانيا لقضْم مزيد من الأراضي السورية بحجة إقامة «منطقة آمنة» تستثمرها في إنشاء شريط سكاني موالٍ لها قرب حدودها، بالإضافة إلى استثمارها في ملفّ اللاجئين السوريين في الانتخابات الرئاسية المرتقبة العام المقبل، تُظهر التطورات الأخيرة في المناطق التي تحتلّها أنقرة وحالة من الفوضى والاقتتال الفصائلي، تعرّيات بمجملها مصطلح «منطقة آمنة»، في وقت دخلت فيه التهديدات التركية بشن عملية عسكرية سراديب التفاهمات السياسية المعقّدة مع كل من الولايات المتحدة من جهة، وروسيا التي كثّفت حضورها العسكري من جهة أخرى، على وقع نقاشات وحوارات مطوّلة تخوضها «قسد» بحثاً عن مخرج، تشكّل سيطرة الجيش السوري على بعض المناطق موضع الجدل، أحد حلوله الموضوعة على الطاولة

اقتتال يُعرّي «المنطقة الآمنة»
تركيا أمام استحقاق مزدوج

بدأت تركيا، قبل نحو ستة أشهر، تخفيض الميزانية المخصّصة للفصائل التابعة لها (أ ف ب)

علاء حلبي

على مدار الأيام الماضية، شهدت مناطق سيطرة أنقرة في الشمال السوري حالة غليان شعبي وأعمال شغب، تخلّلها هجوم على مقرّات عديدة، من بينها مقرّات شركة الكهرباء التركية وإحراقها، بعدما واصلت الشركة رفع أسعارها بالتوازي مع زيادة ساعات التقنين. الأوضاع المعيشية السيئة التي تمرّ بها مناطق سيطرة أنقرة، تشابه الضغوط التي يعيشها الاقتصاد التركي الذي شهد ارتفاعاً غير مسبوق في نسب التضخم (أكثر من 70%)، في وقت ارتفعت فيه الأسعار بنحو 40%، بالتوازي مع انخفاض قيمة الليرة أمام الدولار.

في هذه الأجواء، بدأت تركيا، قبل نحو ستة أشهر، تخفيض الميزانية المخصّصة للفصائل التابعة لها، بالإضافة إلى التأخر في دفع رواتب المقاتلين، أمرٌ ضاعف حالة التدهور المعيشي، وأوصلها إلى حدّ الانفجار، مع الهجمات على مقرّات شركة الكهرباء وخروج تظاهرات قوبلت بإطلاق نار أسفر عن مقتل شخصين، أحدهما مقاتل في فصيل «أحرار الشرقية».

عودة صراع النفوذ

تعيش الفصائل التابعة لتركيا صراعاً متواصلاً على النفوذ وممرّات التهريب في ظلّ شح التمويل، الأمر الذي فتح باباً جديداً أمام «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة) التي تسيطر على إدلب، للتوسُّع أكثر في

> **يدور صراع بين الفصائل على النفوذ وممرات التهريب في ظلّ شحّ التمويل التركي**

مناطق شمال حلب، في ظلّ اعتمادها على «التمويل الذاتي» وحالة الانضباط الأمني التي ترافق مناطق سيطرتها.

وفي آخر فصول الصراع المأبضين، على رفع وتيرة تصريحاته «الفصائلي»، تشهد حركة «أحرار الشام» صراعاً بين مكوّناتها، وسط اتهامات بارتباط «القطاع الشرقي» بـ«هيئة تحرير الشام» التي يقودها أبو محمد الجولاني، الأمر الذي ذكرت مصادر معارضة أن تداولات واجتماعات عدة تجري في الوقت الحالي بين قيادات الفصائل، واجتماعات موازية دخلها الجولاني لحلّ الخلاف القائم، وهو ما يبيّن أن الأخير تمدّد بشكل فعلي إلى مناطق سيطرة الفصائل.

على المقلب الآخر من الحدود، واصل الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، إعادة تنسيق خطابه الإعلامي، بعدما عمل، خلال الأسبوعين ووجّهها نحو منطقتَي تل رفعت ومنبج، وهما منطقتان تسيطر عليهما «قسد» في ريف حلب الشمالي والشمالي الشرقي، وتُعتبران جزءاً من اتفاقية روسية - تركية مرتبطة بإدلب، تعهّدت فيها موسكو بإبعاد خطر الأكراد عنهما، في مقابل عزْل «الإرهابيين» في إدلب وفتْح طريق حلب - اللاذقية، وهو ما لم تقم به تركيا حتى الآن.

ومن المنتظر أن تتمّ مناقشة ملفّ هاتين المنطقتين خلال الزيارة المرتقبة لوزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، إلى أنقرة الأربعاء المقبل، والذي سيتطرّق أيضاً إلى الأوضاع الأمنية في البحر الأسود، وملفّ القمح الأوكراني. كذلك أعلن قائد قوات «قسد»، مظلوم عبدي، عن تكثيف التواصل مع كل من واشنطن وروسيا ودمشق، ما يمثّل تأكيداً غير مباشر لما تم تداوله عن أن موسكو تضغط على «الإدارة الذاتية» للخروج من منبج وتل رفعت، وتسليمهما إلى الجيش السوري لإنهاء آمال أنقرة بالسيطرة عليهما، واعتبار هذه الخطوة التزاماً بإبعاد الأكراد يجب أن تقابلها خطوات من أنقرة في إدلب، وهو طرحٌ ترفضه واشنطن التي تبحث عن زيادة الضغوط على الحكومة السورية وروسيا، وتعتبر أن هذه الخطوة تمثّل انتصاراً لهما.

عقدٌ بلا نفط: نزْف القطاع متواصل

فيما لا تزال الإدارة الأميركية تجاهر بسرقتها النفط السوري وتهريبه إلى الخارج، تحافظ شركات النفط الأجنبية، صاحبة «الحقّ القانوني» في استثمار حقول المنطقة الشرقية، على صمتها منذ قرارها تعليق أعمالها في سوريا، بذريعة «القوة القاهرة»، وهي لم تبادر منذ ذلك الحين، إلى اتخاذ أيّ موقف قانوني أو حتى إعلامي يحيل عمليات العمل والاستثمار غير الشرعي في حقولها

زياد غصن

تقترب شركات النفط الأجنبية من إكمال قرابة عقدٍ على خروجها «المؤقّت» من سوريا. خروجٌ تمّ عبر تعليقها العمل بالعقود الموقّعة مع المؤسّسة العامة للنفط، إمّا رضوخاً للعقوبات الغربية التي فُرضت على هذا القطاع منذ بداية الأزمة، أو نتيجة سيطرة مسلّحين على الحقول النفطية، ولا سيما في المنطقة الشرقية، حيث يتركّز معظم الإنتاج النفطي، وفقاً لبيانات ما قبل الحرب. لكن اللافت، طوال هذه السنوات، أن الشركات المعروفة عالمياً، اعتصمت بالصمت منذ خروجها من سوريا، مكتفيةً بمراقبة ما يحدث في حقولها، من دون أن تبادر إلى اتخاذ أيّ موقف قانوني أو حتى إعلامي حيال عمليات العمل والاستثمار غير الشرعي فيها. وإذا كانت السنوات الأولى من عمر الحرب السورية، شهدت تعدّداً في الجهات المسلّحة والعشائرية، التي تعاقبت في سيطرتها واستثمارها غير الشرعي لمُثل الآبار النفطية، فإن الأمر بات واضحاً اعتباراً من عام 2017 وما تلاه، حين بدأت الولايات المتحدة بالتعاون مع «قسد» الكردية، باستخراج ما يقرب من 100 ألف برميل يومياً من حقول المنطقة الشرقية، وتهريبها إلى الخارج عبر أسطول من الصهاريج. وحتى عندما سلّمت إدارة دونالد ترامب المنصرفة، وبشكل علني، أحد الحقول لشركة أميركية بغية استثماره، لم تبدِ الشركة الأجنبية المستثمِرة شرعياً وقانونياً للحقل، أيّ موقف، كما أنها لم تتّخذ أيّ إجراء قانوني.

جميعها في الجزيرة

قبل أن يفرض الغرب عقوباته على قطاع النفط السوري في عام 2011، كان نحو 11 شركة نفط أجنبية تعمل في البلاد، وأهمّها: «توتال» الفرنسية، «شل» الهولندية، «غالف ساندز» البريطانية، «بتروكندا» الكندية، «سي إن سي» و«ساينوبك» الصينيتان، «تاتنفت» الروسية، «إينا» الكرواتية، وغيرها. وباستثناء شركتَي «إينا»

بدأت واشنطن في 2017، بالتعاون مع «قسد»، باستخراج 100 ألف برميل يومياً من حقول المنطقة الشرقية (أ ف ب)

> **قبل عام 2011، كان نحو 11 شركة نفط أجنبية تعمل في سوريا**

و«بتروكندا»، اللتين كانتا تعملان غرب نهر الفرات باتجاه مدينة حمص وسط البلاد، فإن عمل جميع الشركات الأجنبية كان يتركّز في منطقة الجزيرة السورية، حيث كان الإنتاج يبلغ نحو 175 ألف برميل يومياً، موزّعة على النحو الآتي:

- «شل» نحو 90 ألف برميل يومياً.
- «توتال» نحو 30 ألف برميل.
- «غالف ساندز» نحو 24 ألف برميل.
- «ساينوبك» نحو 15 ألف برميل.
- «سي إن بي سي» نحو 15 ألف برميل.

بالإضافة إلى شركتَي «أي بي آر» و«تاتنفت»، اللتين كان إنتاجهما منخفضاً، يصل إلى حدود 300 برميل يومياً لكل واحدة.

لكن مع إعلان الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين عقوبات على الاستثمار في قطاع النفط السوري منتصف عام 2011، أعلنت الشركات الغربية تعليق أعمالها في سوريا بفعل «القوّة القاهرة»، فيما أحجمت الشركات ذات الجذر الشرقي («ساينوبك» و«سي ان بي سي» الصينيتان، و«تاتنفت» الروسية) عن الالتزام بالإعلان، مكتفيةً، منذ ذلك التاريخ، بإرسال كتاب إلى مؤسسة النفط السورية كل ستة أشهر، تُعلمها فيه بتعليق أعمالها. وبحسب وزير النفط والثروة المعدنية، بسام طعمة، فإن «الحكومة السورية احترمت كامل التزاماتها العقدية، ولم تتّخذ أيّ إجراء غير قانوني حتى بالنسبة إلى الشركات التي عُلّقت أعمالها بسبب القوّة القاهرة. فمثلاً، هذه الشركات طلبت إيقاف عمل الشركات المشتركة المؤسسة بينها وبين مؤسسة النفط الوطنية، والأخيرة رفضت الطلب بالنظر إلى وجود قوات منفعة مشتركة في حال تنفيذ ذلك، فكان أن لجأت المؤسّسة إلى القضاء السوري، الذي أجاز استمرار عمل الشركات المشتركة مع تحديد دفتري لحصة الشريك الأجنبي». وأضاف، في حديث إلى «الأخبار»، أن مؤسسة النفط الوطنية «حرصت، منذ تعليق الشركات أعمالها في البلاد، على مخاطبتها رسمياً ووضعها في صورة ما يجري من تطوّرات، وتزويدها بالمعلومات المتوفّرة حول واقع كل حقل، والجهات التي تنهب إنتاجه، والطلب من تلك الشركات التدخل قانونياً في دولها للحفاظ على حقّها الذي يُنهب، وتحديداً من قِبَل قوات الاحتلال الأميركي، والذي بات موثّقاً بتصريحات رسمية صادرة عن المسؤولين الأميركيين أنفسهم، وغيرهم».

المواجهة القانونية

ضمّت الشركات الأجنبية مردّه إلى سببين: الأوّل، أن هذه الشركات لا تريد الدخول في نزاع قانوني أو سياسي مع دوائر السياسة الغربية حفاظاً على مصالحها، ولا سيما أن الدول الغربية لا تزال تحافظ على سياستها ومواقفها من الحكومة السورية. والسبب الثاني، هو أن المبدأ القانوني في تعليق العمل بالعقود، يعني أن المدّة الزمنية لإيقاف العمل بتنفيذ العقد تُضاف تلقائياً إلى مدّة العقد، وتالياً فالمدّة الزمنية التي استغرقها التعليق كأنها لم تكن. لكن هل لدى هذه الشركات مؤشرات تجعلها مطمئنة إلى أن الكميات المسروقة، طيلة تعليق أعمالها، لن تخفض من كميات الإنتاج، التي جرى التنبؤ بها عند توقيعها على عقود الاستثمار، ولن تنال كذلك من احتياطيات تلك الحقول؟

تدرك وزارة النفط أن العلاقة مع الشركات الأجنبية قد تشهد مستقبلاً نزاعاً قضائياً محوره أن خروجها من البلاد كان نتيجة عدم القدرة على توفير الأمن في مناطق عملها. وتعقيباً على ذلك، يشير وزير النفط السوري إلى أن «ما تعرّضت له البلاد من حرب كبيرة وتواجد غير شرعي لقوّات عسكرية أجنبية، أعاق تنفيذ الحكومة التزاماتها في توفير الأمن في المناطق التي تتواجد فيها حقول النفط، وهذه نقطة قد تكون مستقبلاً محلّ جدل قانوني. لذلك، فإن المؤسّسة العامة للنفط تعمل على إعداد ملفّها القانوني وتدعيمه بجميع الوثائق المتاحة، وبما يحفظ حقوق الدولة السورية، خاصّة إذا ما تمّ اللجوء إلى تحكيم دولي تتنازعه أسباب ومصالح سياسية». إلّا أن الوزير الشاب، والذي عمل لسنوات مع الشركات الأجنبية بحكم عمله السابق في «مؤسسة النفط الوطنية»، يميل إلى الاعتقاد أن هذه الشركات ستكون مهتمّة، في المقام الأوّل، بتعويض خسائرها في سوريا، الأمر الذي يعني أنها قد تفضّل الخوض في نقاش استثماري حول الفرص المتاحة على الدخول في نزاعات قضائية، وهي الحريصة على سمعتها. وهذا أيضاً قد يكون خياراً سورياً في ضوء عدم توفّر إمكانات مالية لسداد ديون تلك الشركات وحقوقها، التي حرصت مؤسسة النفط على تقييدها دفترياً التزاماً بالعقود الموقّعة، والمصادق عليها بنصوص تشريعية.

اليمن

جولة ثانية من مفاوضات عمّان: صنعاء تنتظر البتّ في مسألة الطرق

بادرت حكومة صنعاء، مرّة جديدة، إلى فتح طريق جديدة جنوب مدينة تعز، داعيةً إلى ملاقاة خطوتها على الطرف الآخر الذي تسيطر عليه ميليشيات تابعة لحزب «الإصلاح»، خطوةً. وإن كانت لا تزال تتطلّب موافقة الطرف الآخر عليها، فهي تأتي في موازاة استئناف الجولة الثانية من المفاوضات المنعقدة في العاصمة الأردنية، عمّان، بين طرفَي الصراع، لاستكمال بند فتح الطرق والمعابر

صنعاء - رشيد الحداد

بادرت صنعاء إلى رفْع الحواجز الترابية في مناطق سيطرتها جنوب مدينة تعز، بهدف التخفيف من حدّة معاناة اليمنيين المقيمين في الجزء الخاضع لسيطرة ميليشيات حزب «الإصلاح» من هذه المدينة، أو القادمين إليها عبر الطرق البديلة. بهذه الخطوة، تضع حركة «أنصار الله» خصومها الموالين لـ«التحالف» أمام أوّل اختبار بعد قرار تمديد الهدنة، والذي جاء غداة انطلاق جولة ثانية من المفاوضات في العاصمة الأردنية، عمّان، لاستكمال أطراف الصراع اليمنيين النقاشات حول بند فتح الطرق والمعابر في محافظة تعز، وغيرها من المحافظات. وأفادت مصادر محلية في المدينة، «الأخبار»، بأن الطريق التي عمدت سلطات صنعاء إلى فتحها، تمرّ من وسط شارع الستين مروراً بشارع الخمسين ومن ثم الأربعين، وصولاً إلى مدينة النور وبئر باشا بطول 12 كيلومتراً، يتم اجتيازها خلال نصف ساعة فقط. ويمرّ هذا المنفذ، وفق المصادر، بمناطق لم تشهد مواجهات خلال السنوات الماضية وخالية من حقول الألغام، فضلاً عن أنها بعيدة عن أيّ تمترس لأطراف الصراع. وبحسب المصادر نفسها، فإن هذه الطريق التي أوشكت صنعاء على إعدادها وإعلان دخولها الخدمة، تتطلّب الموافقة عليها من الطرف الآخر، كونها منفذاً إنسانياً مؤقّتاً، إلى حين الاتفاق على المنافذ والممرّات الأخرى في مفاوضات عمّان. وفي هذا الإطار، طالب محافظ تعز الموالي لصنعاء، صلاح بجاش، الطرف الآخر بأن يقابل هذه المبادرة بالمثل، وأن يفتح الطرق من جانبه، مؤكداً أن هذه المبادرة التي تُنفّذ من طرف واحد تعكس رغبة صنعاء في السلام، وأنها جاءت بعد محاولات سابقة من جانبها لفتح عدة معابر.

ويرى ناشطون في هذه الخطوة مقدّمة لحسْم ملفّ الطرق والمعابر الإنسانية في تعز والمحافظات الأخرى، كون الطرق التي يطالب الوفد التابع للحكومة الموالية لـ«التحالف» بفتحها، تقع في مناطق تماس عسكرية، وتحتاج إلى مزيد من الوقت لإعدادها ونزع الألغام منها، وسحب المواقع العسكرية وصيانة الطرق. وفي الاتجاه الآخر، ثمّة معارضة مبدئية من قِبَل أطراف موالين لـ«التحالف» لفتح الطريق التي تربط منفذ غراب الواقع تحت سيطرة الجيش اليمني

> **الطريق التي أوشكت صنعاء على إعدادها وإعلان دخولها الخدمة، تتطلب موافقة الطرف الآخر عليها**

و«اللجان الشعبية»، والطرق المؤدية إلى منطقة بئر باشا وشارع الستين شمال المدينة، الواقعين تحت سيطرة حزب «الإصلاح». وقالت مصادر دبلوماسية، لـ«الأخبار»، إن الوفد الحكومي قدّم عدّة مقترحات خلال الجولة الأولى من المفاوضات في عمّان، الثلاثاء الماضي، حول فتح طرق في تعز، من مثل طريق «الخمسين - مدينة النور - بئر باشا» على أن يتبع فتح باقي الطرق إلى المدينة في مرحلة ثانية، وهو ما تم تنفيذه من قِبَل صنعاء قبل أيّ اتفاق رسمي برعاية مكتب المبعوث الأممي إلى اليمن، هانس غروندبرغ.

وكانت صنعاء أعلنت، الأسبوع الماضي، عودة وفدها العسكري المفاوض حول فتح الطرق والمنافذ الإنسانية إلى الأردن، قادماً من سلطنة عُمان، وذلك استجابةً لدعوة مكتب المبعوث الأممي، للمشاركة في جولة ثانية من المفاوضات، تفيد مصادر مطلعة بأن غروندبرغ اتفق مع الطرفين على عقدها في أقرب وقت ممكن، بعد الموافقة على تمديد الهدنة حتى مطلع آب المقبل. وبناءً على ذلك، أبلغ وفد صنعاء المفاوض بأن الجولة الثانية من المفاوضات ستبدأ الأحد (أمس)، فيما أكد رئيسه، اللواء يحيى عبدالله الرزامي، أن المشاركة في الجولة الثانية من النقاشات، تأتي استمراراً للنقاشات السابقة وتنفيذاً لمخرجات الجولة الأولى، ولفت إلى حرْص صنعاء على استغلال تمديد الهدنة بما ينعكس إيجاباً على الملايين من اليمنيين، داعياً الطرف الحكومي إلى إبداء حُسن النّية وتنفيذ ما تعذّر من بنودها. كما اعتبر المبادرة التي تمّ إطلاقها، خلال الجولة الأولى من النقاشات والتي شملت فتح عدد من الطرق في مدينة تعز، لا تزال قائمة وهي تساعد في فتح العديد من الطرق في تعز وغيرها من المحافظات.

وفي هذا السياق، قالت مصادر مطلعة، لـ«الأخبار»، إن الوفد الحكومي تلقّى، أوّل من أمس، دعوةً للمشاركة في الجولة الثانية من المفاوضات، فعاد إلى العاصمة الأردنية في اليوم نفسه، وعقد الوفدان أوّل جلسة غير رسمية، مساء السبت، في مكان إقامتهما، وجهاً لوجه، بحضور ممثّلين عن منظّمات المجتمع المدني في اليمن. ويتوقّع مراقبون أن تدفع الأمم المتحدة نحو إحداث اختراق جديد في بند فتح طرق تعز والمحافظات الأخرى خلال الجولة الجديدة، خصوصاً في ظلّ الاتفاق الضمني على فتح بعض الطرق في هذه المدينة، فيما لا يزال الوفد الحكومي يرفض الخوض في مناقشات حول الطرق الأخرى، مبرّراً رفضه بأنه «مخوّل بالتفاوض حول طرق ومنافذ تعز حصراً».

تقع الطرف التي يطالب الوفد الحكومي بفتحها، في مناطق تماس عسكرية (أ ف ب)

فلسطين

الصراع على خلافة عباس يحتدم: حسين الشيخ «منافساً» وحيداً؟

بعد اشتغاله على تأجيل المؤتمر الثامن لحركة «فتح» خشية أن يصعّد منافسه جبريل الرجوب، يسعى مسؤول ملف التنسيق الأمني مع العدو، حسين الشيخ، إلى تعزيز حظوظه في خلافة رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس. وهو، لهذه الغاية، يبدو مستعدّاً لفعل ما أمكن للتأكّد من أن أحداً غيره لن يحلّ محلّ «أبو مازن»، في قيادة الحركة والسلطة معاً

غزة - **رجب المدهون**

في الوقت الذي يسعى فيه أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير المعيّن أخيراً، حسين الشيخ، إلى تعزيز حظوظه في خلافة رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، تشتعل نار من تحت الرماد لدى العديد من قادة حركة «فتح» المنافسة له، والتي ترى أن الشيخ لا يصلح للمهمّة، وأنه هو مَن يقف خلف تأجيل المؤتمر الثامن للحركة، بهدف إقصاء صعود منافسه جبريل الرجوب. وقالت مصادر فتحاوية مطّلعة، لـ«الأخبار»، إنّ خلافات بدأت تطفو على السطح بين قيادات في اللجنة المركزية لـ«فتح» تُبدي قلقاً إزاء تحرّكات حسين الشيخ للظفر بخلافة عباس، لكون تبعاتها خطيرة على مستقبل الحركة التي يرفض جزء كبير من أعضائها أن يصبح مسؤول ملفّ التنسيق الأمني مع الاحتلال، قائدها مستقبلاً. ولم تقتصر الخلافات على أعضاء اللجنة المركزية، بل وصلت إلى مستويات أدنى، بعدما عبّرت مجموعة من قادة الحركة، خلال اجتماع عُقد في رام الله أخيراً، عن استيائها من الطريقة التي تُدار فيها الملفّات الحركية والحكومية، وخاصّة تصدير حسين الشيخ وتعيينه أميناً لسر اللجنة، وهو ما أضرّ بشعبية «فتح» في الانتخابات الأخيرة في الضفة الغربية.

ويتنافس على خلافة عباس (86 عاماً)، عدد من القادة التاريخيين لـ«فتح»، أبرزهم: عضو اللجنة المركزية للحركة، نائب رئيس الحركة محمود العالول، الذي يرى أنه الأكبر والأولى برئاسة الحركة، فيما يعتبر جبريل الرجوب، ابن مدينة الخليل، أنه الشخصية الأحقّ بوراثة «أبو مازن»، وأن من شأن انعقاد المؤتمر الثامن أن يقوّي حظوظه على حساب حسين الشيخ. وفي الإطار ذاته، كشفت المصادر أن تأجيل عقْد المؤتمر، جاء نتيجة خلافات داخل الحركة، وخاصّة بين تيارَي الشيخ والرجوب، إذ تسبّب الأوّل بتأجيل المؤتمر الذي كان مزمعاً عقده في 21 آذار الماضي إلى منتصف أيار الماضي، قبل أن يتمّ تأجيله مرّة جديدة، خشيةَ أن يؤثّر على حظوظه في أمانة سرّ منظمة التحرير وفي خلافة عباس، لمصلحة الثاني الذي يتمتّع بشعبية أكبر داخل أوساط «فتح»، ويُتوقّع أن يتمّ اختياره نائباً لرئيس الحركة خلفاً لمحمود العالول.

في الموازاة، يسعى حسين الشيخ، منذ العام الماضي، إلى تحسين علاقته بالمصريين، إذ أجرى عدّة لقاءات بمسؤولي هذا البلد، أبرزهم السفير المصري في الأراضي الفلسطينية، علّه يحصل على دعم القاهرة لخلافة عباس. وفي كواليس اختيار الشيخ عضواً للّجنة التنفيذية لمنظّمة التحرير، علمت «الأخبار» أنّ رئيس السلطة الحالي اختاره بعد سلسلة مشاورات واتصالات مع ملك الأردن عبد الله الثاني، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، اللذان لم يبديا اعتراضاً على توجّهات عباس، بعدما سوّق بأن من شأن اختياره أن يعزّز الثقة بالسلطة لدى مختلف الأطراف، تمهيداً لانطلاق عملية تفاوضية مع كيان الاحتلال برعاية أميركية - عربية. ووفق معلومات «الأخبار»، فإنّ حسين الشيخ، المدعوم بشكل قوي من قِبَل رئيس جهاز المخابرات العامة، ماجد فرج، الممسك بدوره بمفاصل الأمن في الضفة الغربية، مطمئنّ إلى قدرته على تجاوز مروان البرغوثي في رئاسة الحركة، في ضوء تطمينات من جانب الاحتلال إلى أنه لن يُفرج عن البرغوثي في حال وفاة عباس، خشيةَ أن يؤدّي خروجه من المعتقل إلى إحياء المقاومة المسلّحة في صفوف حركة «فتح» في الضفة الغربية. وبحسب مصادر فتحاوية، فإن قدرة الشيخ على تثبيت نفسه داخل الحركة بعد تأجيل المؤتمر الثامن، باتت أكبر، في ضوء تحكُّمه بالوضعَين الأمني والاقتصادي لجميع قيادات الحركة والسلطة في الضفة الغربية، بما يمكنه من ضمان خضوع غالبيتهم إليه، نتيجة تولّيه ملفّ التصاريح وبطاقات الـvip التي يصدرها الاحتلال لقادة السلطة، عبر هيئة الشؤون المدنية التي يرأسها الشيخ منذ سنوات.

> **تُجمع الفصائل في غزة على رفض تولّي الشيخ رئاسة منظّمة التحرير أو رئاسة السلطة**

من ناحية أخرى، فإن وصول حسين الشيخ إلى أمانة السرّ في منظّمة التحرير، وهو أعلى منصب بعد رئيس المنظّمة، يجعله مسيطراً خصوصاً على حركة الأموال التي تصل المنظّمة ومكاتبها حول العالم، ما يعني قدرته على إحداث تغييرات في مكاتبها ومؤسساتها، لضمان مزيد من الولاءات. وبدت واضحة مساعي الشيخ الأخيرة، إلى الظهور بمظهر أحد قادة الشعب الفلسطيني، من خلال سلسلة اجتماعات عقدها مع القادة والسفراء الأجانب، إلى جانب تنسيقه مع المسؤولين الأميركيين لترتيب إجراءات زيارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، إلى الأراضي المحتلّة.

وعلى رغم ما تقدَّم، هناك مجموعة تحدّيات تواجه حسين الشيخ في الشارع الفلسطيني وفي مختلف الساحات الداخلية والخارجية؛ ففي الضفة المحتلة، لا يحظى الرجل سوى بتأييد محدود من قِبَل «فتح»، فيما تنظر إليه جماهير الفصائل الفلسطينية الأخرى وعموم الفلسطينيين نظرةً سلبية، نظراً إلى كونه مسؤولاً عن ملفّ التنسيق الأمني مع العدو واعتقال المقاومين، فيما تكاد تنعدم شعبيته في قطاع غزة، إذ لا توجد له مواقف تُحسب لمصلحة القطاع في الجانب الوطني أو النضالي. وإذ يرى جزء مُعتبَر من الغزيّين أن الشيخ كان شريكاً في العديد من القرارات التي أضرّت بغزة، تُجمع الفصائل الفلسطينية على رفض تولّيه رئاسة منظّمة التحرير أو رئاسة السلطة، باعتباره خصماً لدوداً.

يتنافس على خلافة عباس، عدد من القادة التاريخيين لـ«فتح» (أ ف ب)

8. تؤكد الحملة على الاستمرار في المعركة الموحَّدة والتي تَجمع كلّ عائلات الشهداء في كل أنحاء الوطن تحت رايةٍ واحدةٍ وخيمةٍ واحدة وهي فلسطين، وصولاً إلى إحقاق حقّنا في دفن أبنائنا دفناً كريماً في دفء تراب الوطن، وتعلن الحملة أن هذا الحقّ لا يخضع لأيّ تنازل أو مساومة أو ابتزاز، وهو حقٌّ إنساني وطني أصيل لا يتقادم ولا يُنسى مهما اختلفت وتعدّدت الأجيال.

9. تعلن الحملة أن انطلاقتها جاءت استجابةً لوجع عائلات الشهداء، وهي تشكّلت بمبادرة من عائلات الشهداء فقط، وهي ليست مؤسسة ولا تتبع لأيّ جهةٍ رسمية أو أهلية، كما أنها ليست بديلاً عن أيّ مؤسسة قائمة، وهي تؤمن أن العمل المشترك والناجح مع جميع الأطر الرسمية وغير الرسمية وتوحيد الجهود الوطنية هو الضمان الأوّل لنجاح هدفها الوطني والإنساني وهو تحرير جثامين أبنائنا من صقيع الثلاجات ومقابر الأرقام.

ثقتنا بشعبنا عالية وبه سنحقّق النصر

وإنها لمعركة حتى تحرير جثامين أبنائنا الطاهرة

«الحملة الشعبية لاستعادة جثامين الشهداء المحتجزة في الثلاجات ومقابر الأرقام»

أبنائها وتلقّي التقارير الطبية اللازمة.

تونس

انطلقت أولى جلسات الحوار الوطني في شكلٍ أقرب إلى المسرحية (أ ف ب)

سعيّد خصماً وحكماً: الإجراءات تطاول القضاء

يواصل الرئيس التونسي، قيس سعيّد، اللعب على تناقضات الساحة السياسية، إذ يقف خصماً وحكماً ومعلّماً - إن لزم الأمر - لجميع خصومه، من دون أن ينجح أحدهم، على كثرتهم، في خلْق قوّة ضغط وازنة ضدّه. هذه المرّة، هوت مطرقة سعيّد على القضاء، فاعفى، بموجب مرسوم رئاسي، 57 قاضياً ممّن يتّهمهم بـ«الفساد»، فيما يصمّ أذنيه على ارتدادات قنبلة الصوت التي ألقاها ليس في السلطة القضائية فحسب، وإنما في الفضاء العام بكامل مكوّناته. في هذا الوقت، بدا الرئيس «حواره الوطني» مع مَن يصفهم بـ«الصادقين» الذين اصطفاهم ليرسموا معه «تونس الجديدة»

تونس - **الأخبار**

مواجهةٌ جديدة دخلها الرئيس التونسي، قيس سعيّد، مع القضاء، إثر قراره إعفاء 57 قاضياً، فيما يُنتظر أن تصدر قائمة أخرى تكميلية لقضاة آخرين يتّهمهم الرئيس بـ«الفساد». وفي كلمة له على هامش اجتماع مجلس الوزراء، لم يكتفِ سعيّد باتّهام القضاة بـ«الفساد والارتشاء والتستر على الإرهاب» بل تجاوز هذا الحدّ، ليحاسبهم على حياتهم الشخصيّة ويغوص في بعض تفاصيلها، وهو ما يكشف بوضوح أن ما ورد على لسان الرئيس لم يستند إلى تقارير فحسب، وإنّما إلى وشايات يُعتقد أن مصدرها وزارة الداخلية التي يتردّد عليها باستمرار، كونها مفتاح حكمه وبوابة استقراره في قصر قرطاج.

ويبدو أن سعيّد لم يأبه للقنبلة التي ألقاها في السلطة القضائية، وخاصّة أن نتائج إجراء من هذا النوع معروفة سلفاً؛ إذ سبق للقيادي في حركة «النهضة»، نور الدين البحيري، أن أصدر، عام 2012، عندما قلّده حزبه وزارة العدل، قراراً قضى بعزْل قرابة 90 قاضياً تعسّفياً، ومن دون إجراءات تكفل حقّهم في الدفاع عن أنفسهم، ما دفع منظّمات القضاء ونقاباتها إلى بدء تحرّكات احتجاجية ساندتها الساحتان السياسية والحقوقية، لتنتهي بعودة بعض القضاة إلى مهامّهم، إمّا بعد قرارهم التقرّب من «النهضة»، أو بعد خوضهم في دعاوى قضائيّة أثبتت عدم وجاهة قرار البحيري. تكرّر السيناريو هذه المرّة بتعديل بسيط، إذ أغلق سعيد وجه الطعن في قرارات العزل لدى القضاء، وسحب منهم كل باب قانوني للدفاع عن أنفسهم إلى حين بتّ المحاكم في قضايا الفساد المتعلّقة بهم. من جهتها، بدأت منظمات القضاء وهياكلها تحرّكات احتجاجية، عبر إعلانها إضراباً عاماً واعتصاماً مفتوحاً في المحاكم ابتداءً من اليوم، لمدّة أسبوع قابلة للتجديد، والتوجّه إلى المحاكم الدولية.

وعلى جري عادته، دخل سعيد من حيث تركت النخبة الحاكمة سابقاً الباب مواربا للفساد والمحسوبية والإصلاحات الشكليّة. لم يحتجّ الرئيس إلى جهد كبير لجعل حدث إعفاء 57 قاضياً مرفوضاً بإجماع

> **يبدأ القضاة، اليوم، إضراباً عاماً لمدة أسبوع قابلة للتجديد، تنديداً بقرار سعيّد**

وطني دونما تردّد، فيكفي الأسماء التي أوردها في أعلى القائمة لتدخل الجماهير في سجال لا ينتهي: الطيب راشد، البشير العكرمي، خالد عباس وآخرون؛ أسماءٌ ضجّت بذكرها الساحتان الإعلامية والسياسية على مدى أكثر من ثلاث سنوات، بعدما أخفقت في دحض تهم تتعلّق بالفساد والارتشاء والتستّر على الإرهاب، فتحوّلت إلى مهاجمة بعضها البعض، لتخرج ملفّات أخرى كانت مدفونة تحت أرضية وحدة المصلحة. ولم يكن لهذه الملفّات أن ترى النور لولا خلاف القضاة في ما بينهم. أمّا «تفقدية القضاة» (مراقبة القضاة) وهي الإدارة التابعة لوزارة العدل ومهمّتها التحقيق في شبهات الفساد لدى القضاة، فقد أمسكت بخيط الخلاف وقامت بتحقيقاتها، لتكتب تقريراً مؤلفاً من عشرات الصفحات، فاتسعت قائمة القضاة المتورّطين لتبلغ 27. وعلى رغم ما قدّمته «التفقدية» من دلائل وحجج كافية لعزل هؤلاء، إلّا أنهم واصلوا، في إطار الابتزاز بالملفّات، مهامّهم من دون أن توجَّه إليهم أيّ عقوبة. من هنا، ولج سعيد، الناقم أصلاً على القضاة لعدّة أسباب: أوّلها التلكؤ في الفصل في القضايا المتعلّقة بالمخالفات الانتخابية، فكل الأحزاب التي أكدت محكمة المحاسبات في تقريرها أنها تلقّت مالاً أجنبياً، أو خرقت الصمت الانتخابي أو اشترت الأصوات، لم تحاسَب ودخلت البرلمان من دون أن تخسر مقعداً. وثانيها، ضلوع بعض القضاة في ما يعتبرها سعيّد حرباً ضدّه.

قوة الرئيس وفرادته، تكمن فعلاً في أنه ليس بالعشوائية والفوضوية التي يظنّها خصومه؛ وربّما من هنا، يتفوّق عليهم إلى حدّ الآن. فسعيّد الذي سخر منه معارضوه واعتبروا سقوطه وشيكاً نتيجة شعبويته وفوضويته، يستغلّ كل ثغرات المنظومة السابقة. فارتكز على الديموقراطية الشكلية التي أرستها طبقة ما بعد ثورة عام 2011 ليحلّ البرلمان ويعود عن خيار النظام البرلماني، وحظي بمساندة شعبية هائلة لهذه الحركة. واستغلّ حروب الأحزاب التي خاضتها لعقد ضدّ بعضها البعض ليلغيها جميعاً، واستغلّ قطيعة الطبقة السياسية مع الشعب إثر كل انتخابات ليدخل من هناك ويدّعي إعادة السلطة إلى الناخبين ويحظى بالدعم. ولا تزال المعارضة تقوم بجهد جبّار لتفرض نفسها رقماً في المعادلة.

وبالتوازي مع ارتدادات الزلزال القضائي، انطلقت أولى جلسات الحوار الوطني في شكل أقرب منه إلى المسرحية، فأغلبية الحاضرين في الحوار لا أهليّة لهم ولا كفاءة، لكنهم اصطفّوا إلى جانب سعيّد فاعتبرهم من «الصادقين». وبدا الحوار فاتراً وفاقداً لأيّ عنوان أو مضمون أو مشروعية حقيقية: أربعة أحزاب مناصرة للرئيس وبضع شخصيات اعتبارية وممثّلون عن «الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان»، التي أكدت أنها تشارك في محاولة إصلاح من الداخل، ومنظمتا «المرأة» و«الأعراف». أما أساس الحوار الوطني في البلاد، وهو «الاتحاد العام التونسي للشغل»، فقد رفض الحضور، مطالباً بفتح باب الحوار أمام أطراف أكثر. ولم ينتج من الجلسة الأولى أيّ نقاشات تُذكر، حتى إن رئيسها طلب من المشاركين تقديم رؤاهم في شكل ورقة مكتوبة لا تتجاوز الصفحتين، ما يؤكد أن كل محاولات نفخ الروح في هذا الحوار لا طائل منها، طالما لم يتسلّم دفّته الاتحاد وبطرح الملفّات الحقيقية، وطالما لم تكن الجلسات مساحة للنزال السياسي تنتهي بتغليب مصلحة البلاد.

الاحتلال يواصل جريمته: حملة لاستعادة جثامين الشهداء

نحن ذوي الشهداء المحتجَزة جثامينهم في ثلاجات الاحتلال وفي مقابر الأرقام، إذ نوجّه تحية إجلال وإكبار لأبناء شعبنا المناضل في كل مكان، والذي يرتقي أبناؤه شهداء من أجل حريّته وتقرير مصيره، هؤلاء الشهداء الذين يواصل الاحتلال إعدامهم واحتجاز جثامينهم في خطوة قديمة - إلى 104 شهداء منذ تشرين الأوّل 2015، و253 شهيداً في مقابر الأرقام منذ عشرات السنين، وحيث إن هذا الإجراء يسبّب وجعاً لا ينتهي لعائلات الشهداء ويُعتبر إهانة ومسّاً بكرامة الشعب والشهداء، وحيث إنه يخالف كل الأعراف الدولية والشرائع السماوية ويُعتبر انتهاكاً لأبسط الحقوق الإنسانية، وإننا إذ نعلن اليوم وعلى الملأ عن إطلاق الحملة الشعبية لاستعادة جثامين الشهداء المحتجَزة في ثلاجات الاحتلال ومقابر الأرقام، فإن الحملة الشعبية، وفي بيانها الأوّل، تعلن ما يلي:

1. اعتبار قضية الشهداء المحتجَزة جثامينهم في الثلاجات ومقابر الأرقام قديماً وحديثاً، قضيّة وطنية من الدرجة الأولى تتصدّر الاهتمام الشعبي والوطني، إلى أن يتمّ الإفراج عن جميع الجثامين المحتجَزة دون استثناء.

2. تدعو الحملة إلى إطلاق الفعاليات الشعبية للمطالبة بالإفراج الفوري عن جميع الجثامين المحتجَزة لتشمل كلّ المدن والمناطق بمشاركة واسعة من عائلات الشهداء كافة.

3. تدعو الحملة، الإعلام الفلسطيني والأجنبي إلى تخصيص المساحات الإعلامية الكافية للحديث عن أبعاد ومخاطر هذا الإجراء واستضافة الخبراء والمختصّين وذوي الشأن، والعمل على خلْق رأي عام محلّي ودولي حول هذه القضيّة.

> **تدعو الحملة إلى إطلاق الفعاليات الشعبية للمطالبة بالإفراج الفوري عن جميع الجثامين المحتجَزة**

(أ ف ب)

4. تدعو الحملة وستعمل على توحيد الجهود القانونية والشعبية في مواجهة هذه السياسة من خلال تشكيل فريق قانوني وطني متخصّص لمتابعة هذه القضية محلّياً ودولياً، والتخلّص من حالة الشرذمة وعدم التنسيق بين المؤسسات في متابعة القضيّة قانونياً وإعلامياً.

5. تدعو الحملة وستعمل على فضْح سياسة الاحتلال أمام الرأي العام الدولي، من خلال الدعوة إلى تفعيل مؤسساتنا وممثلياتنا في الخارج وفي المحافل الدولية. وندعو في الأساس إلى إعداد الملفّ الكامل والوافي لتدويل قضيّتنا وتقديم شكوى للجنائية الدولية، على اعتبار أن الاحتجاز يشكّل جريمة حرب ويتنافى مع مبادئ القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف وكل الأعراف الدولية.

6. تدعو الحملة وستعمل على حثّ المستوى السياسي لأن يقوم بدوره محلّياً ودولياً في هذه القضيّة ووضعها في صدارة اهتمامه ومنْحها صفة العجالة التي لا تحتمل التأجيل والتراخي وتحتاج إلى جهد يومي ومتواصل.

7. تدعو الحملة إلى العمل بكلّ الوسائل السياسية والقانونية والدولية المتاحة من أجل الكشف عن مصير أبنائنا الذين لا تتوفّر أيّ معلومات عن مصيرهم وما زالوا في عداد المفقودين، ومعرفة مكان احتجازهم وتمكين العائلات من ممارسة حقّها في معاينة جثامين

تحقيق

11 نجماً وأكثر تخلّوا عن لبنان لأجل أحلامهم

مع وصول الدولي الفرنسي ليو دوبوا المولود من أبٍ لبناني، إلى بيروت، نعود إلى استذكار لاعبين من أصولٍ لبنانية كان بإمكانهم تمثيل «رجال الارز» لكنهم لم يفعلوا. تشكيلةٌ كاملة من النجوم الذين تألقوا في الملاعب العالمية بقمصان منتخباتٍ من الصف الاول تترك حسرةً عند اللبنانيين الذين لكان منتخبهم وصل إلى كاس العالم مراتٍ عدة مع هذه الاسماء الرنانة

شربل كريّم

كثرٌ هم اللبنانيون في بلاد الانتشار، ومنهم نسي حتى أصوله اللبنانية كون الهجرة الكبيرة حصلت في فتراتٍ عدة، منها خلال حُكم السلطنة العثمانية للبنان، ومنها في العهد الحديث للجمهورية اللبنانية خلال الحرب الأهلية التي دفعت عدداً كبيراً من المواطنين إلى ترك وطن الأرز.

كل هجرة من هذا النوع أفرزت لاحقاً أسماء لامعة في مجالات مختلفة في السياسة والثقافة والعلوم وطبعاً في الرياضة. وهذه المسألة ستظلّ مجدداً بلا شك في المستقبل القريب مع توالي دفعات الهجرة أخيراً بسبب الأزمة الاقتصادية الصعبة التي تمرّ بها البلاد وحمل الكثيرين لأولادهم باتجاه الخارج لإبعادهم عن شبح الجوع والفقر والعذاب.

من أب لبناني أو مَن أم لبنانية، لا فرق بالنسبة إلى أولئك الذين مثّلوا منتخباتٍ كبيرة، فهم اختاروا بلاد النشأة على حساب منتخب لم يتمكن يوماً من اختراق ساحة الكبار، وبقي أبرز حضورٍ له في أهم بلدان الكرة هو احتراف رضا عنتر ويوسف محمد في الدوري الألماني.

مونديالَيون كُثر

هذان النجمان حملا شارة قيادة لبنان، لكن آخرين كان بإمكانهم أن يحصلوا على هذا الشرف أيضاً لو سنحت الظروف، وعلى رأسهم حارس المرمى الكولومبي فريد موندراغون علي، المولود في كالي من أبٍ كولومبي وأمٍ لبنانية، وقد لُقّب بـ«التركي»، وهو اللقب الذي يمنح لأي شخصٍ قادم من الشرق في كولومبيا.

وإذا ما رسمنا تشكيلة من 11 لاعباً ذوي الأصول اللبنانية دافعوا عن ألوان منتخبات عالمية، نضع أمام موندراغون، الظهير الأيسر ميغيل ليّون الذي تعود أصوله إلى بيت مالّت في عكار، وهو مثّل منتخب المكسيك في مونديالي 2014 و2018، ليحصد شهرة كبيرة هنا كلبناني مكسيكي توازي تلك التي كسبها هناك المليادير كارلوس سليم والممثلة سلمى حايك.

على الجهة اليمنى سيكون ليو دوبوا موجوداً. قد يستغرب البعض هذا الأمر، وخصوصاً أن قائد فريق ليون يحمل اسماً فرنسياً بحتاً. القصة تبدو غريبة بعض الشيء، إذ إن دوبوا مولود من أب تمّ تبنّيه من قبل عائلة فرنسية وهو طفل رضيع، وقد علم بأصوله بعدما كبر في كنفها، لينقل حبّ بلاده الأصلية إلى نجله الذي يمثّل منتخب فرنسا، والذي بادر بعد انفجار مرفأ بيروت إلى إطلاق صندوق تبرعات لإعادة إعمار العاصمة.

> بسبب أصول والده اللبناني أطلق لاعب منتخب فرنسا دوبوا صندوقاً للتبرعات عقب انفجار المرفأ

أما في قلب الدفاع فهناك اسم ليس بالغريب عن الكرة اللبنانية، وهو بيار عيسى الذي لعب في الدوري اللبناني بين عامَي 2002 و2004 محرزاً اللقب المحلي مع فريق أولمبيك بيروت. عيسى ولد في جنوب أفريقيا وحجز لنفسه مكاناً أساسياً في تشكيلة منتخبها الذي خاض معه كأس العالم عام 1998. وإلى جانبه يمكن تسمية خوليو سيزار منصور الذي لعب مع منتخب الباراغواي في مونديال 2006 وفي كوبا أميركا 2007، وأحرز أيضاً ميدالية فضية مع بلاد المولد في الألعاب الأولمبية الصيفية عام 2004.

يونس لبناني اصيل

في الوسط الدفاعي يبرز اسم كلاوديو حسين الذي لُقّب بـ«إل توركو» أي التركي أيضاً في الأرجنتين حيث برز بقميص فيليز سارسفيلد وريفر بلايت ونيولز أولد بويز، وفي إيطاليا بقميصَي بارما ونابولي. أما أبرز محطاته الدولية فكانت مع المنتخب الأرجنتيني ولو أنه خرج خائباً منها بعد إقصاء «بلاد الفضة» من الدور الأول لمونديال 2002.

أمام حسين، هناك نجمٌ يزور لبنان غالباً، وهو أمين يونس الذي يلعب حالياً مع الاتفاق السعودي بعد صولات وجولات بين ألمانيا وهولندا. يونس كان هدفاً للبنان منذ بروز اسمه مع بوروسيا مونشنغلادباخ، لكنه اختار اللعب لمنتخب ألمانيا فساهم في قيادته إلى الفوز بلقب كأس القارات عام 2017. لاعبٌ آخر في الوسط مثّل منتخباً أجنبياً، وهو عباس سعد المولود في بعلبك قبل أن يهاجر مع أهله إلى أوستراليا البعيدة، ليدافع عن ألوان منتخبها في 4 مباريات دولية بين عامَي 1992 و1998.

ماريو (زخور) زاغالو

لبناني - أوسترالي آخر ذاع صيته قبل أعوام قليلة، وهو الجناح الأيمن أندرو نبُوت الذي أطلّ بقميص سارسفيلد وريفر بلايت ونيولز أولد بويز، وفي إيطاليا بقميصَي بارما ونابولي. أما أبرز محطاته الدولية فكانت مع المنتخب الأرجنتيني ولو أنه خرج خائباً منها بعد إقصاء «بلاد الفضة» من الدور الأول لمونديال 2002.

أما أشهر نجم ذي أصولٍ لبنانية فهو الجناح الأيسر الأسطوري ماريو زاغالو، الذي حقّق إنجازاً استثنائياً لم يخطُه سوى «القيصر» الألماني فرانتس بكنباور والفرنسي ديديه ديشان بفوزه بلقب كأس العالم لاعباً (1958 و1962) ومدرباً (1970)، إضافةً إلى فوزه بالكأس الذهبية كمدرب مساعد لكارلوس البرتو باريرا عام 1994. وتقول المصادر البرازيلية بأن اسم العائلة الأصلي لزاغالو هو زخور، وقد هاجر أجداده من زحلة إلى «بلاد السامبا» منذ زمن بعيد.

وزاغالو ليس اللبناني الأصل الوحيد الذي فاز بكأس العالم بقميص «السيليساو»، فهناك أيضاً كلاودو ابراهيم المعروف ببرانكو الذي كان أحد نجوم المونديال الأميركي (1994). ويبقى مركز المهاجم للاعبٍ لبناني - مكسيكي هو ميغيل صيّاح الذي كان أحد نجوم الدوري في البلاد التي وُلد فيها لمدة 15 سنة (2000-2015)، وقد لعب لمنتخبها من دون أن يُشارك في المونديال حيث اضطر إلى الغياب عن التشكيلة التي سافرت لخوض كأس العالم 2010 بسبب الإصابة.

علماً أن اسماً آخر من بلاد «الأزتيك» كان قريباً من تمثيل لبنان وهو خيرونيمو أميوني الفائز مع منتخب المكسيك الأولمبي بالميدالية الذهبية في دورة الألعاب الأميركية في عام 2011، وهو حضر بالفعل إلى بيروت قبل 4 أعوام تقريباً لإتمام عملية نقل تمثيله الدولي من المكسيك إلى لبنان من دون أن تتمّ بنجاح.

وتكثر الأسماء الأخرى التي فات لبنان الاستفادة من مواهبها، أمثال الجناح الأيمن شربل توما الذي لعب مع السويد، والأخوين طارق الريش (ظهير أيمن) وأحمد الريش (جناح أيمن)، والهداف الأرجنتيني أنطونيو محمد الذي أصبح مدرباً معروفاً في أميركا اللاتينية حيث يشرف حالياً على تدريب أتلتيكو مينيرو البرازيلي.

حدث

كأس العالم تزور لبنان أربع ساعات

حطّت كأس العالم لمدة أربع ساعات في مطار بيروت في المحطة الخامسة للكأس، ضمن جولتها التي تشمل 51 دولة وإقليماً من تنظيم شركة «كوكا كولا». زيارة الكأس كانت بحضور لاعب منتخب البرازيل السابق جوليانو بيليتي الذي سبق أن أحرز كأس العالم، حيث كان في انتظارها على أرض المطار وزير الشباب والرياضة جورج كلاس ورئيس الاتحاد اللبناني لكرة القدم هاشم حيدر والأمين العام جهاد الشحف إلى جانب قائد منتخب لبنان الحالي حسن معتوق والقادة السابقين يوسف محمد، جمال طه وعباس عطوي.

أقيم الحفل في قاعة كبار الشخصيات في مركز الطيران المدني العام، حيث أدارته لاعبة منتخب لبنان آية جمال الدين، وتضمن كلمة للنجم بيليتي والرئيس حيدر إلى جانب تقديم تذكار له عبارة عن مجسّم صغير للكأس.

ورأى حيدر أن كرة القدم «تحظى في لبنان بشعبية كبيرة، لذا فإن استضافة جولة كأس العالم 202 برعاية «كوكا كولا» تُعد فرصةً ومصدر إلهام للاعبين الحاليين، وخاصة الشباب، الذين يشاركون في هذه الفعّالية. وتشكل بطولة كأس العالم لكرة القدم مناسبة مميزة تجمع الشعوب من مختلف الأعمار والثقافات، وتمثل فرصةً لتعزيز العلاقات بينها. ونهدف في الاتحاد اللبناني لكرة القدم إلى أن نكون في طليعة الجهات التي تجسّد هذه الرؤية والقيم الأساسية».

حامت زيارة الكأس للبنان اربع ساعات قبل ان يتوجه الوفد إلى اوزبكستان (طلال سلمان)

بدوره، قال بيليتي: «يسرّني أن أزور لبنان ضمن جولة كأس العالم الأصلية التي تثير الحماس في قلوب ملايين المشجّعين. وأدرك أن الجولة ستلاقي نجاحاً كبيراً ومشاركةً واسعة من الجماهير في جميع أنحاء المنطقة في ظل ما لاحظته من شغف لديها بكرة القدم».

(الأخبار)

وفيات

تقبل التعازي بوفاة المرحومة
الحاجة
وصال قبيسي نحلة
زوجة المرحوم الحاج محمود ذيب نحلة يومي الاربعاء والخميس 8 و9 حزيران 2022 في جمعية التخصص والتوجيه العلمي – الرملة البيضاء قرب امن الدولة من الساعة الثالثة حتى السادسة مساء.
ابناؤها: المهندس علي نحلة (المدير التنفيذي في مصرف لبنان)، حسان نحلة، بسّام نحلة، وهيثم نحلة
الأسفون آل نحلة وقبيسي وعموم بلدتي الطيبه وزبدين

مبوب

نشتري جميع أنواع الذهب، الفضة مسيف، نحاس، سبح قديمة، عملات ورقية قديمة والساعات القديمة.
٧٦٧٠٧٥٣٨

كرة الصالات

تعادل لبنان مع البحرين في فوتسال غرب آسيا

تعادل منتخب لبنان لكرة الصالات في مستهلّ مشواره ضمن بطولة اتحاد غرب آسيا الرابعة المقامة في الكويت حتى الثالث عشر من الشهر الحالي، مع المنتخب البحريني 1-1 ضمن منافسات المجموعة الثانية التي تضم أيضاً المنتخبين الإماراتي والعماني. سجّل للبنان حسن زيتون، وللبحرين فلاح يوسف من ركلة جزاء.

وقال المدرب أبو شعيا بعد النهاية: «إن المباراة كانت جميلة ومفيدة جداً وحصلت فيها أحداث، يمكن البناء عليها للمستقبل والعمل على تلافي الأخطاء التي وقع فيها فريقه والتعلّم منها، وخصوصاً كيفية التعامل مع الظروف الضاغطة أمام فريق يتفوّق بدنياً، وهو ما لمسه اللاعبون الذين نقلّ خبرتهم عن غيرهم جدياً ليتمكنوا من التفرقة بين اللعب دولياً وبين ما يواجهونه في البطولة المحلية».

وأبدى أبو شعيا ارتياحه، لأن بعض اللاعبين الواعدين الذين يُعوّل عليهم في عملية البناء والإحلال والتجديد كانوا على قدر المسؤولية. وأشار إلى أن تشكيلته الحالية تحتاج إلى الكثير من الاحتكاك، وهناك عناصر أثبتوا وجودهم على نحو لافت، ومع مزيد من المباريات سيعطي الفريق صورة أفضل، علماً بأنه راضٍ نسبياً عن الأداء.

مع أن المنتخب اللبناني كان يجب أن يخرج فائزاً. وتابع: «سنراجع كل أخطاء هذه المباراة وسنسعى للتخفيف منها قدر المستطاع في المباراة المقبلة». وختم، بأنه بعد هذه المباراة في دورة الألعاب الأميركية في عام 2011، وهو حضر بالفعل إلى بيروت قبل 4 أعوام تقريباً لإتمام عملية نقل تمثيله الدولي من المكسيك إلى لبنان من دون أن تتمّ بنجاح.

وتكثر الأسماء الأخرى التي فات لبنان الاستفادة من مواهبها، أمثال الجناح الأيمن شربل توما الذي لعب مع السويد، والأخوين طارق الريش (ظهير أيمن) وأحمد الريش (جناح أيمن)، والهداف الأرجنتيني أنطونيو محمد الذي أصبح مدرباً معروفاً في أميركا اللاتينية حيث يشرف حالياً على تدريب أتلتيكو مينيرو البرازيلي.

استراحة

كلمات متقاطعة 4043

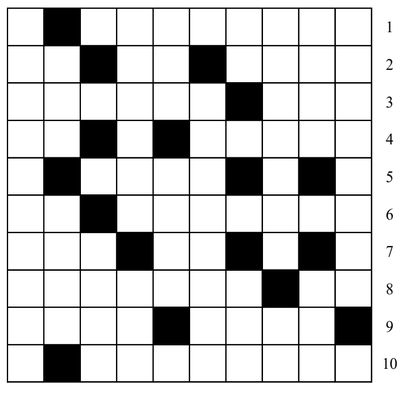

أفقيا
1- ملكة مصرية قديمة – 2- سقطة الفرس – أنت بالأجنبية – أصل – 3- رغب وأراد – السائل العطريّ – 4- يشارط – ضمير متصل – 5- بيتك – 6- بحيرة لبنانية – هاج الدم – 7- بذر الأرض – تُقال على الهاتف – 8- حرف جر – ارخبيل هندي في خليج البنغال – 9- الرجل عند زواجه – بيت الأسد – 10- مدينة ليبية

عمودياً
1- أديب وسياسي لبناني راحل دعا الى إستقلال لبنان سميّت ثكنة عسكرية للجيش اللبناني بإسمه – 2- أغنية لعبد الحليم حافظ – الجزء السفلي من الحذاء – 3- دولة أوروبية – إله مصري – 4- متشابهان – عكسها غرف الديك – 5- نسبة الى مواطن من بلد آسيوي – 6- مدينة فرنسية – إنحلّ – 7- تُقال في لعبة الطاولة – رجوع عن غيبوبة – 8- من لوازم الخياطة – 9- تشترع القوانين – يلعب بالأجنبية – 10- قائد نازي راحل

حلول الشبكة السابقة

أفقيا
1- الظواهري 2- حوريب - زيبب 3- مزيّن - صحو 4- دافيدوف - رك 5- بن - كانساس 6- هوّن - تن 7- الإتفاق - مر 8- يوم - رن - يلي 9- وسوف - شاكوش - 10- بيليه - زحلة

عمودياً
1- أحمد بن أيوب 2- لوزان - لوسي 3- ظريف - هاملو 4- وينيكوت - في 5- اب - دانفر 6- جون - انش 7- رز - فستق - أزّ 8- يبص - ان - يكح 9- يحرس - ملول - 10- تبوك- قريشة

sudoku 4043

				6		5		
6		9					3	8
5	7			1	3			9
	2				5	6	7	
8		3		4			9	
	5		2					4
			1			8		2
	8		9	3				
	6	7				9		3

شروط اللعبة
هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4042

8	9	3	4	2	7	6	5	1
6	7	4	5	3	1	2	8	9
5	2	1	9	8	6	3	7	4
2	1	6	8	9	4	5	3	7
7	3	5	6	1	2	4	9	8
4	8	9	3	7	5	1	2	6
3	4	7	2	6	8	9	1	5
9	6	8	1	5	3	7	4	2
1	5	2	7	4	9	8	6	3

مشاهير 4043

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

رسام ايطالي تأثرت به مدرسة البندقية (1400- 1470). من مؤسسي النهضة في عصره

5+4+7+1+2+10 = جزيرة كويتية ■ 3+6+8+9+10 = التلال بالأجنبية ■ 9+1+11 = أحرف متشابهة

حل الشبكة الماضية: **يوسف السباعي**

إعداد
نعوم مسعود

سينما

«الأم والعاهرة»: جان أوستاش مصوّراً ورثة أيار 68

شفيق طبارة

إذا نظرنا إلى المواقع التي اختارها جان أوستاش (1938 – 1981) لتصوير فيلمه «الأم والعاهرة» (1973)، نجد مكاناً واحداً يساعدنا على قراءة نقوش الفيلم المحفورة في عقول شخصيّاته حول أيار (مايو) 1968. المكان هو أحد المقاهي الرئيسية حيث يجري معظم الأحداث والأحاديث. إنه مقهى «لي دو ماغو» حيث يقضي الكسندر (جان بيار ليود) وقت فراغه. وهناك يلتقي بفيرونيكا (فرانسواز لوبران)، التي سيبدأ معها علاقة. «لي دو ماغو» يقع في منطقة وجدت فيه الثقافة الفرعية الوجودية التي ازدهرت في الأربعينيات على الضفة اليسرى لباريس، بالقرب من شارع سان جيرمان وشارع بونابرت.

عندما اختار أوستاش، بعد ثلاثين

بعد 47 عاماً على صدور الشريط، خضع أخيراً لعملية إعادة ترميم

عاماً، وضع شخصياته في المنطقة نفسها، فإنه يؤرخ لتغيير، تحول في مناخ ثقافي، لأن شخصياته بعد ثلاثين عاماً، لا علاقة لها بأولئك البوهيميين الذين يحبون موسيقى الجاز والروايات السوداء، والملتزمين بالحرية والأرض الخصبة بالشعارات الثورية والأحداث التي كانت تجري في البلاد وقتها. الكسندر، في لحظة، يصطف في المعسكر القديم ويعبّر من مرارته تجاه جيلبرت (إيزابيل وينغارتن)، عندما ترفض في بداية الفيلم العودة إليه، وهي توضح موقفها: «لقد عدت للعيش من دون أن يضطهدك الكرب. تعتقد أنك تتعافى عندما تعتاد في الواقع على الوسطية. بعد الأزمة، عليك أن تنسى كل شيء بسرعة، حذف كل شيء مثل فرنسا بعد الاحتلال، بعد مايو 68. أنت تُعيد تشكيل نفسك وتتعافى مثل فرنسا بعد مايو 68 يا حبيبي، هل تتذكر؟». «الأم والعاهرة» هو التحفة المبهرة التي تم صنعها حول شقق المثل التي وعدت بها ثورة عام 1968. وأيضاً هناك شيء آخر مركزي بالقدر نفسه وهو سينما بمثابة أنثروبولوجيا ثقافية. لذلك يعتبر «الأم والعاهرة» دراسة أنثروبولوجية للمجتمع الباريسي بعد عام 1968. قراءة خط سير فردي ولوحة لعصر كامل، لقطة مقربة لثلاثة أفراد، ومتوسطة على مجتمعهم الصغير، وعامة على المجتمع الفرنسي في السبعينيات. قصة «الأم والعاهرة» هي قصة الكسندر، الشاب الذي يشعر، من دون أن يفعل شيئاً، أنه يتمتع بحياة كاملة. لا يعمل، لا يدرس، لا يصلي، لا يدّعي أنه فنان. تمرّ أيامه بسلام بين ملاءات شقة ماري (برناديت لافونت) وطاولات «لي دو ماغو» حيث التقى فيرونيكا. هدفه الوحيد هو عدم الإرتباط بأي شيء وانتقاد غياب المثل العليا لمايو 68، وميل معاصريه إلى المهن الحرة التي يمكنهم من خلالها أن يؤمّنوا سبل العيش. لكن الحقيقة أنه يبحث عن نساء برجوازيات، أو على الأقل لديهن منزل، لأنه لا يعمل، بل يعيش بفضل أموال ماري. الثلاثة هم رمز الحب الذي تغنى له أديث بياف، ويكفي وجود مرتبة واحدة للثلاثة للعيش. مع ذلك، إنهم يشكلون مثلث الحب الذي يسعى كل منهم للهروب إليه من الوحدة. كل شيء يبدأ كلعبة بريئة، كلهم يلعبون للتلاعب بالآخر، والجميع يخسر. يقدم لنا أوستاش شخصياته على أنهم ورثة ثورة مايو 68، وربما أبطال، ناجون من حركة سبل العيش. لكن الحقيقة أنه يبحث عن أشكال جديدة، «مع التحرير، تدمير وبناء وحيرة، «مع التحرير، تدمير وبناء وحيرة، «مع التحرير، هناك نوع من المساواة، الخادمات، العمال، النساء البرجوازيات... كلهم متشابهون، وفي النهاية لا نجد أي شيء» يأسف صديق الكسندر. فشخصيات أوستاش نازحة تقع وسط اللامكان، وبالنسبة إليه، تحولت الأعمال الثورية إلى عبارات غير مجدية، وظلّ الجميع يخسر. المناهض للبرجوازية هو تلك المرتبة على أرضية شقة ماري التي يقرأ منها الكسندر صفحات «لوموند» ويشاهد الأخبار.

من الفيلم

راضية تماماً. السيناريو عبارة عن تدمير وبناء وحيرة، «مع التحرير، هناك نوع من المساواة، الخادمات، العمال، النساء البرجوازيات... كلهم متشابهون، وفي النهاية لا نجد أي شيء» يأسف صديق الكسندر. فشخصيات أوستاش نازحة تقع وسط اللامكان، وبالنسبة إليه، تحولت الأعمال الثورية إلى عبارات غير مجدية، وظلّ الجميع يخسر. المناهض للبرجوازية هو تلك المرتبة على أرضية شقة ماري التي يقرأ منها الكسندر صفحات «لوموند» ويشاهد الأخبار.

«الأم والعاهرة» هو تلك الأفلام الطويلة القليلة (3 ساعات وأربعون دقيقة)، التي تخلق مسافة بين الصورة والكلمة. تجبر المشاهد على النظر بسذاجة إلى تلك المرآة الرائعة التي تسمّى الشاشة الكبيرة. كل شيء يحدث بطبيعية عظيمة، متحرّرة من القوالب التي تسعى الصناعة السينمائية لتجهيز نفسها بها. عنوان كبير في تاريخ السينما الفرنسية، لعبة مواجهات وخلافات حول شخصيات متناقضة. تاريخ أثبت أوستاش نفسه فيه، على الرغم من موته المبكر وقلّة أعماله، فكان صغيراً جداً للانتماء إلى الموجة الفرنسية الجديدة، وكبيراً ليكون ابناً لها، فصاغ طريقه الخاص بحرية التنسيقات والاقتباسات والموضوعات وفترات ذلك الزمن. مسار أكثر انحداراً من جدران مكاتب «دفاتر السينما»، فبنى سينما على أنقاض هذه الحركة التي قلبت السرد السينمائي الكلاسيكي رأساً على عقب. أفلام أوستاش تؤكد المساحات الوسطية، ما ضاع في مخلّفات جيل سابق، من حلم سيء يسمى الواقع، من جزء من ماض لا يمكن الوصول إليه، من «أشخاص رائعين يتحدثون مثل كتاب أو قاموس» كما يقول الكسندر. فهو خاسر، مكانه في المجتمع على الهامش، لكنه هامش لا يتوقف عن التمتع بنفس المجتمع الذي يرفضه. كل شيء في الكسندر ليس إلا خيالاً يتحدث من خلال كلمات وإيماءات، لا علاقة لها بالواقع، هو اللحظات التي يضيع فيها شيء ما. في المشهد الطويل مع فيرونيكا، يعلن الكسندر وهو على وشك البكاء خوفاً من «عدم رؤية أي شيء» من «عدم الشعور بالحياة» لأنه لم يعد هناك أي احتمال للخيال أو الأقنعة أو التمثيل.

أوستاش لم يصور فيلماً عن العلاقات والحب بين شباب في السبعينيات، هو متعاطف مع استسلام شخصياته. هو صانع أفلام واقعي، ليس لأنه ينوي توثيق الواقع الممل، لكنه مهتم بتأكيده وفي تجدّده المستمر. يجب مشاهدة الوقت يمرّ ويخضع لتدفّق الأحداث، يصور الأشياء ويسمح لها بالرحيل. لا يقوم أوستاش بتصوير الأشياء نفسها فقط، بل يصور طريقة النظر إليها. «الأم والعاهرة» أطروحة حول عادات جيل ما بعد 68، المتحرّر من الأيديولوجيا ومداولاتها البطولية، هو عودة إلى الحياة اليومية، إلى فوضى المشاعر. والوقت والمكان هنا ليسا الماضي، لذلك اليوم بعد 47 عاماً على صدور الفيلم، أعيد ترميمه، لأنه الذاكرة التي تهيّئ الزمن وتشبك أليافه وتؤمّن انتقاله.

Horror

مشهد من فيلم «أكس» (2022 ـ إخراج تاي ويست)

عودة قوية لأفلام الرعب

X: الجسد ساحةً للعنف والصراع الأيديولوجي

أحمد الخطيب

في الفترة الأخيرة، حدثت طفرة هائلة في نوعية أفلام الرُعب من حيث الشكل والمضمون. يكمُن التغيير في إمكانية التعاطي مع الثيمات القديمة ذاتها؛ لكن بشكل أكثر نضوجاً وجمالاً، بحيث تظل الأنواع المُتفرّعة من الرُعب Sub-Genres تحتفظ بموتيفاتها الأساسية. بيد أن توظيف تلك الموتيفات في السياق السردي، أصبح أكثر ذكاءً على مستوى الحبكة، ليُشارك في خلق مُنتج إبداعي يحمل في طيّاته دوافع منطقية، ليجمع مع الوقت شكلاً مُخلصاً للنوعية (لأنّ الشكل في أفلام الرُعب هو ما يُحدد النوعية) وحبكة جيدة تقوّي الحدث الرئيسي. تلك التفاصيل هي التي تصنع النقلة التي نتحدث عنها. فالأفلام القديمة التي شكلت النوعية، ونُعتبر اليوم من كلاسيكيات الرُعب عندما كان في أوجه، مثل Texas Chainsaw و The thing وغيرهما، هي التي حدّدت الروافد التي خرجت منها تفريعات مثل رُعب الجسد وآليات التقطيع. بيد أن نوعية أفلام الرعب في عصرها الذهبي، لم تتعرّض بشكل عام للحبكة بمنهجية جديّة، بل كشيء عارض غير ضروري، بحيث يُهيئ الفيلم شخوصاً ليتم التخلّص منهم لاحقاً. أي أن الأفلام في ذلك الوقت، كانت تتمركز حول الجسدي والمادي فقط، عكس فيلم «أكس» (2022 ـ إخراج تاي ويست) الذي نتحدث عنه اليوم.

يتارجح «X» بين صناعتين في عصرهما الذهبي؛ يتّخذ من صناعة الأفلام الإباحية مدخلاً وإشارةً لصناعةٍ أخرى كانت في أوجها، أي صناعة أفلام الرُعب التي تحولت في ذلك الوقت إلى Cult لها مُريدوها ومُعجبوها. المُشترك بين الصناعتين حينها، أنها إنتاجات مُستقلة بدائية الصُنع ذات ميزانية ضئيلة. لذا، فاختيار مُخرج الفيلم ومؤلّفه تاي ويست لتلك الحقبة الزمنية، خصوصاً عام 1979، لم يكن محض مصادفة. فحقبة السبعينيات والثمانينيات هي حقبة انفتاح وتآكل للبنى الوعظيّة والدينية التي كانت تحكم ما قبل الحداثة والحروب العالمية، أي أنها تحمل بين طيّاتها إشكاليات متنوعة، إشكالية الانفصال عن السُلطة الدينية والاتجاه إلى الوجودية، وهذا يُمكن رصده خلال العصر الذهبي للأفلام الإباحية الذي انطلق منذ نهاية الستينيات حتى منتصف الثمانينيات، وإشكالية البحث عن الذات والهوية، وهو ما يُمكن رصده من خلال الشخصية الرئيسية في «أكس» ماكسين (الممثلة ميا غوث) التي تنظُر إلى نفسها كرمز جسدي للجنس لا أكثر ولا أقل. لكنها، من جهة أخرى، تُريد أن تُحقق ذاتها كُلّياً داخل مُجتمع مُفكك، وتسعى بكُل الطرُق إلى التحوّل من فتاة مغمورة إلى نجمة شهيرة. هذه الصدامية والتناقض هما ما يطبعان الهوية المابعد حداثية.

> **شهدت حقبتا السبعينيات والثمانينيات انفتاحاً وتآكلاً للبنى الوعظيّة والدينية**

على الجانب الآخر، فالتاريخ له أثر مهم في سرديّة الفيلم، لأنه كما ذكرنا، شهدت تلك الحقبة تحديداً، إدراج العُنف في أنواع سينمائية مُستقلة عن الرعب، فشكّل العنف مدلولاً فنياً يعكس الحالة الاجتماعية والسياسية. أشهر تلك الأفلام كان A Clockwork Orange لستانلي كوبريك، إلى جانب موجة أفلام أشرطة الفيديو التي شاعت في المملكة المُتحدة تحت اسم Video nasty films التي تم منعها أو على الأقل تمريرها تحت مقص الرقيب قبل طرحها للعامة. كُل هذه الحركات والتوجّهات تتقاطع مع ذكر التاريخ التي تدور فيه أحداث فيلم «أكس». ورُبما هذا ما أسّس لحبكة درامية حقيقية، وأجواء، ذات طبيعة مفهومة، ليُعيدنا إلى حقبة زمنية دموية على المستوى السينمائي. لكن في مُقابل سطوة العُنف وتفشي الأفلام الإباحية وأفلام الرُعب، ومع انسحاب البساط من تحت مؤسسات السُلطة الدينية، يزداد التعصب الديني بشكل يُناقض تلك النزعة للانفتاح ويحاول دحضها. يطرُح المُخرج جهاز التلفزيون ليُشير إلى عائلة مُحافظة وفي الوقت عينه يخلُق شيئاً أشبه بنبوءة تستمد قوّتها من اللاهوت والفهم الديني للنص المُقدس. نبوءة بهلاك «الخطّائين» و«الفاحشين»، فيربُط بين العائلة صاحبة النُزُل، ومجموعة الشباب المتلهّفين للحياة والمال والشُهرة، والقائمين على صُنع فيلم إباحي يتعارض كُلياً مع صوت المُبشّر والواعظ في المنزل المجاور. هذا التضارب الأخلاقي هو نوع من الحدس بالمُستقبل، التذكير بما سيحدُث، فنرى جُثثاً مُقطّعة وأشلاء في المشهد الافتتاحي، وفي الخلفية يدور التلفزيون بصوت المُبشر متوعّداً للآثمين. على هذا النحو، يتجاوز «X» نوعيته كفيلم تقطيع Slasher ويوغل في سرديّته نحو طبقة دينية تحمل النقيض، وتحفّز على فعل التطهير. يدور الفيلم حول مجموعة من الأشخاص الذين يستأجرون منزلاً ريفياً في منطقة نائية في تكساس من أجل تصوير فيلم إباحي برفقة شابين متأثّرين بالسينما الطليعية، يحلُمان بتحقيق فيلم إباحي بمعايير سينمائية عالية. من الوهلة الأولى، تحظى الشخصية الرئيسية ماكسين باهتمام مُضاعف من قِبل مُنتج الفيلم واين (الممثل مارتن هندرسون) الذي يأخذها ببيرل (الممثلة ميا غوث نفسها هي التي تمثّل دور الشابة والعجوز) زوجان في أرذل العُمر، يتّسمان بميول هجومية وخطاب مُحافظ وتقليدي ومظهر مُخيف، لكنهم يستأجرون المنزل على أي حال، ويشرعون مباشرة في تصوير الفيلم.

يُصعّد تاي ويست الدراما ويدفع الحبكة عبر ثُنائية أنثوية: العجوز الهرمة والشابة اللعوب الفتيّة، حديثة العهد بالدُنيا. ومن خلال ذلك التصعيد، يُحرك حُمّى التوجس في الجو العام. فالأمر لا يقتصر على اختلاف الأجيال الذي أشرنا إليه سابقاً، وتناقض منهجيّات التعاطي مع الحياة بين شخصيّة مُحافظة وتقليدية شهدت أهوال الحرب وتجرّعت مرارتها، وشخصيّة أخرى لا زالت تمور بالحياة وتنتفض بالوجود والشباب. بل تتجاوز ذلك لتطال ما يُسمّى رُعب الجسد الذي لا يتوقف ـ في هذا الفيلم ـ عند مشاهد التقطيع والبتر الوحشية والتشوهات. ليجتاز النزعة البيولوجية المادية الصرفة، وينطلق من الجسد كرمز للخيبة والضياع. يتغلغل نفوذه في التغيّرات التي تحصل للجسد، ليخضع للتماثل والتباين بين طرفي صراع مجازيين. فالرؤية المعاصرة للخوف، لا تتقيد بمحدودية الموت كنهاية حتمية، لكنها تنتقل إلى الجسد كوعاء، أي أن الخوف الحداثي اتسع ليشمل الشيخوخة وبطُرقها كدلالة على العجز والإخفاق عن تحقيق الرغبات. المُقارنة هُنا جسدية، بيد أنها تحمل أكثر من المادي، صحيح أنها تنحدر إلى جانب جنساني يُفتّش عن الرغبة، لكنها تطوّر طبقة سردية لها أساس تاريخي واجتماعي، تشحذ شعوراً بالكراهية والحسد من الطبقة المُحافظة تجاه الطبقة المُنفتحة التي، بالنسبة إليها، تحظى بكُل شيء: الشباب والطاقة والمُتعة في ذروتها الأكثر جنوناً كمادة للإفلام الإباحية، رغم أن هذا الجيل لم ينفلت من ويلات الحرب بشكل كامل. في الوقت نفسه، ترى الصبيّة ماكسين في العجوز بيرل نفسها بعد سنوات عجاف، ترفُض بداخلها هذا العجز والقطيعة عن حياة الأضواء والمدينة والانتزواء في مزرعة ريفية. إنما من السهل التوفيق بين رؤيتها لذاتها كأداة جنسية ونهايتها كعجوز «شمطاء»، لأن الجسد في تغيّر دائم. وهو يظهر في الفيلم في النهاية كصراع بين جيلين: جيل وطاقة الحياة، وجيل ما زال يملك من الشباب ليُناطح الحياة ويكسر شوكتها. إلى جانب ذلك، يرصُد الفيلم علاقة وطيدة بين النشأة الدينية المُحافظة، والنزعة الجنسية الجامحة كرمز للتمرّد على الكبح الديني المُقدّس للرغبة في أشد أشكاله هياجاً وتحدياً، خصوصاً مع معرفة أن ماكسين الفتاة الجامحة هي ابنة المُبشّر والكاهن الذي يصدح صوته في التلفزيون، مُذكّراً ومتوعداً لا «آثمين». قدّم الفيلم الكثير من الإشارات إلى أفلام رُعب كلاسيكية مهمة كتحية لأصحابها، مثل The Texas Chainsaw Massacre و The Shining وPsycho وغيرها.

أفلامنا

رين متري: بلد الهويّات القاتلة

مشاهد من «لي قبور في هذه الأرض» (2014) المتوافر مجاناً على «أفلامنا»

«لي قبور في هذه الأرض» (2014 ـ وثائقي) ذاكرة امرأة تبحث في الماضي عن أضواء زمن مختلف وضائع. امرأة تُطارد ذكرى معينة في معركة ضدّ الزمن. وهذا الزمن هو كائن مرئي، لوحة كبيرة. رمت به رين متري المسارات والقصص في جميع الاتجاهات، والانعكاسات، والجسور المتعددة التي تربط

صورة ثابتة تكشف الجمود وتراكمات الزمن

المواضيع والأماكن والعصور. «لي قبور في هذه الأرض» لغز واضح. ومع أننا نراه كل يوم، فهو يضعنا في وضع غير مستقر. هذه الأحجية المرئية والمسموعة واضحة مثل «رياح» جوريس إيفانس، حيث الذكريات التي تحدّث عنها كريس ماركر ووصفها بأنها تختلف عن اللحظات العادية، إذ تقبع في الذاكرة فقط تلك الندوب التي تتركها.

أظهرت رين متري ندوبها، أرادت التكلّم عنها بعدما باعت أرضها في قرية مسيحية إلى رجل مسلم. هذه العملية التجارية البسيطة، أجّجت جدلاً طائفياً وأطلقت حرباً مناطقية حول هوية الأرض. لم تخَف متري ممّا حدث، بل فتح ذلك عينيها على الصراعات الطائفية الكامنة، وعلى الرهاب الديموغرافي الطائفي الذي تغذّيه قصص من زمن الحرب. أرادت متري الغوص في تفاصيل هذا الرهاب، فكانت واضحة منذ بداية الفيلم. أخبرتنا قصتها بدون مواربة ولا رموز. من خلال قصتها وقصة أشخاص آخرين قابلتهم، وصور ومشاهد من أرشيف لبنان، وقراءات من كتب التاريخ، سمح «لي قبور في هذه الأرض» ليس فقط بفهم الواقع أو مشكلاته وأزماته وتناقضاته، بل حثّنا على محاولة تغييره.

«لي قبور في هذه الأرض» حكاية هوية وطنية، بلد مزّقته الهويات المذهبية، تخشى مجتمعاته التقسيم الديموغرافي. على الرغم من أنّ وثائقي متري عن الأرض، ومن يعيش عليها، إلا أنه عكس التأثير الذي يطال مَن هم تحتها، أي الأموات الذين عبّرت عنهم متري في عنوان شريطها. هم شخصيات موجودة في الفيلم، وموتهم أثّر علينا وعلى الأرض الذي نتقاسمها ونَدّعي أنّها حق لنا دون الآخر المختلف في الهوية الدينية والمذهبية. تنتقل متري ذهاباً وإياباً، رثاءً وعاطفةً، بين الماضي والحاضر، تثبّت مع مرور الدقائق ارتباطها بهذا المكان على الرغم ممّا تنتج هذه الأرض من آلام. في «لي قبور في هذه الأرض»، الوقت التاريخي مجزّأ ومتحجر. صورته الثابتة تكشف جدلية الجمود وتراكمات الزمن الذي لا يزال يؤثر علينا حتى اليوم مع تراكم بقايا الماضي، والحاضر الذي لا يختلف أبداً عنه.

شفيق...

«لي قبور على هذه الأرض» حتى الأربعاء على «أفلامنا» ـ aflamuna.online

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 6 حزيران 2022 العدد 4646

صورة وخبر

شهد أمس الأحد اختتام أربعة أيام من الاحتفالات الباذخة في بريطانيا باليوبيل البلاتيني لجلوس الملكة إليزابيث على العرش قبل 70 عاماً. تخلّلت الاحتفال عروض فنية في شوارع وسط لندن، فيما توافد عشرات الألوف من المهنئين على قصر بكنغهام لحضور حفلة موسيقية بدأت بعرض ظهرت فيه الملكة البالغة 96 عاماً وهي تحتسي الشاي مع الدب بادينغتون. ورغم الهزّات والفضائح التي أصابت القصر وانتشرت في الإعلام، والعنصرية التي تحدّثت عنها ميغان ماركل، زوجة الأمير هاري، داخل الأسرة الملكية، إلا أنّ استطلاعات الرأي ما زالت تشير إلى أن غالبية مريحة من البريطانيين تعتقد بأن الملكية يجب أن تبقى.

المفكرة

لنْبحر في كنوز الإسلام الصوفي

■ ما هو دور المرشد الروحي في الإسلام الصوفي؟ سؤال يُجيب عنه أستاذ العلوم الإسلامية في «المعهد الوطني للغات والحضارات الشرقية» في باريس (Inalco) جان- جاك ثيبون، خلال ندوة يُقيمها في «المركز الفرنسي» في بيروت بعد غدٍ الأربعاء. يُشارك في الندوة فنانان من فرقة «تجلّي الصوفية» وهما طارق بشاشة (غناء وعود/ الصورة) وزكريا العمر (كلارينيت). سوف يبحث المجتمعون في دور المرشد الروحي كما جاء في «شطرنج العارفين» الذي يُعدّ أهم كتب التصوّف. تلي الندوة حفلة موسيقيّة من وحي الأجواء الصوفية مع طارق بشاشة وزكريا العمر.

«ندوة وحفلة موسيقية عن الإسلام الصوفي»: س: 18:00 عصر بعد غدٍ الأربعاء ـ المركز الفرنسي في بيروت (المتحف) ـ للاستعلام: 01/420200

ارقصوا واستمتعوا وتبرّعوا بالدم

■ ينقذ نقل الدم ومكوناته ملايين الأرواح كل عام من نزيف الولادة عند النساء، والأنيميا عند الأطفال، ومرضى اضطرابات الدم، ومصابي الحوادث، وغيرهم. لذا يحتفل العالم في شهر حزيران من كل عام باليوم العالمي للمتبرعين بالدم. في هذه المناسبة، تُقيم منظمة Donner sang compter مهرجاناً في 11 حزيران (يونيو) في «فوروم دو بيروت»، تشارك فيه فرق

موسيقية عدّة، بالإضافة إلى عرض «ستاند آب كوميدي» وأنشطات فنية عديدة. كما يخصّص المنظمون فقرات للأطفال. الجميع مدعو للمشاركة وربما للتبرع بالقليل من الدم!

«مهرجان التبرع بالدم»: س: 16:00 حتى 23:00 من يوم السبت 11 حزيران (يونيو) ـ «فوروم دو بيروت» ـ الدعوة عامة ومجانية ـ للاستعلام 03/501222

كيف نحافظ على أصول الدولة؟

■ في غمرة الحديث الجاري عن ديون لبنان المتراكمة والأزمة الاقتصادية الخانقة والخوف الكبير من بيع أصول الدولة وتسليمها إلى المصارف، تُقيم نقابة المهندسين (فرع المهندسين المعماريّين الاستشاريّين) بعد غدٍ الأربعاء محاضرة في مبنى النقابة في بيروت تحت عنوان «أراضي وأصول

الدولة ملك المجتمع... كيف نحافظ عليها؟». يتضمن برنامج المحاضرة كلمة افتتاحية لرئيسة الفرع الثاني في النقابة ديفينا أبو جودة، وكلمة لنقيب المهندسين عارف ياسين، ثم عرض استديو أشغال عامة للمعمارية عبير سقسوق. تلي العرض كلمة قانونية للمحامي نزار صاغية وعرض اقتصادي للمحلّل والصحافي محمد زبيب.

«محاضرة عن أراضي وأصول الدولة»: س: 18:00 عصر بعد غدٍ الأربعاء ـ «نقابة المهندسين» (مار الياس ـ بيروت) ـ للاستعلام: 01/850111 ـ سوف تُبث المحاضرة على صفحة النقابة على فايسبوك.

كوزيت شديد: نوستالجيا ليلى مراد

■ ليلى مراد (1918 ـ 1995) صاحبة الصوت الملائكي والقوي تميزت بين فناني جيلها بالرغم أنها عاشت في فترة زمنية خصبة جادت بالكثير من الأصوات والمواهب. أثرت «قيثارة الغناء» المكتبة الفنية بحوالى 1200 أغنية و27 فيلماً تعتبر أغنية «أنا قلبي دليلي» من ألحان عبقري الموسيقى محمد القصبجي، أشهر أغانيها الراسخة في وجدان الجمهور، بالإضافة إلى أغنيات أخرى خالدة مثل «ليه خلتني أحبك»، «يلا تعال قوام يلا»، و«الدنيا غنوة»، وغيرها الكثير.

تستعيد كوزيت شديد (الصورة) أغنيات ليلى مراد الشهيرة في حفلة بعنوان «قلبي دليلي» مساء العاشر من حزيران في «مترو المدينة». سوف تقدّم شديد مجموعة مختارة بعناية من أغنيات صاحبة «أبجد هوز». ترافق الفنانة فرقة موسيقية مؤلفة من: سام دبول (قانون)، ضياء حمزة (أكورديون)، خضر رجب (كمنجة)، بهاء ضو (بونجوز وطبلة) وفيصل عيتاني (بايس غيتار).

«كوزيت شديد تغني ليلى مراد»: س: 20:30 مساء 10 حزيران ـ مترو المدينة (الحمرا) – للاستعلام: 76/309363

على بالي

أسعد أبو خليل

جبران خليل جبران تعرّض لتشويه فظيع على يد الدولة والكنيسة ومؤسّسة جبران في بشرّي. الذي يقرأ نتاجه بالكامل ويقرأ عنه ما كُتبَ بالعربيّة والإنكليزيّة يُدرك حجم التشويه. جبران خليل جبران (بصرف النظر عن التقييم) كان غير ما تقرأ عنه على المواقع وفي إعلام لبنان. حوّلوه إلى قومي لبناني تقليدي. أكثر من ذلك: الرجل الذي جاهر بمعاداة الكنيسة تحوّل إلى داعية مسيحيّ على يد الطائفيّين. يروي ميخائيل نعيمة أنّ جبران رفض الاعتراف وهو على فراش الموت. كتاباته تنطق باسمه أكثر من مساعي الدولة إلى رسمه. لتعرف كيف كان صدى جبران في لبنان، عليك أن تقرأ ما كان يُكتب عنه في حياته، لا بعد مماته عندما صادرته الدولة والكنيسة. عودوا إلى مجلّة «المشرق» الناطقة باسم الاستشراق اليسوعي الطائفي. حملات عنيفة ضدّه ومن قبل أمثال فؤاد أفرام البستاني الذي كان أوّل رئيس للجامعة اللبنانيّة (من دون أن يكون حاصلاً على شهادة الدكتوراه في زمن لم يكن عمر فرّوخ يجد فيه عملاً في أي جامعة في لبنان بعد حصوله على دكتوراه في التاريخ من جامعة أرلنغن في ألمانيا — فقط لأنه مسلم واضطرّ إلى التعليم في ثانويّة وإن علّم في ما بعد في الجامعتين العربيّة واللبنانيّة). لم يكن لجبران فكر سياسي متناسق أو مترابط، هو لم يكن يعرف هواه السياسي بالضبط. حتى في الهوية السياسيّة: هو كان سوريّاً أكثر ما كان لبنانيّاً متزمّتاً. كان لبنان له ناحية من أنحاء سوريا. ومقالته في الأضراس المسوّسة في فم «الأمة السوريّة» كانت خير تعبير. و«الرابطة القلميّة» لم تكن تميّز بين اللبناني والسوري (قليلة أنّ لدينا في لبنان نائبة تغييريّة نجحت بالرغم من دعوتها العلنيّة إلى «إبادة» الشعب السوري؟). هناك أقوال تُنسب إلى جبران على المواقع وهي ليست له. جبران كان إصلاحياً أكثر منه ثوريّاً. كانت عنده نفحات ثوريّة لكنه كان يتصنّع لنفسه مع الأميركيّين تاريخاً نخبويّاً أرستقراطيّاً. كان جبران حائراً. ألم يقل مرّة لنعيمة: «أنا نبأ كاذب»؟ الفيديو الوحيد له يقرّبنا منه.

الأخبار al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد
الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963
/AlakhbarNews
/Alakhbarnews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 666314/ 01 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الإثنين 6 حزيران 2022 العدد 195
Lundi 6 Juin 2022 no195

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
محمد وهبة، ماهر سلامة
أزمة الكهرباء التي دُفنت قبل 25 عاماً

04
بشير المرّ
«لعبة القطع» تطيح بالأمن المعيشي

04
ماهر سلامة
هل لدى لبنان فرصة لبيع الغاز؟

06
علي عوّاد
صناعة الواقع بثلث الكلفة

08
ملاذ اليوسف
نموّ الاقتصاد الصيني شرطاً للبقاء

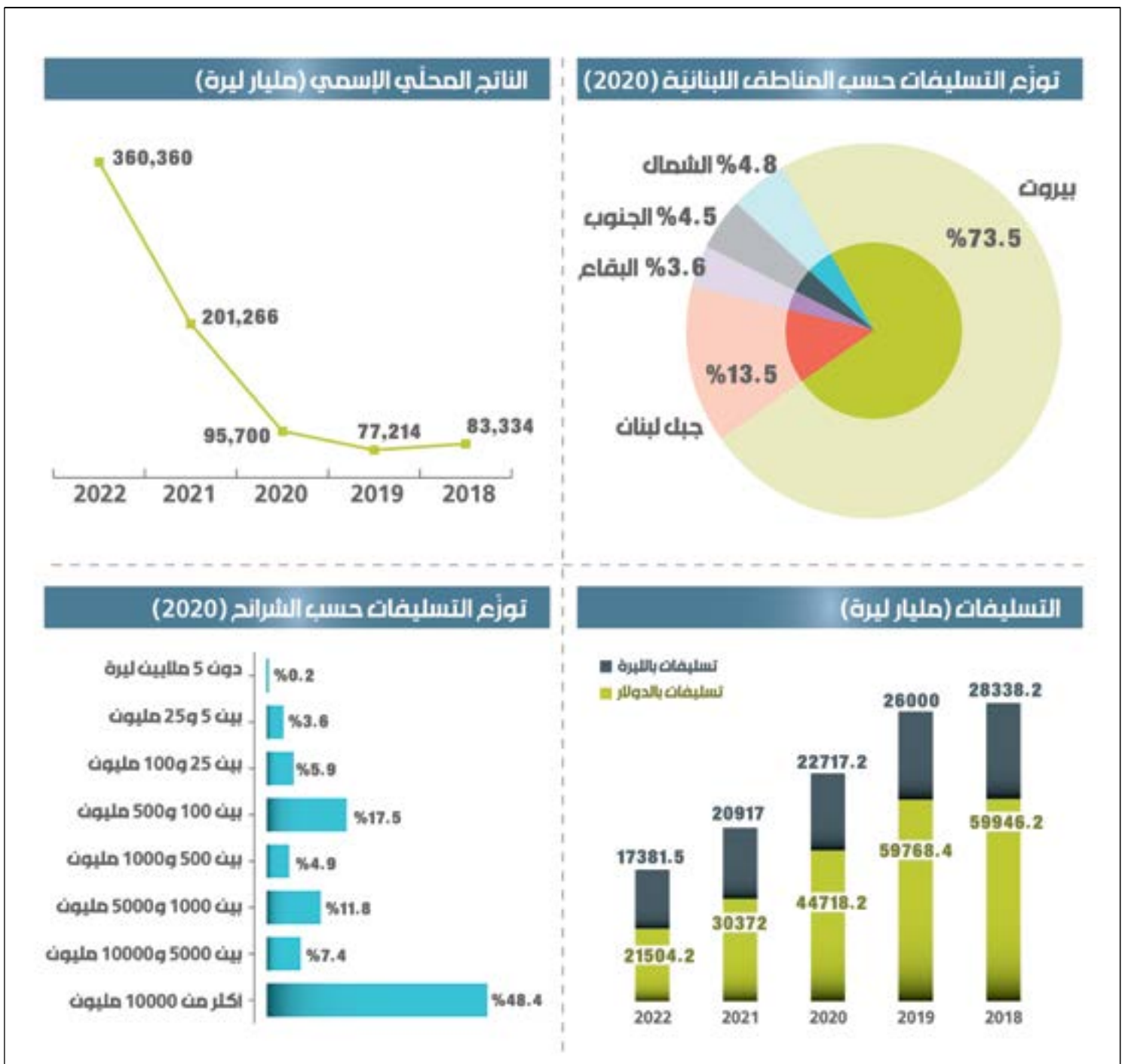

المصدر: مصرف لبنان، صندوق النقد، جمعية المصارف

مكاسب المصارف على حساب الأجور

في 19 نيسان 2022 صدر المرسوم 9129 القاضي بتعيين غلاء معيشة بقيمة مليون و325 ألف ليرة لكلّ أجر شهري ضمن شطر الـ4 ملايين ليرة. وقبلها، أي في 10 شباط 2022، أقرّ مجلس الوزراء، ثم صدر القرار بمرسوم، منح العاملين في القطاع العام مساعدة اجتماعية مؤقتة، هي بمثابة تصحيح احتيالي للأجور. أوحى صدور هذه المراسيم بأن الأجراء في لبنان حصلوا على تعويض عن تدهور قدراتهم الشرائية بفعل الأزمة ومفاعيلها الممتدة على نحو ثلاث سنوات. وهذا التعويض يُضاف إليه تعويضاً آخر من خلال قيام مصرف لبنان بإجبار المصارف على استيفاء قروض التجزئة (سكن، تعليم، سيارات...) على سعر صرف 1507,5 ليرات وسطياً. هذا المشهد مضلّل للغاية. فالمستفيدين من هذه الآليات لانتقال الثروة هم استثناء، وليسوا القاعدة، أما المصارف نفسها ومصرف لبنان فهم الذين استفادوا على ظهر ديون الأفراد والمؤسّسات.

في الواقع، إن الأجور أصيبت بأضرار فادحة لا تعوّضها مراسيم كهذه، ولا يمكن مقاربتها من خلال قنوات إعادة التوزيع التي خلقتها الأزمة وبموجبها انتقلت الثروة من يد إلى أخرى.

لنأخذ بضعة أمثلة؛ في أحد أسلاك الدولة العسكرية، ثمة أجير يتقاضى راتباً بقيمة 1,5 مليون ليرة بعد كل الحسومات المرتبطة به. وهو بالفعل كان قد استحصل على قرض سكاني مدعوم من أجل تمويل شراء مسكن له ولعائلته. والمسكن، كما راتبه، مرهونين للمصرف، أي أن المصرف يقتطع من راتبه قيمة السند الشهري فور تحويل راتبه من وزارة المال، ولا يبقى له من راتبه سوى النصف. نصف هذا المبلغ لا يكفي لتنقّلات الأجير إلى مكان عمله، وهو لا يكفي قطعاً لتسديد قيمة فواتير مولّد الكهرباء ولا حليب الأطفال لأولاده ولا أقساط التعليم... التضخّم فعل فعله بأجر هذا الشخص ليصبح مالكاً لمسكن (على افتراض أنه تمكن من تسديد كامل قيمة الأقساط) بقيمة سوقية أقلّ ممّا كان عليه بأكثر من 50%، لا بل إن قيمته قابلة للانخفاض أكثر.

في مثال ثانٍ: هناك موظف يعمل في مؤسسة خاصة وكان راتبه يعادل 3 ملايين ليرة في أيام العزّ حين كانت تساوي 2000 دولار. اليوم قرّرت هذه المؤسسة أن تمنحه زيادة غلاء المعيشة بقيمة مليون و325 ألف ليرة، وصاحب العمل كان قد منحه زيادة من خارج السجّلات الرسمية بقيمة مليونَي ليرة شهرياً. صار لديه راتب بقيمة 6 ملايين و325 ألف ليرة. كان لديه أقساط مصرفية للسيارة والمنزل وباتت تساوي اليوم نحو ثلثَي راتبه. وفيما كان لديه راتب يتيح له العيش ضمن الطبقة الوسطى ويوفّر لأولاده مزايا تعليم في مدارس مكلفة وطبابة مغطاة بالضمان الاجتماعي والتأمين الخاص، صار يملك أصولاً متهالكة القيمة وراتبه لا يكفيه لتغطية أعباء التعليم.

لا حاجة لتعداد الأمثلة، فالمسألة واضحة: الأجراء خسروا أكثر بكثير ممّا ربحوا (مع وجود استثناءات لبعض فئات العاملين والمقترضين). لكن من الذي حقق الربح الفعلي على هذه الجبهة: مصرف لبنان والمصارف التجارية. فلو أنّ النسبة الأكبر من ديون الأفراد والمؤسسات التي كانت في فترة ما قبل الأزمة توازي 108% من الناتج المحلي الإجمالي، تعثّرت وتوقف أصحابها عن السداد، لواجهت المصارف مشكلة إضافية في تكوين المؤونات، وخصوصاً أن 68% من القروض كانت بالدولار، وبالتالي كانت المؤونات التي يفترض على المصارف احتسابها في الميزانيات تحسباً لتعثّر الديون، يفترض أن تكون بالدولار. لكن رغم أن هذه الديون باتت نسبتها 11% من الناتج المحلي الإجمالي، أي أن عبئها على الاقتصاد تدنّى جداً، إلا أنه في المقابل أصبحت الأعباء على أجور العاملين هائلة، إذ تآكلت قيمتها بفعل تضخّم متراكم بنسبة 825% لغاية نيسان 2022. وهو تآكل متواصل بسبب التضخّم المرتقب من ارتفاع أقساط التعليم الذي بدأ يظهر بشكل باهظ، وسينعكس في مؤشّر الأسعار اعتباراً من أيلول المقبل لغاية آخر السنة المقبلة، وارتفاع كلفة الاتصالات، ومن تداعيات ارتفاع أسعار المحروقات سواء بسبب ارتفاع سعر الصرف أو بسبب ارتفاع الأسعار العالمية، على أسعار السلع والخدمات.

المصارف استفادت لأنها وافقت على تسديد الأقساط بسعر للصرف يخفّف من الأعباء المترتبة عليها، وتفاوضت مع الزبائن لتسديد الديون بأسعار صرف مختلفة، وحصلت على شيكات باعتها في السوق وحققت منها أرباحاً طائلة. فقد تقلّصت محفظة التسليفات بالدولار بقيمة 38500 مليار ليرة بين آذار 2018 وآذار 2022، أو ما نسبته 68%. أما محفظة القروض الإجمالية فقد تقلّصت من 88138 مليار ليرة إلى 38884 مليار ليرة. كانت قروض الدولار تمثّل 68% وباتت تمثّل 55%.

في المحصّلة، ما زالت المصارف قائمة وتمكّنت من تكوين مؤونات بالدولار في مواجهة الخسائر المتوقّعة من سندات اليوروبوندز، وفقاً للنسب التي فرضها مصرف لبنان، بينما خسارة الأجور مستمرّة ومتواصلة بفعل آليات التضخّم المعتمدة في خطّة رياض سلامة لتذويب الخسائر. المصارف لديها فرصة للبقاء وتحقيق الثروة، بينما العاملين بأجر لم يعد لديهم أمل في استعادة مكاسب دخلهم السابق قبل العديد من السنوات ولا سيما أن تصحيح الأجور الهزيل هذا هو الثاني منذ 1996 ولغاية اليوم. الخسارة اللاحقة بالأجور ستزداد بمرور الزمن ومفاعيل التضخّم، وفي المقابل ستزداد مكاسب المصارف وصولاً إلى الاستيلاء على مقدرات لبنان من ذهب وثروة نفطية في باطن البحر. ميزان القوة لم يتغيّر بعد.

تحقيق

تغذية لبنان بالكهرباء: الأزمة التي دُفنت قبل 25 عاماً

في عام 1997 ظهرت ملامح الأزمة التي يعيشها لبنان اليوم. في ذلك الوقت، قرّرت السلطة بكل مكوّناتها من قوى سياسية ومصارف ونُخب، أن تقترض بالدولار لتغذّي خزينة الدولة. ولم تكتفِ بذلك، بل قرّرت أيضاً وقف الاستثمار في التقنين في التغذية بالتيار الكهربائي بعد انقطاع لبضع سنوات تلت الحرب الأهلية، لأن الأولويات كانت للحفاظ على الدولارات داخل النظام المصرفي، ولم تكن مخصّصة لا للاستثمار في زيادة القدرة الإنتاجية للكهرباء، ولا لتسديد ثمن الوقود لهذه المعامل. لذا، لا تظهر أي فروقات جوهرية في طروحات الاستثمار في القدرة الإنتاجية بين اليوم والسنوات الـ25 الماضية. فلطالما كانت هناك مشاريع غير منفّذة، ودفع دائم في اتجاه الخصخصة، ووعود كاذبة لا يمكن تحقيقها. لكن الاتهامات التي تطلق اليوم على خلفية الدفاع عن حقّ المجتمع بالحصول على الكهرباء، هي الكذبة القصوى التي يمكن إطلاقها. إذ إن الأزمة عرّت الجميع وفضحت المستور منذ عام 1997: ليس لدينا دولارات لاستيراد وقود لزوم تشغيل المعامل. حالياً معامل الكهرباء في لبنان يمكنها أن تنتج 1800 ميغاواط. لكننا «تسوّلنا» فيول أويل من العراق لتشغيلها لمدّة لا تتجاوز ساعتين يومياً. فلماذا نريد معامل إنتاج جديدة حالياً؟

محمد وهبة، ماهر سلامة

تتنافس أقطاب السلطة على الفوز بلقب «صانع المعجزات». يقودون الجماهير عبر إيهامهم بأن كلّاً منهم قادر على زيادة ساعات التغذية بالتيار الكهربائي إلى الحدّ الأقصى، أي 24 ساعة طوال أيام الأسبوع السبعة، أو أن الآخرين يعرقلون هذا المشروع دائماً. وفي هذه المنافسة دائماً كانت النتيجة خسارة مدوّية للمجتمع. فمن دون الإقرار بالحقيقة التي تتضمن وقائع وأفضليات سياسية - اقتصادية، لا يمكن اعتبار أنّ كلام أي من الأطراف السياسية هو مشروع للفوز، ولا يمكن البناء على مشاريعهم لأنها ستبقى وعوداً زائفة. والإقرار يبدأ في أن المشكلة الأساسية التي تتعلق بزيادة ساعات التغذية بالتيار الكهربائي، تكمن في تسديد ثمن الوقود المستعمل في معامل الإنتاج. وحتى لو كانت القدرات الإنتاجية لمعامل الطلب الفعلي من الأسر والمؤسسات، إلا أنّ الاستثمار فيها، وإن بدا أمراً ملحّاً، أو صوّرته القوى المتنافسة باعتباره ضرورة سريعة، إلا أنه لا يختلف عن الوعود الزائفة بشيء. الواقع الحالي معبّر جداً: لدينا معامل إنتاج بقدرة فعلية تبلغ 1800 ميغاوات، لكننا لا ننتج أكثر من 300 ميغاوات. والإنتاج الحالي قائم لبضعة أشهر، إذ ينتهي عقد لبنان مع العراق خلال ثلاثة أشهر. بعدها قد تتوقف معامل مؤسسة كهرباء لبنان عن إنتاج الكهرباء نهائياً.

> **أزمة الكهرباء مرتبطة بامتناع مصرف لبنان عن تمويل عمليات استيراد الفيول أويل اللازمة لتشغيل المعامل**
>
> **إذا استطاع لبنان البدء باستخراج الغاز الموجود في بحره قد يكون هذا حلاً لمشكلة استيراد المحروقات اللازمة لقطاع الكهرباء**

انجلا بوليغان ـ المكسيك

لأزمة الكهرباء جذور راسخة في فترة الحرب الأهلية وما بعدها. فقد انهار القطاع أواخر عقد الثمانينيات وأوائل التسعينيات. إنما بعد الحرب الأهلية استثمرت الدولة في هذا القطاع. فمنذ عام 1994 استحدثت معامل إنتاج وفّرت التغذية الكهربائية لكل المناطق وإن لم يكتمل هذا الاستثمار من خلال شموله شبكة النقل ومحطات التوزيع، وهو ما يفسّر وجود فروقات في توزيع التيار بين المناطق، وهي فروقات اتسعت أكثر مع زيادة الطلب بسبب التركّز السكاني، ولا سيما كهرباء لبنان، بل يمكن إنفاق 20 مليار دولار من احتياطات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية على استيراد سلّة واسعة من السلع التي اعتقدت السلطة أن استيرادها يخدم بقاءها في السلطة ومشروعها للحكم. إذ كان يمكن الاكتفاء بالسلع الأساسية وبكميات محدودة، والامتناع عن تحويل نحو 8 مليارات دولارات للمصارف من أجل تسديد التزاماتها تجاه مودعين ائتمانيّين أي ائتمنوها على ودائعهم عبر مصرف أجنبي.

على أي حال، طغت عقدة تمويل استيراد الوقود لتشغيل المعامل على كل المشكلات. فعندما بدأت تتقلّص احتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية من دون وجود مصادر لتغذيتها باستمرار كما يتطلب أي مخطط احتيالي، أُجبر مصرف لبنان على الحدّ من استخدام احتياطاته من خلال التوقّف عن التدخّل في السوق للحفاظ على تثبيت سعر صرف العملة الوطنية، ثم توقّف عن دعم لائحة السلع التي كان تقرّر دعمها على أساس سعر الصرف الثابت مع بداية الأزمة، ثم توقّف عن توفير الدولارات لاستيراد احتياجات الدولة. هذه الخطوة الأخيرة كانت نتيجتها التوقّف عن شراء الفيول المطلوب لتشغيل معامل الكهرباء. في الواقع دخل قطاع الكهرباء في دوامة العتمة منذ ذلك الوقت.

يمتلك لبنان اليوم قدرة إنتاجية بحوالى 2000 ميغاواط، ولا يمكنه أن يشغّل أكثر من ربعها، لأنه لا يمتلك ثمن الفيول الكافي. المشكلة اليوم تتعلّق في تأمين الفيول، لأن «المصرف المركزي للدولة» لا يملك الدولارات لاستيراد الوقود.

عقم القدرة الإنتاجية

على صعيد معاناة هذا القطاع فإن أحد أبرز مشكلاته التي يُعاني منها منذ سنوات هي النقص في الإنتاج. بمعنى أن قدرته الإنتاجية لم تصل يوماً إلى تلبية حاجة البلد. في هذا الموضوع يقول الباحث إيريك فيردييل أن أزمة النقص في الإنتاج اتخذت مسارين بدءاً منذ عقد التسعينيات: المسار الأوّل كان بين عامَي 1991 و2006، وقد كان مساراً تصاعدياً شهد تحسناً كبيراً في إنتاج الكهرباء بلغ ذروته عام 2004. ففي تلك السنة بلغ الإنتاج ما يكفي لتأمين التغذية على مدى 22 ساعة كهرباء يومياً، وهو أفضل معدّل عرفه لبنان بعد الحرب الأهليّة اللبنانيّة. أما المسار الثاني فكان بعد عام 2006، وكان مساراً انحداريّاً. إذ إنّ حرب تموز في ذلك العام طالت البنى التحتية التي دمرها العدوان الإسرائيلي على لبنان، وهو تركز على البنى التحتية ومنها بنى هذا القطاع. وترافق ذلك مع توقّف الاستثمارات في زيادة القدرة الإنتاجيّة، هذا الأمر جعل مشكلة النقص في الإنتاج تتفاقم مع مرور الوقت. وما زاد من سوء الأزمة هو استقبال لبنان لحوالى مليوني نازح سوري قدموا إلى لبنان بسبب الأزمة السوريّة التي اندلعت عام 2011، حيث ارتفع عدد المقيمين في البلد بشكل حادّ في فترة وجيزة. بطبيعة الحال كانت النتيجة ازدياد الطلب على استهلاك الكهرباء، ما أدّى إلى ارتفاع العجز في الإنتاج. ففي عام 2018 بلغت القدرة الإنتاجيّة حوالى 1800 ميغاواط (مع احتساب الخسائر التقنيّة)، بينما بلغ الطلب على الكهرباء حوالى 3000 ميغاواط، أي أن العجز بلغ حوالى 40% بالنسبة إلى الطلب. ومع بداية الأزمة الاقتصاديّة في تشرين الأوّل من عام 2019 انخفضت القدرة الإنتاجيّة بشكل أكبر.

توزيع متفاوت

بعد مشكلة العجز في القدرة الإنتاجيّة، تأتي مشكلة التوزيع. هذه المشكلة متعلّقة بشبكة التوزيع التي لا تتحمّل نقل كامل الحاجة في ذلك الوقت لم تكن تُجاوز 20 دولاراً للبرميل، في حين أنها اليوم تخطت عتبة الـ110 دولارات للبرميل الواحد. كان هذا الأمر قبل الانهيار الذي شهدته الليرة اللبنانية في قيمتها. لا تتعدّى التعرفة اليوم 120 ليرة للكيلوواط ساعة، أي أنها بحسب سعر الصرف الموازي، لا تتعدّى السنت الواحد لكل كيلوواط ساعة، في حين أن الكلفة الفعلية للإنتاج تساوي حوالى 14 سنتاً لكل كيلوواط ساعة.

من ناحية أخرى، تتعرّض الشبكة للاعتداءات والسرقة في أماكن عدّة، حيث يتمّ الربط على الشبكة من دون معرفة المؤسسة بذلك، أي من دون تركيب أي عدادات يمكن من خلالها قياس الاستهلاك، وهو ما يُعتبر أحد مكامن الهدر. ومن ناحية أخرى نسبة الجباية عند شركة الكهرباء منخفضة نسبياً، ما يتسبّب بخسارات هائلة. بشكل عام، «الخطة الوطنية للنهوض المستدام بقطاع الكهرباء في لبنان»، التي أعدّتها وزارة الطاقة، تذكر أنّ إيرادات مؤسسة كهرباء لبنان عام 2021 تبلغ نحو 26 مليون دولار فقط (على أساس سعر صرف 20 ألف ليرة للدولار الواحد)، في الوقت الذي تبلغ فيه كلفة التشغيل الفعلية 860 مليون دولار. أي أن عوائد شركة كهرباء لبنان تغطي 3% فقط من تكاليف تشغيلها عن طريق إيراداتها.

الحلول المطروحة

الحلول المطروحة اليوم لا تستهدف معالجة المشكلة الأساسية، وهي عدم قدرة الدولة على استيراد احتياجاتها من الفيول والغاز. فكل ما هو مطروح، سواء في خطط الكهرباء المتجددة أو في طروحات رئيس الحكومة، يتعلّق بإنشاء المعامل وإعادة النظر بالتعرفة وتحسين الجباية وتطوير الشبكة. هذا جيد، فطرح الحلول التقنية مهم، لأن، كما هو مذكور سابقاً، المشكلات التقنية موجودة. فالقدرة الإنتاجيّة تحتاج إلى تطوير، كما هو حال شبكة التوزيع. كما أن الخسارة التي تتلقاها مؤسسة الكهرباء تظهر بوضوح أن التعرفة بحاجة إلى تعديل والجباية إلى تحسين. إلا أنّ المشكلة الجوهريّة تبقى في استيراد المحروقات، فلا حل مطروح لهذه المشكلة. هناك طرح واحد لحلها، هو استجرار الغاز المصري والاتفاق مع العراق. وهو طرح لا يسمح بإنتاج أكثر من 8 ساعات كهرباء في اليوم، أي أنه غير كافٍ لتغطية الحاجة، كما أن العوائق أمامه كثيرة، وأهمها العقوبات الأميركية.

بمعنى آخر، حتى لو تم «إصلاح» القطاع، وزيادة القدرة الإنتاجيّة، فهذا لا يعني أن شركة الكهرباء ستكون قادرة على تحقيق القدرة الإنتاجيّة كلّها، لأن مصرف لبنان اليوم لا يمتلك الاحتياطات الكافية لتغطية استيراد المحروقات اللازمة، ذلك بحسب زعمه. لذلك، من الطبيعي أن تكون البداية من إيجاد حل لمشكلة استيراد الفيول أو الغاز. سواء كان ذلك عبر اتفاقات ثنائيّة مع دول مستعدّة لتقديم المساعدة، مثل روسيا أو إيران أو العراق، أو عبر تأمين الأموال اللازمة لاستيراد المحروقات اللازمة.

ومع ذلك، الاتفاقات الثنائية ليست أكثر من حلّ مؤقت على المدى القصير أو المتوسط، أما على المدى الطويل فلا يمكن الاستمرار إلا عن طريق الخروج من الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة، وإعادة تكوين كتلة احتياطات لمصرف لبنان، وضمان استمراريتها عن طريق استمرار تدفقات العملات الأجنبية إلى البلد، بشكل صحّي (أي عبر زيادة التصدير على أنواعه)، أخيراً، من المؤكّد أنه إذا استطاع لبنان البدء باستخراج الغاز الموجود في بحره، سيكون هذا حجر أساس لحل أزماته الاقتصادية والمالية، ومن ضمنها أزمة استيراد المشتقات النفطية لتشغيل المعامل، فعندها لن يحتاج إلى استيراد الغاز لتشغيل معامل الكهرباء.

بالأرقام

2300
ميغاواط هي القدرة الإنتاجية لمعامل الكهرباء في لبنان نظرياً. إلا أن هذا الرقم ينخفض إلى 2000 ميغاواط فعلياً بسبب تقادم المعامل

3-2
ساعات يومياً هو مستوى التغذية الكهربائيّة الحاليّة في لبنان بسبب الشحّ في الفيول المطلوب لإنتاج المزيد

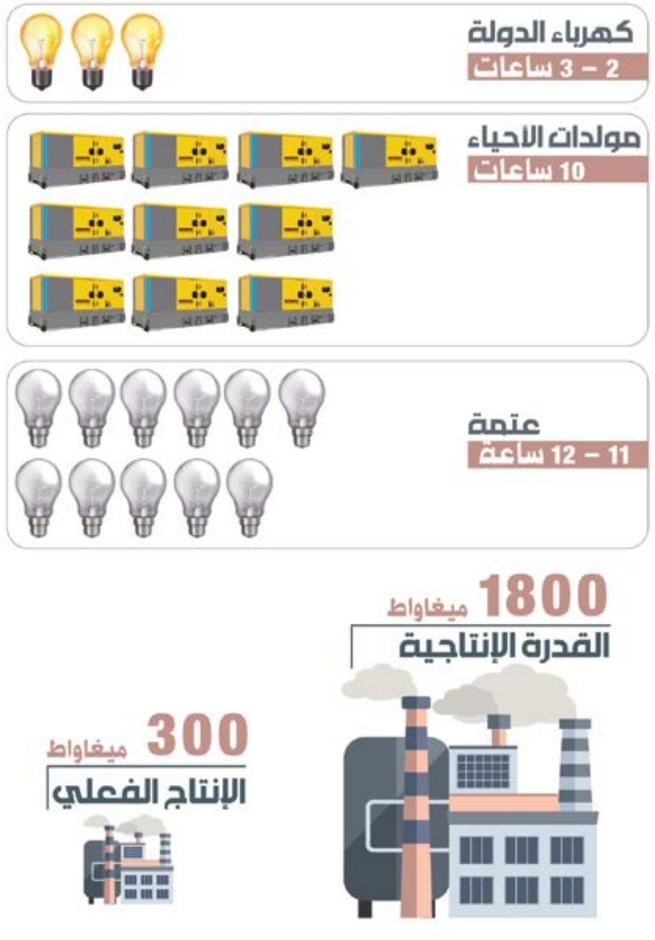

«لعبة القَطع» تُطيح بالأمن المعيشي والبناء الاجتماعي

بشير الصر *

في لعبة سياسية أضحت مكشوفة المعالم، تتبادل فيها المصارف والصيارفة الأدوار مع حاكم المصرف المركزي، بجري تأجيج سوق القَطع على وقع إشاعات ومنصات وهمية، ثم إخمادِه بتعاميم أو مجرّد تصريحات دونكيشوتية ترفع سعر الدولار لمرحلةٍ ثم تُهبطه بسِحر ساحر. في النتيجة تضيع الكرة في ملعب كبار التُجّار والمُتاجرين بـ«الأرواح الدين يمعنون في رفع أسعار السلع توازياً مع موجة صعود الدولار، من دون خفضها عند تراجعه. كُلّ ذلك يحصل على مرأى وضجيج أحزاب سياسية وكُتل نيابية و«قوى تغييرية» عن انتهاكات باتت بحُكم الجرائية، وهي انتهاكات بحقّ مواطن أقصيت عنه قصراً أمواله وهُدرت طاقاته ومدّخراته، وأضحى دَمية، فطيّةً أصابع خَفيّة، تدير من خَلف ستار أجهزة ومنظمات ووفود دولية، أجنّدت دمج وتوطين وتقسيم وتقاسُم مصالح في ثروة نفطية.

فما لم تنجح في تحقيقه «هندسة تَعدُّد أسعار القَطع» من هيركات على الودائع، لمحو قيمتها الدفترية كلياً من حسابات المصارف، نَجَحَت في إنجازه «هندسة التلاعب بأسعار الصرف» من هيركات على المداخيل، كوسيلة لإعادة رسملة المصارف من المُدّخَرات البَيْنيّة التي كانت خارج مَنالها، ومن دخل المواطنين ونشاطهم. ويأتي ذلك فيما يَتعذّر على هذه المصارف، حتى الساعة، إعادة بعض ما خَوّلته إلى الخارج قبل 2019 من أرباح وزّعتها على مساهميها من الودائع.

هناك مؤشرات مُقلقة، اظهرتها دراسة ميدانية قمت بها أخيراً، وهي تَعكِس تحوّلات هيكلية في النسيج الاجتماعي وتغيّرات في سلوك الأسر بفعل ما أحدثه تجميد وقضم الودائع والتلاعب بالعملة الوطنية من تجريد الأسر من رؤوس أموالها ومداخيلها على حدٍ سواء. فبحسب نتائج الدراسة، يتبيّن أن غالبية الأسر يُعيلها واحد أو اثنين من أفرادها، وأنّ نحو ثلثي الأسر تَتّكل على نوع عمل واحد، ونحو الربع يتّكل على نوعَي عمل، ونحو 10% من الأسر لا أحد يعمل لديها أو هو على التقاعد، فضلاً عن أن 5% منها تَتّكِل على عمل مُتقطّع لأحد أفرادها. ويتعاظم ما يقرب من نصف الأسر من القطاع العام، فيما تُشكل المهن الحرّة (7%) وأرباب العمل (4%) ماماً لشريحة متواضعة من الأسر في لبنان.

هكذا تُظهر العيّنة أن 75% من الأسر لديها مصدر واحد للدخل، ونحو 20% منها لديهم مصدرين، و5% منها لديها ثلاثة مصادر للدخل أو أكثر. وتأتي المعاشات والأجور في رأس قائمة مصادر الدخل التي ترتكز عليها الأسر، تليها عائدات المهن الحرة والمعاش التقاعدي، وعائدات المحاصيل الزراعية. وفي حين تَتَنَعَّم فقط 3% من الأسر بكامل دخلها بالدولار، تفتقد 63% من الأسر للدولار في دخلها بشكل نهائي، ولا تتعدى حصّة الدولار 10% من دخل ما يقرب من 15% من الأسر.

بهذه الحيثيات والوقائع واجهت الأسر اللبنانية الأزمة الراهنة، وقد فعَلت فِعلها في إحداث تغيّرات هيكلية في النسيج الاجتماعي في لبنان. ففي حين كانت تُشكّل شريحة الدخل الوسطي أكثر من نصف الأسر قبل عام 2019، أضحى تَعدادها يَقِلّ عن 10% من مجموع الأسر. وبعدما كانت تتكون شريحة الدخل المرتفع من نحو 13% من الأسر، أضحت شبه معدومة (1%). وبنتيجة هذه المتغيرات، ارتفعت حصّة شريحتَي الدخل المتدنّي والاكتفاء الذاتي من نحو الثلث إلى ما يقرب من ثلثَي الأسر، تليها عائدات المهن الحرة والمعاش التقاعدي، وعائدات

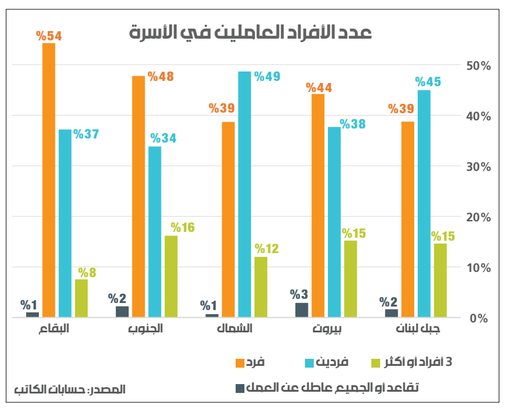

> لا تتعدى حصّة الدولار 10% من دخل ما يقرب من 15% من الأسر

الحاد في القيمة الفعلية للدخل الذي شهدته ثلاثة أرباع الأسر والناجم عن الارتفاع الدراماتيكي لسعر الصرف وهبوط قيمة الليرة اللبنانية، علماً بأن شريحة الأسر الثرية لم تلحظ أي تَدنٍ بدخلها الفعلي على الإطلاق. فأضحت شريحة الدخل الوسطي المصاب الأول، تليها شريحة الدخل المرتفع. والمتغيرات هذه في قيمة الدخل الفعلي للأسر فَرَضَت واقعاً جديداً بتدني القدرة الشرائية للأسر اللبنانية، انعكس على حجم وكيفية وأوجه إنفاقها. وقد تجلى ذلك بانخفاض حاد في إنفاق نحو 70% من الأسر، والمصاب الأول هي شريحة الدخل الوسطي، تليها شرائح الدخل الدنيا وخاصة ذوي الفقر المدقع، ونحو 80% من الأسر التي لا دخل لها بالدولار. في المقابل، 8% من الأسر سَجّلت تحسّناً في إنفاقها خلال الأزمة، و2% لا تأثير للأزمة على إنفاقها. وقد تنوّعت حدّة الإصابة بحسب أوجه الإنفاق. فالانخفاض الحادّ طال الإنفاق على الملبس والنشاطات الترفيهية لدى نحو 75% من الأسر، يليه التنقل والمواصلات (58% من الأسر). وقد أصيب كلّ من باقي بنود الإنفاق بانخفاض حاد لدى نحو 50% من الأسر، خاصةً التي لها علاقة بالتدفئة، والطبابة والأدوية، وكذلك المأكل والمشرب، والتعليم، والاتصالات. الأمر الذي انعكس تدهوراً في الوضع المعيشي لدى 73% من الأسر وإلى تآزّم لافت لدى 20% من الأسر في جميع المناطق اللبنانية، مع بعض التفاوت الملحوظ في ما بينها. في المقابل، لم تَلحَظ 3% من الأسر أي تأثر لأوضاعها المعيشية. كما أن 4% من الأسر سَجّلت تَحَسُّناً بسيطاً في وضعها المعيشي.

وقد وَضَعَت نحو 75% من الأسر هبوط القيمة الشرائية لليرة اللبنانية وما رافقه من ارتفاع في أسعار السلع المستوردة (تُشكّل هذه السلع ما يزيد عن 85% من سلة الاستهلاك السلعي في لبنان) في رأس قائمة دواعي التدهور الحادّ والكلّي في قدرتها الشرائية، يليهما مباشرةً ارتفاع أسعار البنزين والمحروقات، وأسعار السلع المحلية، وانخفاض القيمة الفعلية للأجور والمداخيل، وارتفاع كلفة الطبابة والأدوية، بالإضافة إلى ارتفاع كلفة التعليم والقيود المصرفية على السحوبات. في المقابل، نحو 10% من الأسر لم تَرَ في هذه العوامل تأثيراً على الإطلاق أو ترى فيها تأثيراً ضعيفاً على قدرتها الشرائية.

أما عن ارتفاع الأسعار، فترى غالبية ساحقة من الأسر أنه ناجم بشكل كبير أو كلي عن ارتفاع سعر الصرف، واحتكار السلع، وعن رفع الدعم عن السلع الأساسية، وترقّب ارتفاع الدولار الجمركي وكذلك عن التهافت على السلع. وفي محاولةٍ لاستيعاب صدمة ارتفاع الأسعار، عمدت الأسر إلى تغيير سلوكها الاستهلاكي بالتخلّي عن شؤون معيشية وحياتية والحفاظ قدر الإمكان على الأساسيات ضمن سُلّم أولويات. فحاول بعضها عدم اتخاذ خيارات دراماتيكياً بنسبة 125% من 2% قبل عام 2019 إلى 27% من الأسر اللبنانية، لتُشكِل بذلك شرائح الدخل المتدني والاكتفاء والفقر المدقع 90% من الأسر اللبنانية، في حين لا تتخطى شرائح الدخل الوسطي والمرتفع والثراء مُجتمِعةً عتبة الـ10% من مجموع الأسر.

وقد جاء ذلك نتيجة الانخفاض بوقف نهائي وكلي لنشاطات أو عادات استهلاكية، إلا أن البعض الآخر قام باعتماد خطوات جذرية أو تغيير حاد في تصرفاته الاستهلاكية، لجهة وقف كلّي لاستعمال الكماليات أو النشاطات الترفيهية، والتخلّي الكلّي عن السلع المعهودة الاستعمال أو عن الماركات، وبخفض كلّي للكميات من الضروريات، والتحوّل كلياً من السلع الأجنبية إلى السلع المحلية، أو خَفض النوعية والجودة، أو إلى التصنيع المنزلي.

إلى جانب هذه التغيرات في التصرفات الاستهلاكية، حاولت الأسر الاعتماد على مقوّمات سَمَحَت لها بالصمود في وجه أعتى أزمة مرّت بها البلاد، إذ حَطّت أوزارها على رأس مال الأسر ومداخيلها على حدٍ سواء. فشكّلَت السحوبات من الادّخارات على قلتها، إلى جانب الاستدانة وبعض تصحيح الأجور، أهم عناصر مواجهة الأزمة وتداعياتها، إلى جانب تعاضد المقرّبين والتحويلات الخارجية، إذ إن نحو ثلاثة أرباع الأسر وأكثر، لم تَطلها أيّ مساعدات ولا بأي شكل من الأشكال. فالمساعدات على أنواعها (جمعيات، دولة، أحزاب، طائفة، أرباب عمل) لم تَطل بشكل أساسي سوى نحو 5% من الأسر.

وقد أضحى الاعتماد المُفرط والدائم على قدرة التَحَمُّل لدى الأسر اللبنانية في مواجهة الأوضاع العصيبة، سواء بقدرة التأقلم واستيعاب الصدمات التي تَحَلّت بها أم بما كانت تَختَزِنُهُ من مُقومات اجتماعية ومادية بحُكم المُجازفة، نتيجة المتغيرات الهيكلية في شرائح الدخل، خاصةً مع نضوب شريحتَي الدخل المُتَوسط والمُرتفع وثبات حال الفقر والعَوَز لدى فئات اجتماعية كبيرة كانت تُشكِل شبكة أمان مجتمعي في المراحل الصعبة.

* خبير اقتصادي

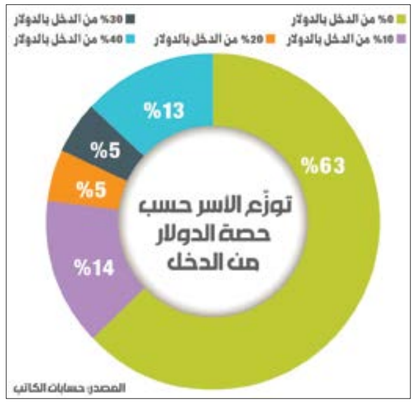

هل لدى لبنان فرصة لبيع الغاز؟

ماهر سلامة

للبنان يد عليا في ما يخصّ تصدير الغاز نسبةً إلى باقي دول المنطقة. فهو ليس مربوطاً بأي مشروع يتعلّق بـ«منتدى غاز شرق المتوسط» المتألف من الكيان الإسرائيلي ومصر وقبرص وبعض الدول الأخرى، ولديه فرصة للمشاركة في خلق منتدى للغاز مختلف، إذ لديه أوراق قوّة تخوّله التفاوض على بيع الغاز العربي إلى

> إكمال وصل خط الغاز العربي بتركيا قد لا يحتاج إلى وقت طويل وكلفته لا تتجاوز 171 مليون دولار

تركيا، ومنها إلى أوروبا. لكنّ الأمر يتطلب اتفاقاً مع سوريا لتمرير الغاز عبرها، ومع تركيا أيضاً. نظرياً، يمكن تصدير الغاز بسهولة في مقابل خيارات محدودة عبر «منتدى غاز شرق المتوسط».

12 سنة من عمر الخط

خط الغاز العربي هو أنبوب لنقل الغاز يمتدّ من مصر مروراً بالأردن وسوريا وصولاً إلى لبنان. المرحلة الأولى من المشروع كانت عبارة عن أنبوب يمتدّ بين منطقة عريش في سيناء إلى العقبة في الأردن. واكتملت هذه الوصلة في عام 2003. لاحقاً انطلقت المرحلة الثانية لتربط بين العقبة والرحاب التي تبعد 30 كيلومتراً عن الحدود السورية الأردنية، وهي الأخرى اكتملت في عام 2005. أما المرحلة الثالثة فقد ربطت بين الرحاب ومنطقة جابر على الحدود السورية الأردنية من الجهة السورية، ثم وصل الربط إلى حمص واكتمل في عام 2008.

فكرة هذا الخط بدأت بعدما بلغت مصر من القدرة الإنتاجية ما يتيح لها تغطية استهلاكها من الغاز في عام 1999، وذلك بعد أربع سنوات من بداية استخراج الغاز. عندها قرّرت مصر البحث عن أسواق خارجية، فوُلدت فكرة خط الغاز العربي للتصدير إلى الأردن وسوريا ولبنان. لكن بعد سلسلة تفجيرات تعرّض لها هذا الخط، أوقف عن العمل في عام 2012، كما أنه بعد عام 2011 لم تكن مصر قادرة على تغطية استهلاكها الداخلي، أي أنها لم تكن قادرة على التصدير أصلاً. لكنّ الوضع لم يبقَ على حاله بعد اكتشافات الغاز الجديدة في بحر مصر في السنوات الماضية، وهو ما أعاد مصر إلى مسار تصدير الغاز إلى الأردن فقط.

فرصة لمنع؟

النقطة المهمة في ما يخصّ خطّ الغاز العربي، أن هناك مرحلة خامسة لم تكتمل. ففي عام 2008 جرى اتفاق بين الحكومتين السورية والتركية على إنشاء وصلة إضافية تربط حمص بمنطقة كيليس التركية على الحدود التركية-السورية. وكان يفترض أن يرتبط هذا الخط بخط «نابوكو» القادم من بحر قزوين والذي ينقل الغاز من شرق أوروبا إلى غرب أوروبا عبر تركيا. إكمال هذه الوصلة قد لا يحتاج إلى وقت طويل، كما أن كلفته لا تتعدّى 171 مليون دولار. ولو أحسن لبنان استغلال هذا الأمر، عبر اتفاق بينه وبين سوريا وتركيا (مع الأخذ في الحسبان الصعوبات السياسية التي قد تعطّله)، لنقل الغاز من لبنان وسوريا إلى تركيا ومن ثم إلى أوروبا، فإنها فرصة ثمينة جداً. لكنّ الأمر يحتاج أيضاً إلى اتفاقات مع الدول الأوروبية بشأن البيع، كما يحتاج إلى حصول هذه الدول على استثناءات من عقوبات قيصر (قانون العقوبات حول التعامل مع سوريا). ويمكن استغلال المأزق الأوروبي الحالي مع روسيا، والرغبة في تخفيف اعتماد أوروبا على الغاز الروسي، لتحويلها إلى دفاع ضاغط على الولايات المتحدة الأميركية من أجل منح الأطراف المعنية استثناءات من عقوبات قيصر على نقل الغاز عبر سوريا.

محدودية خيارات «منتدى المتوسط»

في المقابل «منتدى غاز شرق المتوسط» لا يملك الكثير من الخيارات. فالخيار المطروح لديه هو إنشاء خط شرق المتوسط، الذي يمتد في البحر من مصر مروراً بالمياه الفلسطينيّة والمياه القبرصيّة وصولاً إلى اليونان. هذا الخيار يدفع في اتجاهه الكيان الإسرائيلي. إلا أن احتمالات تحقّقه صعبة كثيراً، لأنه صعب التنفيذ. وهذا ما يوضحه كلام الإدارة الأميركية على لسان وكيلة وزارة الخارجية الأميركية للشؤون السياسية فيكتوريا نولاند، التي أشارت في نيسان الماضي إلى أن هذا المشروع غير مجدٍ اقتصادياً «لأن الخط طويل جداً، ويمرّ في أماكن عميقة في البحر المتوسط، وسيستغرق بناؤه نحو 10 سنوات». هذا الأمر يجعل احتمالات حصول المشروع منخفضة. لذا، يبقى لهذه الدول خيار بيع الغاز إلى أوروبا عن طريق تسييله وإرساله بالبواخر. حالياً لدى مصر معملاً تسييل للغاز، بقدرة إنتاج 17 مليار متر مكعّب في السنة. لكنّ هذا الخيار ليس حلاً نهائياً لأن عملية التسييل وإعادة التغويز هي عملية مكلفة، ما يجعله خياراً غير محبّذ لدى الأوروبيين. لذا، يفضّل الأوروبيون إمدادات الغاز عن طريق الأنابيب، لأنه يمثّل خياراً أقل كلفة.

الحديث عن أوروبا باعتبارها السوق الأفضل لمنتجي الغاز الجدد في المنطقة يعود إلى سببين؛ الأوّل هو أن دول أوروبا هي من أكبر مستهلكي الغاز في العالم، وقد انتقلت القارّة جزئياً من الوقود الأحفوري إلى الغاز في العقود الماضية بسبب أهدافها البيئيّة. كما أنها دول تستهلك الغاز في التدفئة والصناعات، ولديها الموارد الكافية لاستهلاك كميات كبيرة من هذه السلعة. أما السبب الثاني فهو أنه في الوضع الراهن، تحاول أوروبا بكل ما أتيح لها أن تجد مصادر جديدة للغاز تنوّع من خلالها استيراد الغاز إليها، وتخفّف من اعتمادها على روسيا. هذا الهدف قديم نسبياً، لكنه الآن أصبح هدفاً ملحّاً أكثر من أي وقت مضى، بعد الحرب الروسيّة الأوكرانيّة التي دفعت الدّول الأوروبيّة لفرض العقوبات على روسيا. إلا أن أوروبا لم تستطع أن تطبّق العقوبات على قطاع الغاز بالتحديد لأنها تعتمد بشكل كبير على روسيا كمصدر أساسي للغاز.

مقالة

خطّة للتعافي أم لتعزيز الاستدانة بالدولار؟

أمين صالح *

أهداف أربعة تسعى خطة التعافي الحكومية إلى تحقيقها:

- وضع اليد على ما تبقّى من أموال المودعين بالعملة الأجنبية.
- استمرار الدين العام وزيادة عبئه.
- زيادة الضرائب والرسوم وخصوصاً زيادة معدل الضريبة على القيمة المضافة من 11% إلى 15%، واعتماد سعر صرف الدولار في السوق الموازية لاستيفاء الضرائب والرسوم، أي زيادتها بنحو 20 ضعفاً.
- تمويل الإنفاق الحكومي بالتضخّم، أي خفض سعر صرف العملة الوطنية وزيادة أسعار السلع والخدمات ولا سيما العامة منها.

إن ما سُمّي خطّة التعافي التي أقرّتها الحكومة في جلستها المنعقدة بتاريخ 2022/5/20، ليس أكثر من مذكّرة بشأن السياسات الاقتصادية أو المالية، متقطّعة وغير مترابطة. وهذه المذكّرة لم تتطرق إلى التوصيف الموضوعي العلمي للأزمة ولا إلى أسبابها الحقيقية العائدة إلى سياسات الحكومات المتعاقبة وفساد الحكم، ولا إلى نهب المال العام ومرافق الدولة العامة. بل أقرّت فقط بوجود أزمة وأشارت إلى بعض مؤشراتها؛ العجز الضخم في الميزان التجاري والمالية العامة، الهشاشة الهيكلية في الاقتصاد، غياب مؤسّسات قوية، تخلّف الدولة عن سداد ديونها، تداعيات وباء كورونا، انفجار مرفأ بيروت. وبحسب الخطّة، أسفر ذلك عن انهيار الاقتصاد وسوء الأحوال الاجتماعية واستدامة الفقر. بهذا التبسيط اقترحت المذكرة حزمة تدابير وصفتها بأنها «صارمة» في إطار هدف الاستقرار الاقتصادي وإرساء أسس النموّ القوي المتوازن.

اقتراحات السلطة في هذه الخطّة تستكمل نهجها السابق لنهب وسرقة المال الخاص بعد المال العام. فمن خلال اقتراح برنامج اقتصادي يعتمد أساساً على إعادة رسملة النظام المصرفي بعد شطب نحو 60 مليار دولار من التزامات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية تجاه المصارف التجارية، وإعادة رسملة مصرف لبنان بسندات سيادية قيمتها 2,5 مليار دولار، وإلغاء باقي خسائر المصرف المركزي على مدى خمس سنوات، هي تعلن بكل وقاحة ومن دون مواربة، بأن خسائر الدولة ومصرفها المركزي، والتي هي أصلاً أموال سرقتها الطغمة الحاكمة، سيتحمّلها الشعب اللبناني عن طريق مصادرة أمواله المودعة في المصارف. إذ إن المصارف ستشطب بدورها 60 مليار دولار من أموال المودعين، بحجة أنّ البنك المركزي شطب هذه المبالغ من ودائع المصارف لديه، وبذلك يكون الموزع قد تحمّل خسارة الأموال المسروقة من المال العام والخاص، وتكون الخطّة قد أبرأت ذمّة القائمين على المصرف المركزي والمصارف والمسؤولين الحكوميين عن سياسات الهدر والتبذير والسمسرات.

وفي تراتبية توزيع الخسائر، سيتم شطب رأس مال المصارف أولاً، ثم الودائع ثانياً مع حماية ضمن حدّ أقصى يبلغ 100 ألف دولار. وبالفعل أعلنت الخطّة أنها شرعت في عملية تقييم لأكبر 14 مصرفاً تمثل 83% من مجمل أصول المصارف، على أن يتم في النهاية ضخّ رأس مال جديد في المصارف القابلة للاستمرار، وإعادة توزيع الودائع المتبقية بالدولار أو الليرة بسعر يحدده السوق، وتصفية المصارف غير القابلة للاستمرار. ما يعني أنه سيتم منح كل من اعتدى على المال العام والخاص من مسؤولين عاتين ومصرف مركزي ومصارف تجارية إعفاء مقنعاً وتبرئة ذمّة. فالإنقاذ يبدأ من إطلاق سراح التدقيق الجنائي في مؤسّسات الدولة كافة، وتحديد مسؤوليات تبديد الأموال العامة، وصولاً إلى محاكمة كل من يظهره التحقيق سارقاً أو ناهباً أو متواطئاً أو متدخلاً. واستعادة الأموال المنهوبة، ولا سيما فوائد الدين العام والهندسات المالية والضرائب غير المدفوعة عمداً، واسترداد الأموال بالعملة الأجنبية المحوّلة إلى الخارج... تدابير كهذه تبدو صارمة أكثر من التدابير المقترحة.

فضلاً عن أن المباشرة بالتقييم يمثّل اعتداء على الدستور. فأموال المودعين ملكية خاصة لا يمكن القبول بالتعرض لها إلا وفقاً للقانون. فمن أجاز للجنة الرقابة على المصارف والشركات الدولية وصندوق النقد الدولي القيام بعملية تقييم لخسائر المصارف رغم السرية المصرفية؟ ألا يشكل ذلك إفشاء للمعلومات المالية والنقدية والاقتصادية ومسّاً بمكانة الدولة المالية؟ أليس هذا العمل يعاقب عليه قانون العقوبات وقانون النقد والتسليف؟ ألا يشكل هذا التعدّي سبباً إضافياً لهروب ما تبقى من مال بالعملات الأجنبية؟ وبالتالي تعريض البلاد لانهيار كلي في الاقتصاد وفي معيشة الناس؟

كما أنّ الخطة تجاهلت تماماً حجم الخسائر اللاحقة بالدولة ككل، كما تجاهلت حجم الودائع التي تدّعي أنها تحميها، أي الودائع التي تقلّ عن 100 ألف دولار، كما أنها تجاهلت مصدر تمويل هذه الودائع. هذا التجهيل مقصود لأن واضعي الخطة يدركون أنهم ليسوا بصدد تسديد هذه الودائع لأنهم لا يملكون التمويل، ولكنهم يتعمّدون التمويه لتمرير شطب الودائع.

لكن الخطّة لا تكتفي فقط بتوزيع الخسائر بشكل استنسابي، إنما كشفت بأنها تقف وراء تدابير زيادة الضرائب والرسوم التي أُدرجت في مشروع موازنة عام 2022، فضلاً عن تدبير اعتماد سعر صرف رسمي جديد، وتغطية العجز المحتمل في الموازنة من التمويل المتاح الخارجي بدلاً من الداخلي. هذا برأيهم ما سيضع الدين العام (بعد الاتفاق مع الدائنين على الهيركات) على مسار تراجعي، ويتيح لهم زيادة الإنفاق على الجانب الاجتماعي وعلى البنية التحتية عن طريق تحقيق فائض أولي 1% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 2026 بما يتّسق مع القدرة على تحمل الدين والتمويل الخارجي المتاح. غير أنّ العودة إلى هذه السياسة، يثبت إصرار المنظومة الفاسدة على أهدافها التدميرية للاقتصاد والمالية العامة. فهي مصرّة على سياسة الدين العام التي كانت هي أساس الانهيار، بل أنكى من ذلك هي مصرّة على تحويل الدين من دين داخلي إلى دين خارجي، وهي سياسة تدميرية للثروة الوطنية بتحويلها من داخل البلاد إلى خارجها عبر دفع الفوائد عليها إلى الدائنين الخارجيين بينما يقتضي إلغاء الدين العام والتخلص من فوائده.

ولا بد من تحذير السلطة من انزلاقها في خطة التعامي هذه نحو تبني قانون تشغيلي للامتثال بقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المتعلقة بالإرهاب التي قد تتضمن مساً بسيادة لبنان واستقلاله عبر استهدافها لقدراته المقاومة ضد العدو الصهيوني ، وندعو إلى فضح هذه المحاولة وإسقاطها .

ونسجّل للخطة لناحية نظام التقاعد في القطاعين العام والخاص بعض التقدم ولكن بعض الاقتراحات غير واضحة، لذلك نحذّر من المسّ بحقوق المتقاعدين.

> سيتم منح كلّ من اعتدى على المال العام والخاص إعفاء مقنّعاً وبراءة ذمّة

كما أن التدابير المقترحة للإيرادات والنفقات العمومية، هي تدابير عادية وروتينية يقتضي مراجعتها وتعديلها باستمرار لتتلاءم مع المستجدات الاقتصادية في البلاد، لذا من المعيب على السلطة اقتراحها كإصلاحات بدلاً من المبادرة فوراً إلى تطبيق أحكام القوانين والأنظمة النافذة كقوانين الضرائب وقانون المحاسبة العمومية.

في الواقع، يُعد أمراً خطيراً أن يقوم فريق مجهول بالتدخّل في سعر صرف العملات المصرّح عنها من دون بيان الجهة التي لها صلاحيات لهذا التدخل. لذا، نرى أن البلاد أصبحت تحت سيطرة جهة مجهولة تتعاون وتنسّق مع جهات خارجية. ويبدو من الخطّة أن السلطة الحاكمة عازمة على تحرير سعر صرف الليرة قبل معالجة الانهيار المالي والاقتصادي والدين العام ما سيفاقم انهيار سعر العملة الوطنية والتضخّم وانهيار ما تبقى من قدرة شرائية لمداخيل المواطنين.

إلا أنه في مجال الاقتراحات المتصلة برفع كفاءة حوكمة مصرف لبنان واستقلاليته، فلا بدّ من النظر بإيجابية إليها، إذ إنها مطلب دائم وملحّ علماً بأن السلطة السياسية تتحمّل مسؤولية الأوضاع الخطرة التي آلت إليها حالة المصرف المركزي، ويجب محاكمة المسؤولين عنه.

اللافت أن المنظومة الحاكمة، ومن خلال هذه الخطّة، تحاول تكريس واقع الفقر وتعميقه وتعميمه لأنها ترى فيه مصلحة لها لاستتباع الناس. وهي تكثّف اقتراحاتها بشأن إعادة هيكلة البنية القانونية للمؤسسات المملوكة من الدولة، بينما المشكلة لا تكمن في وجود القوانين، بل في تطبيقها وفي رفع يد قوى السلطة عن هذه المؤسسات.

وفي الكهرباء، ردّدت الخطة ما هو مكرر مرات منذ اتفاق الطائف عن خطط المعالجة، إذ لم تسفر هذه الخطط إلا مزيداً من الظلام فيما مشكلة الكهرباء، في سرقة التيار. وفي ضعف القدرة الإنتاجية، وفي مافيات المحروقات ومتعهّدي أعمال وأشغال المؤسسة ومافيات المولدات وجميعهم مدعومين من أطراف السلطة التي تحول دون القرار السياسي بحل أزمة الكهرباء ، هذا فضلاً عن أنّ أطرافاً سياسية مالية تريد خصخصة القطاع بأبخس الأثمان.

* مدير المحاسبة السابق في وزارة المالية، النقيب السابق لخبراء المحاسبة المجازين في لبنان

الأفلام وألعاب الفيديو والميتافيرس بواسطة «أنريل إنجِن 5»

صناعة الواقع بثلث الكلفة

علي عواد

أفرجت شركة «إيبيك غايمز» في 5 نيسان الماضي، عن النسخة الجديدة من برنامجها «أنريل إنجِن 5» (Unreal Engine5) بعد طولَ انتظار. وهو محرك رسوميات الكمبيوتر الثلاثية الأبعاد. وذلك بعد نحو عامين من الإعلان الأصلي للإطلاق، وبعد عام واحد من إتاحته بشكل مبكر للمطوّرين، وبعد 10 سنوات من إطلاق نسخته السابقة «أنريل إنجِن 4». هذه الأخيرة استخدمت في ألعاب فيديو شهيرة مثل «فورتنايت»، ومسلسل «ذا مانْدلوريان» المشتقّ عن سلسلة أفلام «حرب النجوم». أما النسخة الجديدة من البرنامجين فهي مثيرة بسبب تقنيَتين ثوريَتين: «لومن» و«نَنايت». هاتان التقنيتان، إلى جانب تطويرات وخاصيات مستحدثة أخرى مثل «بشر الميتا» (MetaHumans)، ستحدثان ثورة في عالم صناعة ألعاب الفيديو والإنتاج السينمائي والميتافيرس، إذ إن المستخدم سيجد صعوبة في التمييز إن كان ما يشاهده حقيقياً أو صنع عبر الكومبيوتر.

سابقاً، كانت صناعة أفلام الرسوم والعاب الفيديو عملية مضنية. إذ تحتاج شركات الإنتاج إلى صنع كل شيء على حدة، ثم مزج كل ذلك في قالب واحد. فعلى سبيل المثال، صناعة لعبة فيديو أو فيلم رسوميات، تحتاج إلى خلق الشخصيات والأشياء بشكلها وتفاصيلها على برنامج واحد، ثم تحريكها في برنامج آخر. كما جلب الأصوات التي ستُستخدم من تطبيق مختلف. وأضف إلى ذلك مهمة إضاءة ذلك العالم والشخصيات التي تم خلقها بشكل يحاكي الواقع. إنها أمور بالغة الصعوبة والدقة، وتحتاج إلى خبرات صقلتها السنوات. وإلى طاقم عمل كبير وبرواتب خيالية.

اليوم، تغيّر كل شيء. كل المهمّات السابقة بات يمكن خلقها في برنامج واحد: «أنريل إنجِن 5». ومن خلال طاقم عمل صغير يمكن صناعة المعجزات بثلث الكلفة. فمن أهم التحديثات التي يقدمها «أنريل إنجِن 5»، تشمل تقنية «نَنايت» (Nanite) و«لومن» (Lumen)، بالإضافة إلى تطويرات في كيفية خلق العوالم وقراءتها عبر الحواسيب. أيضاً يتضمن البرنامج تحديثات في الفيزياء والمحاكاة، والذكاء الاصطناعي:

- يتيح نظام الهندسة الدقيقة الافتراضية «نَنايت»، للمطورين، إنشاء ألعاب بجودة هائلة من التفاصيل الهندسية، وذلك مع مشاهدة ما أنتجوه مباشرة في الوقت الفعلي من دون وقت المعالجة وهو ما يعرف بـ«Rendering time» (هذه العملية كانت تأخذ من ساعات إلى أيام سابقاً)، ومن دون أي خسارة ملحوظة في الدقة. يقول نيكولاس بنوردان، نائب رئيس الهندسة في شركة «إيبيك»: «في الماضي، كلما اقتربت من الأسطح (الأشياء داخل اللعبة أو فيلم الرسوم)، كانت الواقعية تنهار. الآن، بإمكان الفنان أن يستمر في النحت ويقدّم أكبر قدر ممكن من التفاصيل».

- «لومن» هو نظام الإضاءة المحدّث. هو حلّ جذري بالكامل يتفاعل على الفور مع تغيرات المشهد والضوء، ما يوفّر للفنانين والمصمّمين القدرة على إنشاء مشاهد أكثر ديناميكية بواقعية أكبر (الإضاءة تشبه أشعة الشمس إلى حدّ كبير). فعلى سبيل المثال، سيؤدّي تغيير زاوية الشمس أو تشغيل مصباح يدوي أو فتح باب خارجي أو مرور الشخصيات أو إغلاق ستارة داخل غرفة، إلى إحداث تغيير في

> **كل مهمّات الإنتاج السابقة لأفلام الرسوم وألعاب الفيديو بات يمكن خلقها في برنامج «أنريل إنجِن 5»**

الإضاءة والانعكاسات يشبه ما يحصل في الواقع بشكل كبير. هذا الأمر الذي بات في متناول المنتجين اليوم، كان عبارة عن وظيفة من الجحيم، إذ إن إنارة غرفة داخل لعبة فيديو سابقاً، كان يتطلّب من المطوّرين أن يصنعوا الغرفة بشكل متكرّر؛ الأولى مضاءة والثانية مظلمة، ويتم استدعاء الصورة المناسبة حسب سياق ما يقوم به المستخدم داخل اللعبة.

- «بشر الميتا» (MetaHumans)، تسمح للمطوّرين بإنشاء بشر واقعين وبسرعة. ويمكن نحت ملامح الوجه مثل عظام الوجنتين وشعر الوجه ولون العين والتجاعيد والكثير من التفاصيل. كما تقوم هذه الأداة بتجهيز جسم الإنسان الافتراضي، ما يسهّل تحريكه في اللعبة.

تبدو الصور عائدة لأشخاص حقيقيين بينما هي مصنوعة عبر «أنريل إنجِن 5»

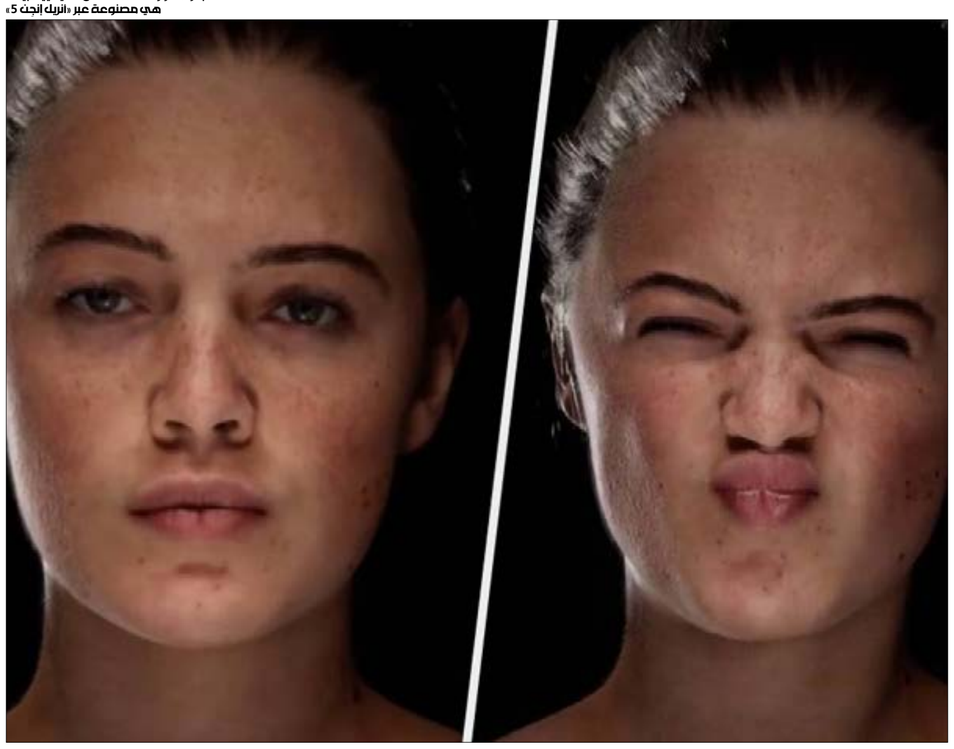

ما الذي تقدمه الثورة التكنولوجية التي طرأت على صناعة أفلام وألعاب الواقع؟

الميتافيرس

بالنسبة إلى العالم الرقمي الموازي، يتيح «أنريل إنجِن 5» خلق مدن وعوالم كاملة بسهولة. يمكن للمطوّرين، بعد ذلك، بناء النشاطات والألعاب والتجارب داخلها. بالإضافة إلى إسكانها بآلاف البشر غير الحقيقيين الذين سيكونون جزءاً من تجربة الحياة داخل العالم الرقمي. بمعنى أنه عند دخول المستخدمين إلى «الميتافيرس» عبر نظارات الواقع الافتراضي، سيكون موجوداً في ذلك العالم نوعان من الكائنات: بشر حقيقيون، وأشباه بشر يحرّكهم ذكاء اصطناعي ومهمتهم الأساسية جعل المدن والعوالم تضج حياةً وواقعية.

حالياً، هناك عدة مشاريع «ميتافيرس» لعملات رقمية، مبنيّة على تكنولوجيا «أنريل إنجِن 5». أبرز ثلاثة عوالم هي:

- «وايلدر ولرد» (Wilder World - WILD)، جرى إطلاقها في أيار من عام 2021، وهي واحدة من أكثر عملات «ميتافيرس» المشفّرة التي ينتظر منها بناء بيئة افتراضية فائقة الواقعية. ورغم أن المشروع لا يزال قيد التطوير، إلا أن هناك بالفعل مجموعة «NFT» خاصة بها، ومرغوبة للغاية عبارة عن مبانٍ وسيارات وأحذية رياضية... ويبلغ الحجم السوقي لهذه العملة أكثر من 24 مليون دولار.

- «ستارلينك» (Starlink - STARL)، جرى إطلاقها في حزيران من عام 2021، وهي تقوم ببناء «ميتافيرس» تمكّن المستخدمين من جمع وتداول الـNFTs وتوليد دخل إضافي بعدّة طرق. يبلغ الحجم السوقي لهذه العملة أكثر من 46 مليون دولار.

- «بلوكتوبيا» (Bloktopia - BLOK)، جرى إطلاقها في تشرين الأول من عام 2021، وهي عملة مشفّرة قائمة على «بلوكتشاين» الخاص بعملة «بوليغون» (Polygon). تقوم بناء أكثر «ميتافيرس» ثلاثي الأبعاد تقدّماً في الوقت الحالي. وتتمثّل مهمّتها في توفير تجربة افتراضية لا مثيل لها. يُطلق على سكان «بلوكتوبيا» اسم «Bloktopians»، وبيئتها الافتراضية ستتيح لسكانها توليد دخل من خلال المشاركة في اقتصادها. بالإضافة إلى ذلك، ستمكن «بلوكتوبيا» المستخدمين من امتلاك عقارات افتراضية في عالمها، فضلاً عن أنها تستعدّ لإصدار مجموعات NFT. يبلغ الحجم السوقي لهذه العملة أكثر من 70 مليون دولار.

العاب الفيديو

الألعاب التي ستستخدم الإمكانات الهائلة لـ«أنريل إنجِن 5» لم تخرج بعد. جرى إعلانها باعتبارها قيد التطوير. الحديث هنا عن مجموعة أكثر ألعاب الفيديو شهرة، مثل «LYRA» و«Fortnite» و«The Matrix Awakens» و«Ark 2» و«Witcher» و«Tomb Raider». ألعاب الفيديو هذه لن تكون فائقة الواقعية فحسب، الحديث هنا عن إضاءة تشبه ضوء الشمس، عن مدينة يمكن للاعب أن يدخل كل منزل فيها. من استخدم لعبة «كول أوف ديوتي» (Call of Duty)، يذكر أنه في سياق اللعبة، هناك مشهد أشبه بفيلم يصل إليه اللاعب عند نهاية بعض المراحل. وتلك المشاهد هي عملياً مقطع فيديو مبرمج مسبقاً كي يشاهده اللاعب. هذا الأمر انتهى. هذه كانت ألعاب الماضي. اليوم، هذه المشاهد السينمائية الرائعة ستحدث في الوقت الحقيقي داخل اللعبة. سابقاً، كان المطوّرون ينتجون هذا المشهد كي يشاهده اللاعب لأن طريقة عمل التقنيات القديمة لا تسمح بمثل ذلك الأمر. ألعاب الفيديو الآتية ستكون أكثر انغماساً وواقعية وروعة. هي قفزة تشبه انتقال «الغايمرز» من النينتندو إلى الحاسوب.

برنامج «أنريل إنجِن 5» مجاني، ويمكن تحميله من موقع «غيبيك» الإلكتروني من دون أيّ كلفة. وتقول الشركة إنها ستأخذ نسبة 5% من أرباح أيّ مشروع يتم إنتاجه فقط إذا تخطّى الربح أكثر من مليون دولار. هذا يعني أن صانعي الأفلام والألعاب الناشئين، سيتمكنون من خلق إنتاجات رائعة من دون أن يرزحوا تحت الديون. ومن شأن هذا الأمر أن يثري عالم الترفيه ويمنع احتكاره من قبل عمالقة التكنولوجيا.

صناعة السينما

على مدى السنوات القليلة الماضية، استخدم «أنريل إنجِن» في عروض متلفزة كبيرة، مثل «وِست ورلد» (WestWorld) و«ذا مانْدَلوريان» (The Mandalorian). تقول شركة «إيبيك» إنه يوجد الآن أكثر من 250 خاصية مؤثرات مرئية في البرنامج، مقارنة بأقل من 12 قبل عامين فقط.

في تقرير لمجلة «تايم»، يقول آرون سيمس، صانع أفلام، إنه يستخدم «أنريل إنجِن 5» لإنشاء مشاريع كاملة في الاستوديو المنزلي الخاص به. ويطلب سيمس من صديقه ارتداء بذلة التقاط الحركة، ثم يضبط الشكل الذي يريد إظهاره فيه داخل الفيلم القصير. ويوضح سيمس، أنه في العام الماضي، ابتكر فيلماً قصيراً كاملاً في «أنريل إنجِن 5» بعنوان (The Eye: Calenthek) خلال 6 أسابيع فقط. في حين أنه كان قد خصّص في الأصل ميزانية من ثلاثة إلى أربعة أشهر لإنشاء الفيلم بشكل تقليدي. ويضيف «في المؤثّرات الرقمية التقليدية، عندما تقوم بخلق شيء ما، سيحتاج إلى معالجة حاسوبية حتى تشاهد المؤثرات التي ابتكرتها. لكن الآن، لست بحاجة إلى جيش مؤلّف من آلاف الأشخاص لخلق أشياء بعد الآن، وسترى النتيجة فوراً».

بالإضافة إلى ذلك، غيّر «أنريل إنجِن 5» مفهوم عمل مدير المشتريات في عالم السينما، إذ خلال تصوير فيلم أو مسلسل، هناك شخص يتمثّل عمله في أن يبحث ويشتري مقتنيات تريدها شركة الإنتاج بشكل محدّد. مثل سيارة من نوع معين، أو غرفة نوم ذي طابع خاص. هذه الأشياء كلها، باتت على عاتق فرق عمل تابعة لمؤسّسات تقوم بتصوير كل الأشياء من حولنا بشكل ثلاثي الأبعاد، ثم تضعها في مكتبات مقابل سعر بخس. هذا يعني أن صانع الفيلم، إن أراد للشخصية الرئيسية في الفيلم مثلاً، أن تمتلك كرسيّاً معيناً، كل ما عليه فعله هو تحميله من المكتبة فقط.

تقرير

الرجل الذي توقّع أزمة 2008

مايكل بوري: أزمة أميركيّة في الأفق

المصدر: taskforceeducation.com

يتوقّع مايكل بوري (الصورة)، أحد أشهر المستثمرين في وول ستريت، أن الاقتصاد الأميركي مشرف على أزمة كبيرة في المستقبل القريب. اكتسب بوري شهرته بعد توقّعه للأزمة الماليّة التي ضربت أميركا وانتشرت حول العالم في عام 2008. يومها، توقّع بوري انفجار فقّاعة قروض العقارات منذ عام 2005، وراهن على انفجارها، وعندما انفجرت كسب الكثير من الأرباح. هذا ما جعل بوري من الأصوات المسموعة عندما يتعلّق الأمر بالأسواق الماليّة.

يقول بوري إن تحفيزَ النمو من خلال «المال السهل»، أي خفض معدلات الفائدة إلى ما يقارب الـ0%، يزيد من توسيع الفجوة في الثروة، أو اللامساواة. وهذا الأمر يسهم في صعود شعبيّة الحركات السياسيّة المتطرّفة. في المقابل، ومع ارتفاع معدلات التضخّم والمستويات المنخفضة لمعدّلات الفائدة، يرى بوري أن العالم متّجه نحو معدّلات فائدة حقيقيّة سالبة. معدلات الفائدة الحقيقيّة، هي معدل الفائدة الموجود يُطرح منه معدل التضخم. ففي حال كان معدّل التضخم أكبر من الفائدة في السّوق، تصبح معدّلات الفائدة الحقيقيّة أقل من 0%. يقول بوري إن هذا الأمر يُعدّ مؤشراً غير صحّي بالنسبة إلى الأسواق الماليّة لأن الفائدة هي أداة يتم من خلالها احتساب المخاطر. لذا في البيئة الحاليّة، هذه الأداة غير فعّالة. يضيف بوري أن هذا الأمر يشكّل ضغوطاً على النظام المالي، وأن أي خلل يحدث سيؤدي إلى أضرار كبيرة.

عملياً هناك العديد من العوامل التي ساهمت في حدوث هذا الأمر. البداية كانت مع أزمة كورونا التي دفعت كل الدّول إلى خفض معدلات الفائدة، وعلى رأس هذه الدول كانت الولايات المتحدة الأميركيّة. تزامن هذا الأمر مع خلق كميات هائلة من الأموال، وطباعة نحو تريليوني دولار وضخّها في السوق. هذا ما يعنيه بوري بـ«المال السهل»، أي توافر الأموال في الأسواق من دون كلفة تقريباً (مع معدلات فائدة قريبة من 0%). هذه الأموال لم تُترجم كلها إلى طلب في الأسواق بشكل فوري. فبسبب الجائحة والإقفالات التي تلتها كانت فرص الاستهلاك أقل. وبشكل واضح، ازدادت بشكل قياسي معدلات الادّخار لدى الأسر الأميركية خلال الجائحة. كما أن جزءاً كبيراً من الأموال التي ضُخّت في السوق اتجهت إلى الأسواق المالية ما انعكس ازدهاراً في أسواق الأسهم وفي أسواق العملات المشفّرة.

في المقابل، فإنه خلال جائحة كورونا، حدثت مشكلة في سلاسل التوريد تتعلّق بنقص في حاويات النقل. هذا انعكس على مستويات العرض في السوق. ومع تقدّم الوقت بدأت الأموال التي دخلت إلى حسابات ادّخار الأسر في الأسواق الماليّة بالتسرّب إلى الأسواق الفعليّة، ما زاد الطلب بشكل كبير، في مقابل تراجع في العرض. أدّى ذلك إلى ازدياد معدلات التضخّم في النصف الثاني من عام 2021. وفي 24 شباط 2022 بدأت الحرب الروسيّة الأوكرانيّة، التي أثّرت بشكل كبير على الأسواق. فمن ناحية ارتفعت أسعار النفط والغاز ترقباً للعقوبات على روسيا (أكبر مصدّر للغاز وثالث أكبر مصدّر للنفط). كما تعرّضت سلاسل إنتاج وتوريد المواد الغذائيّة لضربة قاسية. أولاً لأن روسيا وأوكرانيا مصادر أساسية لهذه المواد. وثانياً، وبسبب حالة الترقب للأحداث، بدأت الدول بالحدّ من تصدير المواد التي تنتجها تحسّباً لحاجاتها المستقبليّة لها. كل هذه الأمور ساهمت في انخفاض العرض في السّوق، وأدّت إلى زيادة الأسعار وبالتالي ارتفاع معدلات التضخّم.

> **يعتقد بوري أنه مع ارتفاع معدلات التضخم والمستويات المنخفضة لمعدّلات الفائدة يتّجه العالم نحو معدّلات فائدة حقيقيّة سالبة**

تزامن معدّلات التضخّم المرتفعة مع معدلات الفائدة المنخفضة، هو ما يتحدّث عنه مايكل بوري. فبالنسبة إليه، وجود معدل تضخّم مرتفع ومعدّلات فائدة منخفضة، يعني أننا نعيش في بيئة فيها معدلات حقيقيّة سلبيّة، وهو ما يؤشّر إلى أزمة كبيرة قادمة.

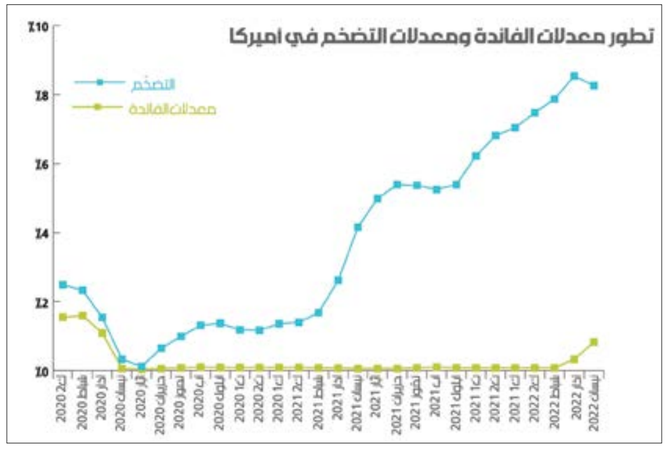

مقال

النموذج الصيني في التعامل مع الشركات الكبرى

نموّ الاقتصاد شرطاً للبقاء

«لم تعد الحكومة في تركيبها الشخصي لجنة البورجوازية ككل، بل أصبحت لجنة العنصر الحاسم من البورجوازية، ألا وهو الشركات المحتكرة فردياً أو بواسطة أقليّة»

بول باران. الاقتصاد السياسي للتنمية

ملاذ اليوسف

لم تكن النظرية الكينزية، وضرورة تدخّل الدولة في السوق من خلال الإنفاق العام، حلاً بنيوياً للنظام الرأسمالي بقدر ما كانت حلاً لمشكلة بعينها (أزمة الكساد الكبير 1929). إلا أنه في تلك الفترة (ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي)، كما يوضح بول باران في كتاب «الاقتصاد السياسي للتنمية»، تنحّت الشركات الاحتكارية الكبرى عن قيادة الحياة الاقتصادية - الاجتماعية ومنحت جهاز الدولة حقّ التدخل والقيادة للخروج من الأزمة. هذا التنحّي لم يكن لولا ضغط الموجة الشعبية التي سئمت الأوضاع الاقتصادية المتردية. إلا أنّ هذا الحال لم يستمرّ طويلاً، ففي الولايات المتحدة، وأذكرها على سبيل المثال، عَجز الرئيس روزفلت، في حينه، عن مقاومة سلطان الشركات الكبرى التي بدأت تستعيد دورها القيادي تدريجاً بعدما هدأت الأحوال. على الرغم أنّ الشركات الاحتكارية الكبرى تتفادى الظهور على المسرح السياسي علانية، إلا أنها هي من يقف خلف جهاز الدولة وهي من يصنع مؤسّساتها.

جبروت الشركات الكبرى

في حديثه عن تطهير الوحدات الإنتاجية المتخلّفة والعديمة الكفاءة، يتحدث بول باران عن التطهير الذي تم في مرحلة «الرأسمالية التنافسية». تلك المرحلة، كما اعتبرها من قبله كارل ماركس وفريدريك أنغلز، كانت مرحلة «الطور العقلاني للرأسمالية» حيث كان السعي نحو التراكم والتوسّع هو الدافع الأساسي لتحسين أساليب الإنتاج وزيادته، وهذا ما أسهم في النموّ الاقتصادي آنذاك. وفي تلك المرحلة أيضاً كان التنافس بين الشركات الصغيرة والمتعدّدة في السوق بمثابة آلية فعّالة لتطهير الإنتاج من الوحدات المتخلّفة والعديمة الكفاءة والتي لا تسهم في النموّ الاقتصادي بشكل فعال. أي لقد كان النمو الاقتصادي هو الهدف الأساسي.

إلا أنه مع ازدياد التراكم والتوسّع اختفت معالم الطور العقلاني للرأسمالية - «الرأسمالية التنافسية» - وظهرت معالم جديدة تدل على «الطور اللاعقلاني»، ألا وهو «الرأسمالية الاحتكارية» التي يسود فيها نمط الإنتاج الرأسمالي الاحتكاري. في هذا الطور اللاعقلاني للرأسمالية، تكون الهيمنة في الأسواق المتعدّدة إما لشركة احتكارية كبرى (احتكار كامل) أو لعدّة شركات كبرى (احتكار القلّة). وفي هذه المرحلة تستمرّ المنافسة، لكن هذه المرّة في كنف قلّة من الشركات الاحتكارية العملاقة. ويقلّ عدد المستثمرين الجدد في هذه الأسواق بسبب غياب الرغبة بالاستثمار في سوق تتحكم بها شركة كبرى أو عدة شركات. ولذلك تتربع الشركات الكبرى على عرش الاقتصاد. وفي هذه الحالة لا تَعود الأولوية بالنسبة إلى نمط الإنتاج الرأسمالي الاحتكاري تتمثّل في التخلّص من الوحدات الإنتاجية التي تُعيق النمو الاقتصادي. فالشركات الكبرى لا يمكن التخلص منها ببساطة حتى وإن جمّدت النمو الاقتصادي. نعم، لا يعود النمو هدفاً مبتغى. فقد تسلك هذه الشركات الكبرى سلوكاً ضارّاً بالنمو الاقتصادي، وقد تؤخّره أو تجمّده في بعض الأحيان، كأن تمنع استخدام آلات إنتاجية متطورة ذات كفاءة إنتاجية أعلى لأن أكلاف إحلال الجديد مكان القديم سيسبب نقصاً في الأرباح! كما أن جبروت هذه الشركات لا يقف عند الحدود السياسية والاقتصادية لبلد ما بل يمتدّ ليشمل العالم ككل. وهو جبروت مدعوم بالعسكر أيضاً. الجبروت العسكري لا يقف عند حدود الدولة بل يمتدّ ليطال كل من يعارض مشيئة الشركات الكبرى في العالم ككل. يكفي أن تسعى أي دولة من دول العالم المتخلّف، على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، لخوض غمار التنمية، ويكفيها أن تقرر ذلك فقط حتى تظهر أنياب الشركات العملاقة ممثلة بجيوش دول إمبريالية تحاول منع وإعاقة هذه الدولة الثائرة من خلال إسقاط وتغيير الطبقة الوطنية الحاكمة بأي ثمن كان.

قوّة الدولة في النموذج الصيني

في الصين نموذج مختلف عن الموجود في الرأسمالية الاحتكارية. لدينا في النموذج الصيني نوعان من أنواع الشركات والمؤسّسات المالية بشكل عام:

- النوع الأول هو الشركات والمؤسسات المالية المملوكة من قبل الدولة (GOE's) وهي التي تهيمن فيها الدولة على اتخاذ القرارات وعلى توجيه نشاطها سواء كانت هذه الشركات مملوكة بشكل كامل من قبل الدولة أو جزئياً. أي حتى ولو كانت ملكية الدولة 1% فقط، إنما لديها موظفون يشغلون مناصب تتعلق باتخاذ القرارات، فإن للدولة تأثير وهيمنة على توجيه النشاط في هذه الشركة من خلال موظفيها، لذا تعدّ مملوكة من قبل الدولة. وللعلم فإن أكبر خمس شركات في العالم ككل، من بينها ثلاث شركات (أو أربع شركات في بعض الفترات) صينية مملوكة من قبل الدولة (يمكن مراجعة موقع Fortune). وللتوضيح، يمكننا القول أن هناك جزءاً كبيراً من الاقتصاد العالمي اليوم تديره الدولة الصينية.

- النوع الثاني، هو عبارة عن الشركات الخاصّة (POE's) والمؤسّسات المالية الخاصة: وهي المملوكة من قبل أفراد وعائلات ولا يكون للدولة أي هيمنة أو تأثير على نشاطها. وكمعلومة تفيد السياق لا بد من ذكر أن شركة «إيفرغراند» العقارية التي سمعنا عن أزمتها أخيراً تتبع للنوع الثاني كونها مملوكة من قبل عائلة.

يلعب دور الدولة الصينية في التملّك والتوجيه تأكيداً لهيمنة علاقات الإنتاج الاشتراكية على علاقات الإنتاج الرأسمالية. إذ تعيش الأخيرة إلى جوار الأولى من خلال وجود الشركات الخاصة. وهذا يعني أن ملكية وسائل

> الدولة الصينية فرضت شروطاً تهدّد بقاء الشركة في السوق وتنبّهها لتعديل سلوكها

الإنتاج في الصين هي ملكية عامة وملكية خاصة تديرهما الدولة الاشتراكية في الصين (رأسمالية الدولة الاشتراكية) وفق ما تقتضيه حاجات الشعب الصيني وحركة الأسواق معاً.

التعامل مع «إيفرغراند» نموذجاً

شركة «إيفرغراند» هي ثاني أكبر الشركات العقارية في الصين. لا يقتصر نشاط الشركة الاقتصادي على سوق العقارات فقط، بل يتعدّاه إلى أسواق أخرى، كأسواق السيارات الكهربائية والتكنولوجية والمصارف والإنتاج الفني والموسيقي والرياضة والرعاية الصحية. لم نكن نسمع في الصين عن وجود أزمة اقتصادية محتملة، ولم يكن أغلبنا يعلم الكثير عن شركة «ايفرغراند» العقارية وديونها، إلا أنّ شروطاً ثلاثة (سُمّيت بالخطوط الحمراء) أصدرتها الدولة الصينية لتنظيم إقراض الشركات في الصين أدّت إلى تهديد «إيفرغراند» التي قيل في الإعلام العالمي أنّ انهيارها هو بداية انهيار الاقتصاد الصيني! فبعد تراكم ديون الشركة إلى 309 مليون دولار، قررت الدولة الصينية من خلال المصرف المركزي، إصدار الشروط الثلاثة (الخطوط الحمراء) التي تنظّم عملية إقراض البنوك للشركات العقارية ككل من دون استثناء. وهذه الشروط هي: 1) أن تكون التزامات الشركة لا تزيد عن 70% من قيمة أصولها. 2) أن يكون صافي الديون لا يزيد بأي حال عن حقوق الملكية. 3) أن تكون حيازات الشركة من النقد قادرة على إيفاء التزاماتها قصيرة الأجل.

ويتم التعامل مع الشركات العقارية على الأساس التالي: 1) من يحقّق الشروط الثلاثة يحقّ له أن يقترض لما يصل إلى 15% من إجمالي ديونه الحالية. 2) ومن يخرق شرطاً واحداً من هذه الشروط فيحقّ له أن يقترض ما يصل إلى 10% من إجمالي ديونه الحالية. 3) ومن يخرق شرطين اثنين يحقّ له أن يقترض ما يصل إلى 5% فقط. 4) أما من ينتهك الخطوط الحمراء جميعها فلن يحقّ له الاقتراض. وشركة «إيفرغراند» هي من الشركات العقارية الكبرى التي لم تحقّق ولا أي شرط من هذه الشروط! وانهيارها لا يعني أزمة في سوق العقارات فقط، بل إن هذه الأزمة ستمتدّ لتصيب قطاعات أخرى وقد تؤدي إلى انهيار الاقتصاد الصيني بكامله.

كيف استطاعت الدولة الصينية لجم شركة كبرى وتنبيه مثيلاتها؟

صحيح أن «بول باران» تحدّث عن مدى سطوة الشركات الكبرى، إلا أن للصينيين نموذجاً مختلفاً في إدارة الاقتصاد. فِعل الإدارة هذا، يظهر في البنك المركزي وفي المصارف الأربعة الكبرى في الصين وهي: البنك الصناعي والتجاري الصيني، بنك الزراعة الصيني، بنك الصين، وبنك الإنشاء والتعمير. هذه المصارف الكبرى مملوكة جميعها من الدولة، وهي بمجموعها تعدّ أداة مالية للدولة للسيطرة على الاقتصاد الصيني ككل، كما أنها تسهم في توجيهه. فلو طلبت شركة مملوكة من الدولة قرضاً من بنك مملوك من قبل الدولة (الدولة تقترض من الدولة أي أن الدولة تقرض نفسها)، فقد توافق المصارف أو ترفض. وإذا وافقت، فهذا يعني أن هذه الشركة المُقترضة ذات كفاءة إنتاجية جيدة، ويُعتقد بأنها قادرة على سداد القرض. وقد لا توافق المصارف على إقراض شركات الدولة، وهذا يعدّ بمثابة إقرار من الدولة بالتخلّي عن شركتها كونها وحدة إنتاجية ذات كفاءة متدنية. وفي بعض الأحيان تقوم المصارف بإقراض شركات مملوكة من الدولة لكنها مُتعثرة ويُعتقد أنها غير قادرة على سداد القرض، إنما يتم إقراضها بسبب الحساسية العالية لهذه الشركة وأهمية استمرار عملها بالنسبة للاقتصاد الصيني، مثل الشركات المعنية بإنتاج المواد الأساسية في الصين. المسؤولية بالنسبة للدولة في الحالة الثالثة هي مسؤولية اجتماعية وليست اقتصادية، ولذلك قد تعفي مصارف الدولة، شركات الدولة، من سداد القرض. أما بالنسبة للشركات الخاصة المملوكة من قبل أفراد أو عائلات فالتعامل معها يُبنى على أساس حماية النمو الاقتصادي في الصين ودعمه. فالدولة الصينية لم تكتف بمسائل الإقراض في التعامل مع «إيفرغراند» ومثيلاتها، بل وصل الأمر معها إلى حدّ فرض شروط تهدّد بقاء هذه الشركات في السوق وتنبّهها لتعديل سلوكها. أي أن الدولة لا تهيمن على الاقتصاد الصيني فقط، بل تحميه وتدافع عن نموّه من خلال الرقابة الاقتصادية ورقابة أداء الشركات جميعها (العامة والخاصة) ومن خلال أداة المؤسّسات المالية المملوكة من الدولة أيضاً. فما يحكم العملية الإنتاجية في الصين أولاً وأخيراً هو النمو الاقتصادي.

المسؤولية الاجتماعية

بمقارنة بسيطة مع الأزمة المالية السابقة في عام 2008 والتي سبّبها انهيار أسواق العقارات في الولايات المتحدة، والتي أدّت إلى إفلاس اليونان، والتي لم نسمع أي تحذير مسبق عنها، بل واحتاج العالم إلى أسابيع لفك طلاسمها، يمكننا القول أن الدولة الصينية تقدّم نموذجاً فريداً يختلف عن النموذج الذي تقدمه الرأسمالية الاحتكارية. تقدّم نموذجاً يلعب فيه النموّ الاقتصادي دوراً جوهرياً بالإضافة إلى المسؤولية الاجتماعية التي تتبناها الدولة الصينية من خلال تعاملاتها الاقتصادية. وهذا لا يعني أن الاقتصاد الصيني محميّ تماماً من الأزمات فقد يحصل حدثاً ما مفاجئ بالنسبة إلى الدولة وجهازها الرقابي والتخطيطي وقد يؤدي إلى أزمة اقتصادية. أما بالنسبة لأزمة «إيفرغراند» فقد تعلّم الصينيون الكثير من أزمة انهيار سوق العقارات في الولايات المتحدة، وها هم قد تعاملوا مع شركة عقارية بحسم قبل أن تتدهور الأمور.

انجلا بوليغان ـ المكسيك